

مجـلّة
الدراسـات
اللبـنانيّة
والعـربـيّة

العدد الحادي عشر: آذار/مارس ٢٠٠٧
Abaad - No. 11, March 2007



المِحْوَر

نحو نهضةٍ لبنانية جديدة: التحدّيات والفرص

خليل جبارة / جاد شعبان — كريم المفتي
عبد الحليم فضل الله — هرمن شيل
مُصطفى أديب — أديب نعمة

الدّول المارقة
نعوم تشومسكي

إشكاليّة تخلّف المجتمع العربي
هشام شرابي

تقنيات الإعمار إبان حرب تمّوز ٢٠٠٦
مهى يحيى

المشهد البيئي في لبنان بعد حرب تموز ٢٠٠٦
منير أبو غانم

الكوتا النسائية والانتقال من المساواة في القانون إلى المساواة في الواقع
مارك المكاري



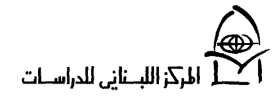
■ الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

■ تصميم الغلاف: عادل قديح ■ لوحة الغلاف: الفنان اللبناني الراحل جان خليفة ■ خطوط: حسين ماجد



المشرف العام : أسامة صفا
مديرة المشروع : رانيا غانم جريديني
المديرة المسؤولة : جنوبية اسحق

ISSN : 1023 - 9626



العدد الحادي عشر: آذار/مارس ٢٠٠٧

المحتويات

الافتتاحية

المحور: نحو نهضة لبنانية جديدة: التحديات والفرص

دراسة

مراجعة كتب

أسامة صفا(*)

تحدّيات الإصلاح من إعادة الإعمار إلى النّهضة

لم يتوقع لبنان في بداية صيف عام ٢٠٠٦ معاناة اقتصادية واجتماعية وسياسية كالتي يعاني منها اليوم نتيجة مآزق متلاحقة ومتراكمة نتج الجزء الكبير منها من ما أصبح يعرف الآن بحرب تموز الإسرائيلية على لبنان. وكان لبنان عشية هذه الحرب يعيش حواراً سياسياً بين أفرقائه السياسيين لبحث مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي وعلاقته بالجوار، وأمور مصيرية أخرى كالمحكمة ذات الطابع الدولي لمحاكمة مرتكبي عملية اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، وهي الواقعة التي بدأ معها مسلسل زعزعة الاستقرار في البلد. وقد بدا لبرهة في بداية صيف ٢٠٠٦ أن لبنان على طريق استعادة قراره الحر كاملاً وبسط سيادته من خلال اتفاقات على سياسات داخلية تحدد رؤية تطوير بناء الدولة في لبنان. إلاّ أن هذه الجلسات الحوارية سرعان ما انهارت نتيجة تصورات المتحاورين المتباعدة والمتناقضة حول مستقبل لبنان، حيث انقسمت إلى رؤى تستمد تعريفها لهوية لبنان استناداً إلى واقعه المعاش منذ عام ١٩٩٠، أي تاريخ انتهاء الحرب الأهلية والتي تعرّف البلد على أنه مركزاً أساسياً لمقاومة إسرائيل وامتداداً طبيعياً لحركات تحررية إقليمية ومقاومة معلنة وغير معلنة في العراق وفلسطين وغيرها من البلدان. ويقابل ذلك تعريفاً مغايراً تماماً لهوية لبنان مرتكزة إلى كونه درة سياحية للمنطقة والعالم ومثالاً للنمو الاقتصادي الحر والنموذج الاقتصادي الليبرالي في ظل نظام يدعم ويحافظ على الحريات العامة كعمود أساسي لبقاء هذا النظام.

(*) مدير عام المركز اللبناني للدراسات.

افتتاحية

وكان هذا التناقض المخيف في التطلعات المستقبلية للبنان والذي برز إلى العلن غداة الانسحاب السوري من لبنان والفراغ الذي أحدثه هذا الانسحاب، وفي إثر مسلسل التفجيرات والاغتيالات الذي بدأ أواخر عام ٢٠٠٤، والذي ساهم في توضيح الفروقات السياسية ورسم معالمها والذي حاولت جلسات الحوار عبثاً السيطرة عليه وكبح جماحه. وكانت التوقعات باستقرار لبنان ونموه الاقتصادي متفائلة جداً في مطلع صيف ٢٠٠٦، حيث تراجع المؤشرات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي الذي ساد معظم عام ٢٠٠٥ كان بدأ بالانكفاء وكانت انتظارات موسم سياحي مزدهر ونمو اقتصادي مضطرد قد بدأت تتسارع. تلاشى كل هذا التفاؤل مع بداية حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ وما استتبعها من دمارٍ شامل للبنى التحتية وفقدان موسم السياحة وتوقف الإنتاج الاقتصادي في لبنان، إضافة إلى فقدان الثقة من قبل المستثمرين والسياح والجهات المانحة بقدرة لبنان على فرض الاستقرار والنهوض بقوامه واستتباب الوضع الاقتصادي ككل. وفجأة وجد لبنان نفسه مضطراً إلى إعادة البناء والإعمار للمرة الثانية في غضون ستة عشر عام فقط، مع كل ما يفرضه هذا الواقع من إعادة النظر في أسس النظام السياسي الاقتصادي اللبناني الذي أُرسيَ في مطلع التسعينات وما رافق هذه الحقبة من إصلاحات أو مشاريع إصلاحية بقيت في معظمها حبراً على ورق وفي الشق الأصغر منها غير منفذة أو مجتزأة. وبعد انقضاء صيف ساخن واستتباب نوع من الهدنة السياسية الداخلية، دخل لبنان في مواجهة مؤلمة بين المعارضة والتحالف الموالي للسلطة، وحتى كتابة هذه الأسطر كان لا يزال الاعتصام الذي قامت به الأولى مسيطراً على حركة الحكومة ومتسبباً بشلل شبه تام لعملها. وكان

سبق هذا الاعتصام اغتيال وزير الصناعة والنائب الشاب، بيار الجميل، الأمر الذي أدى إلى تقليص حركة الوزراء والنواب الموالين للسلطة وبالتالي إلى إضعاف حضورهم وعملهم.

ومع بداية عام ٢٠٠٧ خرجت الحكومة المحاصرة بخطة إصلاحية شاملة عرفت بخطة "باريس ٣" استناداً إلى مؤتمر المانحين الثالث الذي عقد في العاصمة الفرنسية لمساعدة لبنان. واللافت للنظر أن الخطة الإصلاحية تضمنت إصلاحات شاملة في قطاعات حساسة ومهمة لمستقبل الاقتصاد، إلا إنها لا تلحظ مثلاً أي اهتمام بإصلاح نظام الحكم (Governance) في لبنان ولا تعير أهمية لقطاعات أساسية كالصناعة. ومع أن هذه الخطة قد أخذت في الحسبان تكلفة حرب تموز إلا إنها لم تعرها الاهتمام الكافي من حيث طرح البدائل المطلوبة لإعادة النهوض، ولم تطور أي خطة متكاملة لإعادة الإعمار وإطلاق النشاط السياسي والاقتصادي في البلد، ذلك لأسباب عدة لا مجال للدخول فيها هنا. وقد طرح تسارع الأحداث بعد حرب تموز تساؤلات جوهرية حول طبيعة النظام السياسي في لبنان وقدرته على التوصل إلى والمحافظة على الإجماع السياسي، وحول التركيبة الاقتصادية اللبنانية ومرونتها اللازمة للخروج من الأزمة المستجدة، وكذلك قدرتها على التعامل مع الدين العام الذي ناهز ٤١ مليار دولار أميركي مترافقاً مع خفض في معدل النمو الاقتصادي من ٦ في المئة قبل الحرب إلى (-٢) بعدها. وفي ظل هذا التراجع ظهرت أيضاً تساؤلات حول الدروس المستفادة من أعوام الإعمار بعد الحرب الأهلية وكيفية تفادي الأخطاء التي ارتكبت في وقتها، والتعامل مع أسئلة محورية بقيت عالقة ولم تتم معالجتها ومنها إصلاح النظام السياسي عبر قانون انتخابي يضمن عدالة التنافس وتصحيح التمثيل مع مقدرة على إنتاج نخب سياسية جديدة. هذا وقد طغى موضوع معالجة آثار الحرب من خلال إشراك فئات المجتمع المختلفة وبخاصة المجتمع المدني الذي كان له حيزاً واسعاً في اتخاذ المبادرة والمساعدة في الأمور الإنسانية خلال الحرب.

في ظل هذه التساؤلات والتكهنات حول مرحلة ما بعد الحرب وفي وقت شلّت فيه قدرة الدولة على القيام بمهماتها إلى حدّ كبير، يلقي هذا العدد الضوء على بعض الجوانب الضرورية من مرحلة إعادة الإعمار. يتميز هذا العدد من مجلة

أبعاد بتركيزه على التحديات التي تواجه لبنان في نهوضه من جديد وذلك على المدى المتوسط والبعيد، ويعالج معضلة بناء الدولة في لبنان من زوايا اقتصادية واجتماعية وتنموية وسياسية وكذلك أمنية / دفاعية. فعلى الرغم من ظهور العديد من الأدبيات بعد الحرب تعالج مسألة إعادة الإعمار، قلة هي التي حاولت التطرق إلى جذور المشكلة من خلال إعادة النظر مثلاً بتركيبة المجتمع اللبناني وكذلك تركيبة النظام نفسه وقدرته على التجديد أو إعادة إنتاج النخب السياسية ذاتها. ولقد اخترنا في هذا العدد أيضاً النظر في مسألة فرضت نفسها بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ ولكنها لم تعالج على الإطلاق وهي السياسة الدفاعية في لبنان. فإذا كان السجال حول سلاح المقاومة سيتم تناوله في المدى المنظور أو البعيد على نحو جدي، إذاً كيف يمكن للبنان أن يرسم سياسته الدفاعية وما هي الدروس المستفادة من أرض المعركة بعد حرب تموز. وذلك إضافة إلى مراجعة شاملة للاقتصاد اللبناني وطروحات خلاقة للخروج من الأزمة الحادة.

وفي محور الدراسات، سيجد القارئ مناقشات غنية تتناول إشكالية إعادة الإعمار للمرة الثانية في أقل من عشرين عام والنهج المتبع من قبل الجهات الرسمية. وتعالج الدراسة البيئية آثار الحرب الكارثية على هواء وشواطئ لبنان وموارده الطبيعة، وهو أيضاً موضوع لم يتم التطرق إليه بوجه كافٍ أو دراسته بعمق وبخاصة من قبل الجهات الرسمية. أما آخر دراسة فتتناول أحد أهم الموضوعات الساخنة في السجال الإصلاحي الدائر في لبنان حول قانون الانتخاب وهو مسألة الكوتا النسائية كبند إصلاحي ضروري في أي قانون جديد.

يتوخى المركز اللبناني للدراسات من خلال هذا العدد تقديم باقة من التوصيات والأفكار التي تساعد في إعادة نهوض لبنان من حرب كارثية والمضي قدماً في بناء دولة عصرية طالما تأخر قيامها، كما يأمل المركز أن تلقى هذه الاقتراحات آذاناً صاغية وأصداء إيجابية للحد من تفاقم الأزمات في هذا البلد ◊



نحو نهضة لبنانية جديدة: التحدّيات والفرص

مثلت حقبة
"العصر الذهبي" في الستينات مرحلة
مهمة من تاريخ لبنان المعاصر على المستويات
الإقتصادية والإدارية و المؤسساتية دون أن تتوصل إلى
معالجة جذور المشكلات اللبنانية المزمنة. أما نجاح تلك الحقبة
فيعود في واحد من أسبابه الداخلية إلى تجنب الغوص في الأسباب
الجوهرية التي تولِّدُ في لبنان أزمة تلو الأخرى:الدولة الطائفية والغنائمية
والزبائنية والاقتصاد الريعي والخلاف على التوجهات السياسية حول
السياسات العامة الخارجية والدفاعية وتجاهل العامل العلمي العقلاني في رسم
سياسات الدولة عموماً ...لذلك لطالما تحولت الأزمات ومازالت حتى الآن تتطور إلى
حدود المعضلات الوجودية حين تتغير موازين القوى المحلية والإقليمية.
الآن و إبان حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ المدمرة...لم يعد بوسعنا التكلم عن إعادة إعمار
فقط إذ إن الوطن بحاجة إلى إعادة إنتاج أسس الدولة: من العقد الإجتماعي إلى
النظام فالإستراتيجيات و الخطط والقوانين وصولاً إلى التحول من الذهنية
الخاضعة إلى كافة أنماط السيطرة إلى ثقافة عقلانية ومستقلة.
في هذا العدد من أبعاد و في قسم "المحور" تحديداً، يسلط الباحثون الأضواء
على الأزمة اللبنانية و سبل الإفادة من التحديات و خلق الفرص من أجل
الشروع في الطريق التي ستنتج نهضة لبنانية جديدة...قد تمتد
إذا نشأت إلى جميع الأقطار العربية.



خليل جبارة وجاد شعبان (*)

التنمية في المجتمع المنقسم : رؤية مغايرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

مقدمة

"لبنان سويسرا الشرق"، عبارة طالما استخدمها تاريخنا المشترك المكتوب أم المروي لتعريف لبنان في حقبة الستينات والسبعينات. فلبنان بلد خدماتي وتجاري يعتمد في المقام الأول على قطاعي السياحة والمصارف ويمثل جسر عبور بين الشرق والغرب. وقد عرّف المؤرخ المعروف ألبير حوراني لبنان على أنه "جمهورية التجار"[١].

في الواقع، تميّز ميشال شيحا، وهو عرّاب الدستور اللبناني برؤيته الخاصة للبنان، والمتمثلة بكونه بلداً تجارياً وخدماتياً. هذا وآمن بضرورة تعزيز دوره كصلة وصل بين الشرق والغرب[٢] أو بالأحرى بين المشرق العربي والغرب. وقد عرّف شيحا "اللبنانيون" بأنهم تجار وأقليات طائفية[٣]، وقد ساد هذا التصور طوال خمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية وأُعيدَ إحياؤه بشدة عقب انتهائها وخلال مرحلة إعادة إعمار البلاد حتى أواسط التسعينات، إلى حين بات واضحاً أن الإزدهار الاقتصادي الموعود لن يؤدي سوى إلى أزمة اقتصادية لا محالة.

في الوقت نفسه، حرص اللبناني دائماً على الوقوف باعجاب والتذكير بتميز نظامه الاقتصادي والسياسي عن باقي أنظمة البلدان العربية المجاورة. فلبنان تمتع منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٢ بانتخابات نيابية دورية وبانتخابات رئاسية وبتبادل سلمي للسلطات. وكان نظام الاقتصاد اللبناني مرتكزاً على "نظام اقتصادي حرّ"، في الوقت الذي كانت الانقلابات السياسية وقوانين الطوارىء والأنظمة الاقتصادية المركزية والموجهة تطغى على الحياة السياسية والاقتصادية في البلدان العربية وبخاصة بعد عام ١٩٤٩ . فبرز اعتقاد مفاده أن

(*) جاد شعبان، استاذ مساعد في قسم الاقتصاد في الجامعة الاميركية - بيروت (AUB) . خليل جبارة، مدير تنفيذي مشارك للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد (LTA) . الكاتبان هما من مؤسسي الجمعية اللبنانية للإقتصاد (LEA) . إن الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعكس بالضرورة آراء (AUB) و (LEA) و (LTA).

(١) فواز طرابلسي، صلات بلا وصل: ميشيل شيحا والايديولوجية اللبنانية، (بيروت: رياض الريس، ١٩٩٩)، ص ١٩٠ .

(٢) Michael Young, "Two faces of Janus: Post War Lebanon and its Reconstruction," *Middle East Report*, no. 209, pp. 4-8.

(٣) فواز طرابلسي، المصدر نفسه، ص ٤٦ .

طبيعة الدولة اللبنانية الطائفية ستحمي النظام السياسي والاقتصادي الحرّ والمنفتح وستحافظ على خصائص لبنان المميزة والعديدة، وخصوصاً إذا أخذنا في الحسبان أن نظام تقاسم السلطة الطائفي مبنيٌ في الأساس على المنافسة ضمن المجموعات الطائفية بحد ذاتها وليس على المنافسة بين تلك المجموعات.

بيد أن هناك حقيقة غالباً ما تغيب عن الأذهان، وهي أن الطائفية تؤدي في معظم الأحيان إلى تشتيت أو حتى القضاء على مختلف أشكال الاتحاد و الروابط وتحول دون بناء شبكات تواصل حديثة مبنية على فوارق طبقية واقتصادية تليق بالمجتمعات المتمدنة. بمعنىً آخر، تتحكم الروابط العائلية والمناطقية والمذهبية الصلبة، كما الولاء المطلق للزعامات المحلية في المجتمعات المبنية على الطائفية، الأمر الذي يحول دون قيام كيان متّحد مبني على أسس أيديولوجية متينة أو على عوامل طبقية اقتصادية واجتماعية مشتركة. هذا ولم يكن تحويل النخب المحلية في لبنان إلى فعاليات وطنية ناشطة والتكيّف مع ظهور عوامل انتاجية جديدة، كفيلاً بحلحلة أو بالقضاء على أياً من الروابط التقليدية[٤]. فقد أشار سمير خلف إلى أن "لبنان يبدو مدعوماً ظاهرياً أو بالأحرى مدعّماً بالأعراف والمعتقدات الليبرالية والديمقراطية، إلا أنه بالكاد يتمتع بأيٍ من الأدوات السياسية الخاصة بالنظام المدني"[٥].

الطائفية تؤدي في معظم الأحيان إلى تشتيت أو حتى القضاء على مختلف أشكال الاتحاد والروابط وتحول دون بناء شبكات تواصل حديثة مبنية على فوارق طبقية واقتصادية تليق بالمجتمعات المتمدنة

وقد شهدت الأحداث اللبنانية الأخيرة (أي بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة ٢٠٠٦)، ترسيخاً لهذه الظاهرة، وذلك حين تفاقمت الأزمات السياسية التي نشبت سواء قبل أو بعد إعلان الحكومة التي يرأسها فؤاد السنيورة عن ورقتها الإصلاحية التي تطرح مجموعة من الإصلاحات المالية والضريبية تحديداً. فقد قام سكان منطقة عكار الشمالية، وهي تاريخياً تعد المنطقة الأكثر حرماناً في لبنان، بمساندة سياسة حكومة الرئيس السنيورة الحالية وورقتها الإصلاحية، في حين تتظاهر مجموعات أخرى ضد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة نفسها. وعليه، تغدو دراسة الاقتصاد السياسي في لبنان من أصعب المهمات الممكن تفسيرها وتنفيذها لأن طبيعة دولة لبنان الطائفية المؤسساتية تمثّل عائقاً أمام تطبيق أي نموذج تقليدي أو استخدام وسائل أكاديمية حديثة لتحليل ودراسة هذه السياسة. وهذا ما برز واضحاً في دراستين تناولتا التحقيق والغوص في الأوضاع السياسية والاقتصادية اللبنانية[٦].

إن هذه المقالة لا ترمي إلى التوغّل في تحليل طبيعة النظام السياسي اللبناني ومدى علاقة وارتباط السياسة بالاقتصاد، فهذا يتطلب جهداً مختلفاً. بقدر ما تسعى لدراسة

---

(٤) Samir Khalaf, *Lebanon Predicament* (NY: Colombia University Press, 1978).

(٥) Samir Khalaf, "On Roots and Routes: The Reassertion of Political Primordial Loyalities," in: Samir Khalaf and Nawaf Salam, *Lebanon in Limbo* (Baden-Baden: Nomos Verlagsgedellschaft, 2003).

(٦) Samir Makdissi, *The Lessons of Lebanon: The Economics of War and Development,* and Toufic Gaspard, *A Political Economy of Lebanon, 1948-2000: The Limits of Laissez-Faire.*

التنمية في لبنان قياساً على معايير مختلفة وبرؤية مغايرة، فهي تطرح امكانية تصوير والنظر إلى النظام اللبناني على أساس أنه "نظام طائفي – ريعي". كما ترى أن السياسات التي اتبعتها تاريخياً النخب المدينية تجاه مناطق الضواحي والأطراف، لا تنتج عن سوء ممارسة بحتة للحكم، أو عن سوء إدارة أو عن غياب الحكم الصالح بل هي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة النظام اللبناني الطائفي – الريعي.

كما هو الحال في البلدان العربية المجاورة، يهيمن نوعان من التبعية على لبنان، التبعية الأولية والتبعية الثانوية. ويساهم في إنتاج النوع الأول من التبعية موقع لبنان الجغرافي في منطقة شرق أوسطية متداخلة الأنظمة ضمن تنافس دولي. فيما تنبثق التبعية الثانوية أو المشتقة من الروابط الوثيقة التي نشأت مع موارد الدخل أو الريع. وهذه التبعية تؤثر إلى حد كبير على مختلف الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتخذها النخبة الحاكمة. وبالتالي فان أي محاولة للتغيير والإصلاح يجب أن تبدأ بمعالجة هذه التبعية الثانوية التي هي الأكثر تأثيراً. وتخلص هذه المقالة إلى طرح مفاده أن عقداً اجتماعياً جديداً في لبنان امر ضروري للحد من التبعية الثانوية وللتأسيس لعملية تنمية جديدة خاصة بمناطق الأطراف. وهي تذهب إلى هذا الطرح في بلد مثل لبنان إذ إنه لم يشهد يوماً تغييراً في النخبة السياسية أو طرحاً لعقد اجتماعي جديد على نحو سلمي، بل غالباً ما جاءت هذه الخطوات بعد حروب أهلية وسلسلة أحداث ضارية.

تغدو دراسة الاقتصاد السياسي في لبنان من أصعب المهمات الممكن تفسيرها وتنفيذها لأن طبيعة دولة لبنان الطائفية المؤسساتية تمثّل عائقاً أمام تطبيق أي نموذج تقليدي أو استخدام وسائل أكاديمية حديثة لتحليل ودراسة هذه السياسة

أولاً: الاستقطاب السياسي والاقتصادي: خلفية النزاعات المتكررة

ما زالت حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ وما خلفته من صراعات سياسية تعكر صفو الحياة اليومية في لبنان، وتعكس الإنقسام السياسي والاقتصادي الحادّ بين الأقطاب اللبنانيين. فبخلاف التجاذب السياسي المحلي والدولي القائم، الذي يقسم البلد بوضوح إلى اتجاهين سياسيين أساسيين، يبدو واقع المجتمع اللبناني أكثر تعقيداً مما هو عليه. فالانقسامات الحالية والاستياء الناتج عنها إنما يرجعان إلى تضافر ثلاثة عوامل عززت تقسيم البلاد إلى أقطاب: أي تخلف مناطق الأطراف الواقعة خارج المدن الرئيسية منذ القدم، وتغذية التعصب المذهبي، وإخضاع الشعب إلى طبقة سياسية حاكمة وعاجزة. من هنا تتجلى ضرورة تعديل طرائق تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والسياسة الإنمائية في لبنان.

١- التفاوت التنموي بين الأطراف والمركز

لحظ لبنان تفاوتاً كبيراً في المستويين الاجتماعي والاقتصادي بين مدنه الرئيسية وأقطابه الريفية النائية. فعلى الرغم من تمتعه اليوم بدخل فردي مرتفع نسبياً يقارب ٥٠٠٠

آلاف دولار في السنة، غير أن التقسيم الاقتصادي الحادّ الحاصل على مستوى أقطابه، يحمل في طيّاته مستويات مختلفة من الفقر في المناطق الريفية النائية. فمنذ قيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، استفادت بيروت، وإلى حدّ أقل سائر المدن اللبنانية الرئيسية، من عجلة النشاط الاقتصادي المتمركزة فيها في حين غرقت الأطراف والأقطاب الجنوبية والشمالية والشرقية الريفية في مستنقع التخلف، الأمر الذي يوضح دور الانتداب الفرنسي وحكامه في معادلة التنمية غير المتوازنة هذه. فعلى سبيل المثال، ذكر روجير أوين، Roger Owen، أن: "(...)الفرنسيين عندما أقرّوا دولة لبنان الكبير وفصلوها عن المناطق الطبيعية الخلفية، لم يؤكدوا هيمنة ولاية بيروت الاقتصادية والمالية على منطقة جبل لبنان وحسب، بل عززوا منحى اقتصادياً طغى فيه على نحو متصاعد، القطاع المصرفي والقطاع الخدماتي على قطاعي الزراعة والصناعة". وقد أشارت كارولين غايتز، Carolyn Gates، في هذا السياق إلى: "أن اللبنانيين، العاملين في حقبة الخمسينات في قطاع الزراعة في جنوب لبنان مثلاً، عاشوا في ظروف تحاكي تلك التي يعيشها سكان بلدان العالم الثالث الأكثر فقراً، في ما نعمت الطبقة الوسطى في بيروت بمستوى معيشي لا يختلف كثيراً عن مستوى معيشة بعض الدول الأوروبية الأقل تطوراً"(٧). كما تفيد غايتز بأن ١٠ في المئة فقط من اللبنانيين الذين يعيشون في المناطق النائية، بلغوا عام ١٩٤٥، الحدّ الأدنى من الدخل السنوي المؤاتي لمستوى معيشي لائق. في حين تخطى ٣٥ في المئة من سكان بيروت هذا المستوى. حيث شارف حينها معدل الدخل الفردي السنوي في بيروت على بلوغ أربعة أضعاف الدخل الزراعي.

وقد مثّل نزوح السكان من الريف إلى المدينة في أوائل السبعينات عاملاً أساسياً في زيادة الشلل الاقتصادي في المناطق الريفية واتساع دائرة الفقر والبؤس التي لفّت ضواحي بيروت. فبحسب تقديرات سليم نصر عام ١٩٧٨، ٤٠ في المئة من مجمل اللبنانيين القاطنين في المناطق الريفية (٥٠ في المئة من سكان البقاع و٦٥ في المئة من سكان جنوب لبنان) نزحوا عشية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ إلى مدينة بيروت على نحو أساسي مع هجرة ربع السكان إلى الخارج. ولقد مثّلت الأزقة المحدقة ببيروت، تلك التي يكتنفها البؤس، مسرحاً مهماً للمتحاربين وقوات الميليشيا، وأشعل التقسيم السياسي والاجتماعي الحاد فتيل الحرب الأهلية(٨). يلقي سليم نصر الضوء باختصار على هذا الجدل فيقول: "إن تدهور مستوى المعيشة وظروف العمل لدى أغلبية اللبنانيين يتقابل على نحو صارخ مع الحياة الرغيدة والترف الفاضح الذي تعيشه الأقلية الموجودة. فشكل هذا التفاوت الاجتماعي والمناطقي الخطير نواة الوضع الداخلي اللبناني قبيل الحرب. فضلاً عن أن الحركات

---

(٧) Carolyn Gates, *The Historical Role of Political Economy in the Development of Modern Lebanon, Papers on Lebanon* (United Kingdom: Oxford, 1989).

(٨) جورج قرم، *Myths and Realities of the Lebanese Conflict*، يصف كيف أن جدلية المدينة–والمناطق المحيطة بها تحل مكان جدلية الانقسامات المذهبية في تكوين الميليشيات المتنازعة خلال الحرب الأهلية: صحيح أن الميليشيات تستمد جذورها من أرض خصبة اجتماعياً ولكن أساس انقساماتها لا يتمثل بالتعارض بين المجتمعات المسيحية والمجتمعات المسلمة. وهذه الأرض تعني أرض الجبل – وهي أرض ريفية كثر فيها عدد الميلشيات. أما قوى الميليشيات الوحيدة الناشطة اليوم هي تلك التي تدعي بأنها تعمل باسم ثلاثة طوائف تاريخية في الجبل: المارونية والدرزية والشيعية. فهذه الطوائف هي التي سعت إلى المدن اللبنانية وأعادت تأسيسها بحسب مصلحتها – ثار الجبل من المدينة – وعينت حدود أراضي الجبل عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ .

المذهبية والنزاع اللبناني الفلسطيني والتدخلات الأجنبية - جسدت برمتها عوامل بالغة الأهمية لأنها كانت في تلك الفترة قابلة للتواتر بكثرة على طول الأزمة الاقتصادية والاجتماعية اللامتناهية"(٩).

عكست معطيات مرحلة ما بعد الحرب، تبايناً مهماً في مستوى الفقر والحرمان بين مختلف المناطق اللبنانية. فالتفاوت المستمر لا يعكس أثر الحرب الأهلية وحسب، بل يعدّ مؤشراً على عدم فاعلية سياسة الإنماء التي اتبعتها الطبقة الحاكمة منذ اتفاق الطائف. عام ١٩٩٥، بلغت نسبة العائلات اللبنانية العاجزة عن تلبية حاجاتها الأساسية ٣٠,٩ في المئة مقابل ٢٤,٦ في المئة عام ٢٠٠٤، ولكن الانحدار الذي سجلته هذه النسبة على المستوى الوطني، يخفي وراءه تبايناً مهماً بين مختلف المناطق. شهدت بيروت الانحدار الأكبر في نسبة الفقر، من ١٥,٩ في المئة عام ١٩٩٥ إلى ٩,٣ في المئة عام ٢٠٠٤ . فيما لازمت محافظة النبطية نسبة فقر تصل إلى ٤٦,٤ في المئة أي خمسة أضعاف النسبة المسجلة في بيروت. أما المحافظات الأخرى (محافظات البقاع والشمال والجنوب)، فهي لا تزال تلحظ معدل حرمان تخطى نسبة ٣٠ في المئة من الأسر عام ٢٠٠٤؛ وهو واقع لم يطرأ عليه الكثير من التغيير منذ عام ١٩٩٥ . ونشير إلى أن معاقل الفقر الحاد (حيث يتعدى معدل الفقر نسبة ٦٠ في المئة)، ما زالت قائمة في لبنان وبخاصة في ضواحي بيروت الجنوبية والمخيمات الفلسطينية التي تضم نحو ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ يعيشون في ظروف بائسة وغير مستقرة.

جدول رقم ١: نسبة معدلات الفقر المئوية بحسب المنطقة والمحافظة

المنطقة/المحافظة	١٩٥٩ - ١٩٦٠	١٩٧٣ - ١٩٧٤	١٩٩٥	٢٠٠٤
بيروت	—	—	١٥,٩	٩,٣
جبل لبنان	—	—	٢٣,٦	١٦,٢
الشمال	—	—	٤٢,٨	٣١,٢
البقاع	—	—	٣٩,٩	٣٧,٧
الجنوب	—	—	٣٦,٤	٣٧,٣
النبطية	—	—	٥٠,٣	٤٦,٤
لبنان	٢٢	٢٢	٣٠,٩	٢٤,٦

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) Mapping of living conditions (1998) ومعطيات وزارة الشؤون الاجتماعية للعام ٢٠٠٤ التمهيدية غير الصادرة (مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول الفقر). تعتمد معطيات عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٤ على منهجية Unsatisfied Basic Methodology لتخمين معدلات الفقر فيما ترتكز معطيات السنوات السابقة على تقديرات معدلات الدخل.

من الممكن القول بأنّ القصور الحاصل في المناطق اللبنانية النائية منذ الحرب العالمية

(٩) Salim Nasr, *Backdrop to Civil War: the Crisis of Lebanese Capitalism*, MERRIP Reports (1978), p. 8-10-73.

الثانية يتلخّص في أربعة أسباب. السبب الأول، هو قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، الأمر الذي أوقع جنوب لبنان في حلقة مفرغة من النزاعات السياسية الطبيعية وعدم الاستقرار وقطع أوصال العلاقات الاقتصادية مع فلسطين. وأما السبب الثاني، فهو انتهاء الإتحاد الاقتصادي بين لبنان وسوريا عام ١٩٥٠ وعودة تواتر المعارك التجارية والسياسية بين هاتين الدولتين منذ ذلك الحين، الأمر الذي أدى إلى عزل مناطق شمال لبنان وسهل البقاع عن امتدادها الجغرافي الطبيعي إلى الأراضي السورية. وأما السبب الثالث، فيتمثل بالحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) والغزو الإسرائيلي المتكرر في الأعوام (١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٩٦) والسيطرة العسكرية السورية وحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ الأخيرة، الأمر الذي أثقل الاقتصاد اللبناني وانعكس سلباً على المجتمعات الهشة في المناطق النائية تحديداً. فالحرب الأخيرة دمرت وحدها ١٠٧,٠٠٠ وحدة سكنية تمركز أغلبها في المناطق المحرومة من الجنوب وضاحية بيروت الجنوبية وجزء من سهل البقاع. فتأثرت هذه المناطق وغيرها، مسجلةً نحو ١٥٠,٠٠٠ خسارة مباشرة أو غير مباشرة على مستوى العمل، وتزعزع النشاط الزراعي نظراً إلى إلقاء أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ قنبلة عنقودية لا تزال تلوث الأراضي الزراعية في الجنوب[١٠]. أخيراً، هدفت السياسات الاقتصادية السائدة تاريخاً، الخاصة والعامة على حدّ سواء، إلى تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال التركيز على قطاعي التجارة والخدمات في المدن الرئيسية الكبرى وبالكاد التفتت إلى الدمج الاجتماعي وتنمية المجتمعات الريفية وتطورها. وما زالت النخبة السياسية في لبنان تؤدي دوراً محورياً في هذا السياق.

هدفت السياسات الاقتصادية السائدة تاريخاً، الخاصة والعامة على حدّ سواء، إلى تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال التركيز على قطاعي التجارة والخدمات في المدن الرئيسية الكبرى وبالكاد التفتت إلى الدمج الاجتماعي وتنمية المجتمعات الريفية وتطورها

٢- العجز عن تأمين الخدمات العامة والتخلف

منذ الحرب الأهلية أنفقت الحكومات اللبنانية المتعاقبة، أموالاً طائلة وتحديداً على الخدمات العامة التي من شأنها أن تساهم نظريًا في تنمية البلد. فبين الأعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٥، بلغ الرقم الإجمالي للإنفاق الرأسمالي ١٠,٣ مليار دولار (أي ما يعادل ٦٤٣ مليون دولار سنوياً)، والرقم الإجمالي للإنفاق الحالي ٦٧,٥ مليار دولار (أو ٤,٢ مليار دولار سنوياً)، في ما وصل الدين العام المتراكم إلى ٣٨,٤ مليار دولار (٢,٤ مليار دولار سنوياً). وعليه، يمكن الاعتبار بأن كل عائلة في لبنان تحمل عبء دين عام وقدره نحو ٤٥,٠٠٠ ألف دولار أي ضعف معدل الدخل العائلي السنوي. كما أن المعطيات المالية العامة والمفصلة المتوافرة لعام ٢٠٠٠، تبيّن حجم الانفاق الهائل على الخدمات العامة مثل الأمن والتعليم والصحة والنقل والمنافع العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات): بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، بلغت القيمة الإجمالية للإنفاق الأمني والعسكري (بما في ذلك نفقات التقاعد) ٦,٩

(١٠) OHCA Report (2006). "A Lasting Legacy: the Deadly Impact of Cluster Bombs on Southern Lebanon".

مليار دولار في ما سجلت قيمة الإنفاق التعليمي والصحي والاجتماعي الإجمالية، ٤,٥ مليار دولار مقابل ١,٧ مليار دولار لنفقات النقل و٢,٥ مليار دولار لنفقات الكهرباء والنفقات الصحية. في المحصلة، بلغت نسبة الإنفاق الإجمالي على السلع العامة نحو ١٨ في المئة من قيمة الثروات المتراكمة خلال المرحلة نفسها، و١٨ في المئة نفقات خدمة الدين[١١].

بيد أن نوعية الخدمات العامة كالاستشفاء والتعليم والأمن شهدت تدهوراً ملحوظاً وبخاصة في المناطق النائية. فقد أشارت الأبحاث التي تناولت ظروف المعيشة وشروطها (Living Conditions Surveys) التي أجرتها الوكالة المركزية للإحصاء (Central Agency for Statistics)، إلى تراجع نوعية هذه الخدمات العامة وتراجع قدرة تغطيتها لهذه المناطق الريفية والنائية. أما على مستوى الصحة العامة، فإن ٥٣,٢ في المئة من الأسر عام ٢٠٠٤ لم يشملهم أي ضمان صحي علماً أن هذه النسبة قد انخفضت عن عام ١٩٩٥ حين بلغت نسبة عدم التغطية الصحية ٥٨ في المئة. ولكن تبقى نسبة ضمان الشيخوخة (للأشخاص ما فوق ٦٠ عاماً) منخفضة إلى حدٍّ كبير (١١,٨ في المئة عام ٢٠٠٤) وهو معدل قُسم على ثلاثة منذ عام ١٩٩٥ (٣٧,٤ في المئة). إلى ذلك، تضاعفت بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٤ نسبة الأسر المصابة بمرض مزمن واحد على الأقل لترتفع (من ٨,٨ إلى ١٧,٤ في المئة). أما على مستوى التعليم، فقد ارتفعت نسبة الأمية في البقاع من ١٣,٥ إلى ١٤,٦ في المئة وبقيت مرتفعة بنسبة ١٤,٢ في المئة في النبطية على الرغم من تقلّص نسبة الأمية من ١١,٦ في المئة عام ١٩٩٥ إلى ٨,٨ في المئة عام ٢٠٠٤. كما أن الانفاق الأمني المرتفع لم يحل دون إقحام البلد في دائرة الاغتيالات السياسية منذ أواخر عام ٢٠٠٤ وحدوث حرب ضارية في تموز/يوليو ٢٠٠٦ .

هذا ولا تزال نوعية توفير خدمات المرافق العامة كالكهرباء والمياه والاتصالات تطرح إشكالية كبيرة. فكل المؤشرات المتوافرة تكشف عن قصور فادح في هذه المرافق عامةً وعن شبه انعدام لها في المناطق التي تقع خارج بيروت. فقد أظهرت تقارير البحث التقويمي الذي أجراه البنك الدولي عام ٢٠٠٤ (Investment Climate Assessment) بأن الشركات التي تطلب خطوط هاتف رئيسية تحتاج إلى ما لا يقلّ عن ٩ أيام للحصول عليها و١٢٠ يوماً للحصول على الكهرباء (١٨٥ يوماً للمناطق الواقعة خارج بيروت) و١٣٥,٥ يوماً للحصول على امدادات المياه (٢٠١ يوماً في المناطق الواقعة خارج بيروت)، كما أفادت الشركات بأنها تكبدت خسائر تراوحت بين ٤ و١٢ في المئة من نسبة مجمل المبيعات السنوية وذلك بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الموارد المائية وانقطاع الاتصالات. إلى ذلك، أشارت هذه التقارير إلى أن ٢١,١ في المئة فقط من الأسر التي لحظها البحث أقرت بتوافر شبكة المياه طوال فترة الصيف مقابل ٤,٧ في المئة في النبطية. في ما أشار ١٤,٢ في المئة من الأسر عامةً إلى توافر الكهرباء طوال فترة السنة بنسبة عالية بلغت ٩٧ في المئة في بيروت وبمعدل لا يتخطى ٥ في المئة في المناطق الأخرى.

(١١) كل الأرقام الواردة حول التصنيف الوظيفي للإنفاق العام أحصيت وفق معطيات رسمية خاصة بوزارة المالية.

ثانياً: النخبة السياسية ومناطق الأطراف

الجمود أو التحجر هو الوصف الأبرز للنظام اللبناني القائم على تقاسم السلطات بين الطوائف والمذاهب. بالفعل، فإن هكذا نظام يفتقد إلى المرونة ولا يستطيع احتواء التبدلات والتغيرات الاجتماعية والتعبئة السياسية التي تطرأ من وقت إلى آخر. ونشير إلى أن مرونة النظام وديناميته هي العامل الأهم لاحتواء التبدلات والتغيرات التي تطرأ على الساحة الاجتماعية. لذلك كان لبنان بحاجة دائمة إلى تدخل طرف إقليمي أو دولي للتحكيم بين اللاعبين المحليين. ومن المهم التذكير بأن الحرب الأهلية التي بدأت عام ١٩٧٥ لم تنته إلا بعد أن جرت مبايعة النظام السوري من قبل اللاعبين المحليين والإقليميين على أنه الطرف الخارجي الأكثر تأثيراً والوحيد القادر على التحكيم بين القوى المحلية.

هذا النظام هو بحاجة دائمة إلى تأمين موارد دخل واستخدامها كوقود يحرك أو يخفف من جمود النظام الطائفي السائد ويؤدي إلى تجنب تقسيم البلاد إلى أقطاب. وهذا الدخل الذي لا يُقتطع من الفائض الداخلي المحلي ليس هو ثمرة عمليات منتجة أو أرباح مكتسبة من مشاريع إنتاجية، بل يتراكم في أغلب الأحيان من عمليات غير منتجة مثل الرشى وتعويضات الاجارات ومختلف أساليب الضغط الشرعية وغير الشرعية. وفي حالة لبنان، يأتي الريع عادةً على نحو حوالات وقروض ومنح وغيرها.

الاعتماد الكبير على الحوالات يعزز الذهنية الريعية التي لا تنظر إلى المكافأة كحصيلة إنتاجية أو حصيلة أي عمل على وجه العموم، بل تعدّها مكسباً غير مرتقب

ولا يُخفى على أحد أن نظام الريع يؤدي دوراً أساسياً في السياسة الإقتصادية في الشرق الأوسط. إذ يتم التسليم جدلاً بأن سياسة الريع أدّت دوراً مهماً في استقرار الحكومات والملَكيات العربية. فترى ليزا أندرسون، Lisa Anderson، أن نظام الدولة الريعية هي من أبرز مساهمات الدراسات الشرق الأوسطية في مادة العلوم السياسية بوجه عام[١٢]. وهذا يعود إلى واقع أن الدول التي تعتمد على الموارد الخارجية، يتطلب فهمها بصورة مختلفة على المستوى النوعي، عن تلك الدول التي تعتمد على اقتطاع العائدات الضريبية. وذلك لأن تلك الدول التي تعتمد على الموارد الخارجية، لا تميل إلى المنحى الإنتاجي وإلى تشجيع القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة بقدر ما تميل إلى تداول صرف الدخل وتوزيع خدمات على المواطنين. وبما أن لبنان بلدٌ لا يمتاز بغنى موارده الطبيعية أو قطاعاته الإنتاجية، فإنه يعتمد بصورة أساسية على الموارد الخارجية. فهو على سبيل المثال، تلقى في عام ٢٠٠٦، ٢,٦ مليار دولار كاستثمار خارجي مباشر (Foreign Direct Investment-FDI's) و٢,٥ مليار دولار كحوالات[١٣]. وهو اعتمد على تلقي الحوالات منذ بدء أولى حركات الهجرة في القرن التاسع عشر. إلى ذلك، تحول لبنان عام ٢٠٠٦ إلى أكبر متلقٍ للحوالات في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الحكومة بحد ذاتها ليست عادةً المتلقي الأساسي لهذه الحوالات، إلا أنها تشوه قواعد السوق وتتسبب بـ"الآفة الهولندية"[١٤]

---

(١٢) Lisa Anderson, *The State in The Middle East and North Africa: Comparative Politics*, p. 20.

(١٣) *Daily Star* ٢٠٠٦/١٢/١١، ومجلة *Le Commerce du Levant*، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧.

(١٤) ترمز "الآفة الهولندية" Dutch Disease إلى عدم تصنيع الاقتصاد الوطني وهي تتفشى عندما يبرز مورد طبيعي جديد ويرفع قيمة العملة الوطنية، مقلصاً بذلك منافسة السلع الصناعية بالنسبة إلى الدول الأخرى ومعززاً الاستيراد على حساب التصدير. يعود هذا المصطلح إلى هولندا بعد اكتشاف نفط بحر الشمال.

وصولاً حتى إلى خلق اقتصاد موازٍ. ولعل الأبرز في كل ذلك، هو أن الاعتماد الكبير على الحوالات يعزز الذهنية الريعية التي لا تنظر إلى المكافأة كحصيلة إنتاجية أو حصيلة أي عمل على وجه العموم، بل تعدّها مكسباً غير مرتقب.

وللأسف، إن إطار بناء الدولة في لبنان منذ مرحلة الاستقلال قد حدد بهذه الطبيعة، الطائفية الريعية، الأمر الذي جعل فصل العام عن الخاص في السياسة، مهمة مستحيلة. وخير دليل على ذلك، هو أن معظم السياسيين في لبنان هم رجال أعمال، وأصدق مثال على هذا الواقع هو ميشال شيحا الذي كان مصرفياً وأمين اللجنة التي صاغت الدستور اللبناني. في الواقع، تألفت النخبة السياسية اللبنانية، على مرّ الزمن من مالكي الأراضي والتجار وممثلي العائلات اللبنانية التقليدية وأصحاب المهن من المحامين تحديداً. وتمكنت هذه الشريحة من وضع موارد الدولة والتمويل الخاص والتجاري في متناولها مستأثرةً بالمقاعد الأساسية في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

في الوقت نفسه، لطالما مارست هذه النخبة السياسية اللبنانية أسلوباً مزدوجاً في سعيها إلى الريع. فبعض الأفراد السياسيين سعوا لوضع موارد الدولة في متناولهم بغية تلبية حاجات مؤيديهم من جهة، وفي الوقت نفسه عملوا على استمرار سيطرتهم على قواعدهم العامة[١٥]. هذا الفعل التوازني الدقيق كان ضروريا لاظهار أفراد النخبة السياسية في البلد كقوى ناشطة وفعّالة ومفيدة. بمعنىً آخر، لطالما قايضت النخبة السياسية في لبنان السلطة مقابل الخدمات والمصالح. ولا بدّ أن نشير في هذا السياق، إلى أن الفساد هو وجه بدائي وقديم من أوجه السعي لاستقطاب الريع والهبات وهو مسموح به، بل مطلوب كعنصر أساسي في شبكات نظام الرعاية غير الرسمي، هذه الشبكات التي تجسد أهم وسائل السيطرة السياسية.

للأسف، إن إطار بناء الدولة في لبنان منذ مرحلة الاستقلال قد حدد بالطبيعة الطائفية الريعية الأمر الذي جعل فصل العام عن الخاص في السياسة، مهمة مستحيلة

والمؤسف ذكره هنا، أن المكونات السياسية لا تتغير إلا في زمن الحرب والخضات القوية. وفي هذا السياق، يرجع انتشار العنف في لبنان عام ١٩٧٥، إلى تقليص أداء ودور النخبة السياسية التقليدية في تأمين الخدمات وعجزها عن السيطرة على جماهيرها. فهي خسرت، وكان البديل مجموعة من الأحزاب السياسية المتطرفة أو أحزاب غير لبنانية مثل منظمة التحرير الفلسطينية. فما كان من أعضائها إلا أن انقسموا إلى أقطاب ومن ثم تحول هذا الانقسام إلى عنف. وإذا كانت النخبة السياسية ما قبل الحرب تمارس سياسة العلاقات المبنية تراتبياً على أساس رب العمل – والموظف والمرتكزة على مختلف صيغ الرعاية والفساد البيروقراطي، فالنخبة السياسية ما بعد الحرب التي كرستها الانتخابات النيابية بعد عام ١٩٩٢، ورثت الأداء نفسه. فقد تنافس الأعضاء السياسيون على الاستئثار بموارد بلادهم لكي يعززوا شبكاتهم الخاصة ويثبتوا فعاليتهم ويستمروا في الإفادة من جمهورهم ومؤيديهم. ولكن سخرية القدر شاءت أن يكون معظم الخاسرين في الحرب الأهلية من هؤلاء السياسيين الذين جاءوا من مناطق الأطراف كعكار وجنوب لبنان، إذ استُبدلوا بوافدين جدد من مختلف الأيديولوجيات والأحزاب السياسية الدينية.

(١٥) Michael Johnson, *Class and Client in Beirut: the Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840-1985* (London: Highlands; Ithaca,1986).

تستحيل هذه المساومة المزدوجة والرامية إلى التأثير وعقد الاتفاقات الاجتماعية غير الرسمية والتي تخرج عن نطاق القنوات الرسمية والمؤسسات، ضرورةً لتأمين الاستقرار وتجنب الاضطراب الطائفي. وعليه، يغدو دور أي استراتيجية إنمائية وطنية دوراً يعزز شبكات الزبائنية، ويؤكد على أهلية النخبة السياسية وقدرتها على تحقيق غاياتها من العقد الاجتماعي. من هذا المنطلق، يتبين أن الاستراتيجية الانمائية التي تأخذ من المناطق النائية هدفاً لها، بغية تقليص اعتماد المواطنين في هذه المناطق على النخبة السياسية المحلية، تؤدي في حقيقة الأمر فعلاً عكسياً، لأنها تزيد من قدرة السياسيين على المساومة ومن اعتماد سكان هذه المناطق عليهم. بمعنىً آخر، بطلت المقولة السائدة التي تعد أن مشاكل لبنان المالية والإنمائية ترجع إلى نظام الحكم، لأنها لم تأخذ في الحسبان طبيعة الدولة اللبنانية الطائفية الريعية والمتوارثة. فكل المحاولات الإصلاحية التي جرت على نحو أساسي في عهد الرئيس فؤاد شهاب، لم تبدل العلاقة القائمة والمستمرة بين الدولة والنخبة السياسية من جهة، وبين هذه الأخيرة وزبائنها من جهة أخرى. لقد هدفت هذه المحاولات الإصلاحية إلى تحسين نظام الحكم في ما يتعلق بالمؤسسات المدنية ولكنها تجاهلت معالجة طبيعة الدولة بحد ذاتها أو العلاقة القائمة بين الاقتصاد ونظام الحكم.

ثالثاً: الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد في لبنان

تعكس حرب تموز وآب الأخيرة والأحداث التي لحقت بها، مجدداً مدى هشاشة النظام اللبناني وسهولة انهيار بنيته الداخلية. لقد شدد الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، وبعده اتفاق الطائف، على دور النخبة السياسية وأهميتها. فهما حوّلا النظام اللبناني إلى نظام نخبوي يعتمد على سلوك النخبة السياسية وأكدا على أن استقراره سيتلازم دائماً مع توافق هذه النخبة والتعاون في ما بينها، الأمر الذي جعله عرضة للتجاذبات الدولية من المنطقة وخارجها، الواقع الذي لا يفسح المجال أمام تطبيق أي استراتيجية إنمائية خاصة بالمناطق النائية، كالحد من الفقر ومخططات توليد الدخل، لأنها بكل بساطة تؤثر على سلطة النخبة. هذه هي حال لبنان منذ الاستقلال لا بل يمكن القول منذ عهد المتصرفية.

ما يحتاجه لبنان أكثر من أي يوم مضى، هو عقد اجتماعي جديد يمهد لوضع أنماط معاصرة من الاتحاد والروابط الاجتماعية وتستطيع الحلول مكان اتفاقية المقايضة غير المكتوبة بين النخبة السياسية والعامة

ما يحتاجه لبنان أكثر من أي يوم مضى، هو عقد اجتماعي جديد يمهد لوضع أنماط معاصرة من الاتحاد والروابط الاجتماعية وتستطيع الحلول مكان اتفاقية المقايضة غير المكتوبة بين النخبة السياسية والعامة. وبما أن هذا الخيار قد يبدو خيالياً نظراً إلى حصانة النخبة السياسية وقوة شبكات الرعاية غير الرسمية، تمسي أي محاولة إصلاحية سلمية للنظام مستحيلة ومحفوفة بالمخاطر. وذلك لأن طبيعة النظام اللبناني الطائفي– الريعي، كما أشرنا، حددت أطر قيام الدولة وجعلت من أي محاولة إصلاحية مهمة صعبة للغاية. كما أنها أعاقت أي محاولة إصلاحية أخرى تهدف إلى وضع قوانين معاصرة جديدة، في ما

يخص مثلاً الاثراء غير المشروع وقانون الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن أنها حالت دون إمكانية اعتماد استراتيجية انمائية جدية أو تدابير إنمائية لتعزيز مكافحة كل أوجه المركزية وتعزيز سلطة البلديات واللامركزية الإدارية.

ولعل الخطوة التمهيدية الأبرز لتحقيق عقد اجتماعي معاصر من شأنه احتواء تأثير شبكات نظام الرعاية غير الرسمي والحؤول دون تمكن النخبة السياسية من بلوغ غايتها من اتفاقية المقايضة، تتجلى في وضع قانون إنتخابي إصلاحي معاصر قادر على المساهمة في تأسيس أركان جديدة من الانتماء وفي احتواء الذهنية الطائفية الريعية التي وضعت أطر السياسة الاقتصادية اللبنانية.

في النهاية، أدت الطبيعة الطائفية الريعية الخاصة بالنظام اللبناني وسلوك النخبة السياسية، مباشرةً إلى عجز الدولة عن توفير السلع العامة وازدياد الفساد وما ترتب عنه من تخلف في المناطق اللبنانية النائية. لذلك، يمكن لقانون انتخابي ديمقراطي مبني على قاعدة تمثيلية صحيحة أن يطرح حلاً قصير ومتوسط الأمد لهذه الأزمة الحالية[١٦]. فهو يسمح بتداول موازين القوى بين الأحزاب والمجتمعات السياسية ويتيح إعادة توزيع المناصب السياسية دورياً وديمقراطياً وسلمياً وصولاً ربما إلى السماح ببروز سلمي لنخبة سياسية جديدة. وهي إمكانية لم يشهدها لبنان من قبل.

(١٦) أسامة صفا وخليل جبارة، *Daily Star*، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٦.

كريم المفتي(*)

رؤية مستقبلية لبناء الدولة في لبنان : من الانقسام إلى التعددية

مقدمة

سئل غسان سلامة – وزير لبناني أسبق للثقافة وأستاذ جامعي في باريس – عن سبب تعذره استلام منصب جديد في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي تألفت في نيسان/ابريل ٢٠٠٥، فأجاب ان "وقت البناء لم يرجع بعد وإذا رجع فاقبل بمنصب وزاري"(١). قَصَدَ الوزير سلامة بكلمة "البناء" معنى بناء الدولة التي تعد الطرف الخاسر عند كل محطة رئيسية يمر فيها لبنان، وتبين صحة قصده، فمنذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط/فبراير ٢٠٠٥ أصيبت عملية إعادة بناء الدولة في البلاد، التي انطلقت عقب انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٩٢، بالجمود وعصفت بها المصاعب والعقبات. ولم يستطع الطاقم السياسي اللبناني إنعاشها على الرغم من خروج الجيش السوري من لبنان وانطلاق مرحلة جديدة في تاريخ لبنان المعاصر. فانغمست مختلف القوى السياسية تدريجاً في الخلافات والتصادم وانقسمت إلى معسكرين: فريق الثامن من آذار الذي بات يمثل المعارضة وفريق الرابع عشر من آذار الممثل للأكثرية النيابية، التي حصل عليها نتيجة الانتخابات التشريعية لشهري أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠٠٥ .

على الرغم من هذه التحولات السياسية، استمرت فترة التفجيرات والاغتيالات التي وسعت الشرخ القائم بين الخطّين السياسيين، فبلغت ذروة التباين بينهما حين شنت إسرائيل حرباً على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦ فهز العدوان الإسرائيلي الكيان اللبناني (بقدر ما هز الكيان الإسرائيلي إثر هزيمته العسكرية وضرب ثقة المجتمع بجيشه) على الصعيدين الاجتماعي (الكلفة البشرية والاقتصادية للحرب) والسياسي (احتدام اللغة الهجومية بين المعسكرين) حيث خرج لبنان من هذه الحرب من دون أن تتقلص حدة الأزمات السياسية فيه، بل على العكس، شهد ازدياداً للشحن الطائفي واصطفافاً خطيراً بدا وكأنه يأخذ لبنان ودولته إلى شفير الهاوية.

كيف نفسر الانعكاسات السلبية على عملية إعادة بناء الدولة اللبنانية في الظروف الحالية؟ وما هي التداعيات السياسية لتلك المرحلة الجديدة المصيرية المليئة بالأزمات والافتراقات؟ سنطرح من خلال هذا البحث الإشكاليات المتعلقة بعملية إعادة بناء الدولة المصابة بالانفصام مع الاستعانة ببعض اللمحات التاريخية والسوسيولوجية، ثم نعرض كيفية تعاطي مختلف القوى السياسية مع

(*) باحث في العلوم السياسية.
(١) قناة الجزيرة في ٢٠٠٦/١/١٦.

هذا الموضوع ولا سيما بعد خروج لبنان من زمن الوصاية السورية، ونختم ببعض التوصيات من باب الإرشاد لمن يهمه تحسين الحلقة الأضعف من النسيج اللبناني، أي دولته.

أولاً: إشكاليات بناء الدولة في لبنان

كثيراً ما تُنعت الدولة اللبنانية بالصفات السيئة، فتلقب بالفاشلة وغير المجدية، والبعض يصفها بـ "الدولة المستحيلة" أو "الدولة المفقودة"[٢]، والآخر يرى فيها "دولة الفتنة "[٣]. ما حكاية الدولة اللبنانية التي لا تزال عملية بناءها مستمرة إلى يومنا هذا ؟ وما عمق الإشكاليات المتعلقة بها ؟

١- الخلفية التاريخية لبناء الدولة في لبنان

قبل أن ندخل في حديث قيام الدولة في لبنان وتعقيداتها، لا بد من التعريف أولا عن ماهية هذا المصطلح والتسلح بأبعاده التاريخية في لبنان. يُعرِّف مفهوم "الدولة" بالآتي: هو "كيان سياسي-قانوني ذو سلطة سيادية معترف بها في رقعة جغرافية محددة"، مع الإشارة إلى أن هذا التعريف ليس هو التعريف الوحيد لدى الأوساط الأكاديمية للعلوم السياسية ولكنه يحتوي على عناصر الحد الأدنى المشترك بين التعريفات كافة[٤]. وهنا نلاحظ مدى وساعة هذا التعريف العلمي الذي يمكنه أن يتلاقى مع العديد من النماذج من الناحية الهندسية أو الهيكلية أو الإدارية في كل أنحاء العالم. فالدولة في فرنسا أو بريطانيا أو الهند أو تركيا أو مصر تختلف ملامحها ومحتوياتها وتركيباتها بعضها عن البعض الآخر، فلكل بلد ظروف تاريخية وخصوصيات سوسيولوجية وانتروبولوجية، ساهمت كلها في تكوين نموذج فريد من نوعه يربط بين مجتمع معين ودولته. أما لبنان فعانى من كثرة التعاريف وتأثر من الأيديولوجيات المتناقضة، حتى أنه لم يغب عن المسرح السياسي اللبناني أي من المدارس الفكرية المتعلقة بمفهوم الدولة التي يوزعها وضاح شرارة على أبواب ثلاث: المشروع الغربي والمشروع الإسلامي والمشروع القومي[٥]. فبلغ النشاط السياسي في لبنان درجة عالية جدا من التعددية على صعيد الأفكار والنوادي السياسية سواء كانت يمينية ليبرالية أو يسارية أو تقدمية أو اشتراكية أو شيوعية أو قومية أو علمانية أو إسلامية. فتاريخ لبنان السياسي تملؤه روح المنافسة والنضال في ما تتعدد فيه المشاريع المتعلقة بتكوين الدولة الأمثل للمجتمع اللبناني، كما تدافعت الدول العظمى لدعم أحد الأفرقاء في الداخل كجزء من استراتيجية احتواء للطرف الأيديولوجي

تاريخ لبنان السياسي تملؤه روح المنافسة والنضال في ما تتعدد فيه المشاريع المتعلقة بتكوين الدولة الأمثل للمجتمع اللبناني، كما تدافعت الدول العظمى لدعم أحد الأفرقاء في الداخل كجزء من استراتيجية احتواء للطرف الأيديولوجي الآخر

---

(٢) جورج قرم، **لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع** (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠٠٤).

(٣) Elizabeth Picard, *L'État de discorde: des fondations aux guerres fratricides*, (Paris: Flammarion, 1988).

(٤) سعد الدين ابراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

(٥) وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠).

الآخر. إضافة إلى جملة التحديات المتراكمة والتهديد المستمر على وجدان الكيان اللبناني وعلى مسار استمراره كـ"دولة نهائية لكل أبناءه" كما تنص عليه الفقرة (أ) من مقدمة الدستور. فحين نالت الدولة استقلالها عام ١٩٤٣، ظلت جهات سياسية نافذة، وفي مقدمها الأحزاب القومية، ترى أن لبنان-الدولة ليس كياناً نهائياً بل ينتظره فرج مصيري وهو توحده مع بقية أقطار الوطن العربي.

فضلاً عن ذلك، مثّلَ تواجد الفدائيين الفلسطينيين ونشاطهم العسكري في لبنان على خلفية ضرورة انخراط لبنان-الدولة-الساحة في الدفاع عن القضية الفلسطينية والنضال ضد الإحتلال الإسرائيلي، نقطة انفصال بين المجموعات اللبنانية المتنافسة. فاحتدم الصراع بين الأقطاب السياسية (وميليشياتها آنذاك) ومناصريها واشتعلت أزمات متعددة تنوعت في أشكالها ومضامينها، حتى أخذ الوضع منحىً دراماتيكياً واندلعت حرب أهلية وبلغت الدولة ذروة ضعفها وعجزها.

ويعود ذلك إلى عدة أسباب لها شق متعلق بعوامل داخلية، فلبنان معروف بنسيجه الاجتماعي التعددي المركب من ثمانِ عشرة طائفة كلها أقليات. تحتفظ قيادات أهم المجموعات من ناحية الحجم (أي الشيعة والسنة والموارنة) أو من حيث النفوذ (كما الدروز أو الروم الأرثوذكس مثلاً) على درجة عالية من السلطة والنفوذ وذلك على حساب تفعيل الدولة ومؤسساتها. ولكل فريق سياسي توجهات خاصة به تتعلق بمصير الدولة وتتناقض مع توجهات الأقطاب الأخرى، وغالباً ما يصل الخلاف الأيديولوجي في وسط كل طائفة أو مذهب إلى تقسيم أبنائه، الأمر الذي يزيد الحالة تعقيداً وتوتراً. ويعود الشق الآخر من الأسباب التفسيرية إلى الضغوطات الإقليمية والدولية التي يتأثر فيها الواقع اللبناني منذ عهد الاستقلال حتى اليوم. فعلى الرغم من ميثاق الوفاق الوطني عام ١٩٤٣ واتفاق النخب السياسية على صيغة توازنية توزع من خلالها مراكز السلطة والمناصب على أهم الطوائف، ظلت أعباء التناقضات الداخلية والظروف الخارجية "الاستثنائية" – وقد باتت معروفة[٦] – تعرقل بشدة عملية قيام دولة حديثة في لبنان. وعندما ينعدم التوافق بين القادة اللبنانيين الذي يرافقه تسلل للتدخلات والمصالح الإقليمية والدولية، تقفز حينئذٍ التطورات السياسية من أزمة إلى أخرى وقد ينهار الهيكل كما جرى عام ١٩٧٥ (٧).

لكل فريق سياسي توجهات خاصة به تتعلق بمصير الدولة وتتناقض مع توجهات الأقطاب الأخرى، وغالباً ما يصل الخلاف الأيديولوجي في وسط كل طائفة أو مذهب إلى تقسيم أبنائه، الأمر الذي يزيد الحالة تعقيداً وتوتراً

٢- الخلفية السوسيولوجية

في ظل هذه الظروف، نستخلص من الإرث السياسي اللبناني اليوم عدم تمكن (أحياناً عدم رغبة) النخب السياسية على مدار العقود الماضية في إيجاد إطار يفتح المجال لقيام دولة فعالة وقادرة ترعى شؤون كل اللبنانيين. فبقيت الدولة على هامش اللعبة وأحيانا خارجها، في حين

---

(٦) أوصلت حجم التدخلات والمخططات الإقليمية والدولية على لبنان بعض المفكرين إلى تصنيف الحرب اللبنانية بأنها "حروب الآخرين". انظر: غسان تويني، **حروب الآخرين** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٣).

(٧) للتعمق في العوامل التي أدت الى انهيار الدولة عام ١٩٧٥، أنظر: فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٢)؛ Michael Hudson, *The Precarious Republic, Political Modernization in Lebanon* (New York: Random House, 1968).

أصبح زعماء الطوائف والأحزاب الرئيسية وأصحاب القضايا هم صانعو القرار السياسي بغض النظر عن توليهم مراكز نفوذ داخل المؤسسات. بمعنى آخر، إن السلطة الفعلية والقدرة على خدمة المواطن وتلبية حاجاته غير منحصرة بمؤسسات الدولة، الأمر الذي ساهم في إبقاء الدولة وأجهزتها ضعيفة، وأدى إلى تعزيز شبكات الزبائنية بين القادة السياسيين وأنصارهم، أكان ما يجمعهم العنصر الطائفي أو المذهبي أو المناطقي أو بكل بساطة مصالح متشابكة. وهنا نجد فجوة رئيسية في التطابق بين "المجتمع" و"الدولة الحديثة" في لبنان. فإذا نظرنا إلى الدولة اللبنانية من منظور المفهوم الغربي الحديث الذي يعطي للدولة صلاحيات ومهمات سيادية على رأسها حماية أرض الوطن وتوفير الأمن والاستقرار وإعادة توزيع الموارد والخيرات بعدل، وحسم الخلافات بين الناس والجماعات أيا كانت من خلال سلطة قضائية نزيهة وشريفة، فنرى أن الدولة ليست اللاعب الوحيد في تلك المجالات، بل أن منافسها الأول هو مقومات المجتمع اللبناني نفسه. سنعرض بعض المعطيات والأمثلة لإيضاح تلك المعضلة عبر مراقبة لقطات من التفاعل الاجتماعي بين اللبنانيين في العقدين الأخيرين:

إن السلطة الفعلية والقدرة على خدمة المواطن وتلبية حاجاته غير منحصرة بمؤسسات الدولة، الأمر الذي ساهم في إبقاء الدولة وأجهزتها ضعيفة، وأدى إلى تعزيز شبكات الزبائنية بين القادة السياسيين وأنصارهم، أكان ما يجمعهم العنصر الطائفي أو المذهبي أو المناطقي أو بكل بساطة مصالح متشابكة

أ- على صعيد حماية أرض الوطن

بعد إبرام اتفاق الطائف ونظراً إلى حال المؤسسة العسكرية المتدهور حينها، أوكلت الدولة – عبر القائمين على أعمالها – إلى جهة من خارج سلة مؤسساتها (أي حزب الله) مهمة مساندتها في محاربة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. فنصَّ البيان الوزاري لأول حكومة في الجمهورية الثانية في عهد الرئيس الياس الهراوي على أن "الحكومة (...) لن تألو جهدا ولن تدخر وسعاً في العمل على تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي بكل الوسائل المتاحة ولاسيما دعم المقاومة الباسلة"[8]. فحظي هذا الدعم والتنسيق بين مكونات الدولة وجيشها وأجهزتها الأمنية والمقاومة الإسلامية الواقعة خارج دائرة الدولة على غطاء سياسي، وتم في نهاية المطاف تحرير جنوب لبنان في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ .

ب- على صعيد الرعاية الاجتماعية

بفعل عجز الدولة عن تحقيق إنماء اقتصادي-اجتماعي متوازن بين المناطق، باتت شرائح واسعة من الشعب اللبناني مخنوقة من أحوالها المعيشية اليومية. فقام العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية بمساعدتهم لمواجهة تلك الظروف الضيقة، فتكونت تاريخياً عند كل طائفة – وحتى لدى التيارات السياسية المتتالية – شبكة تضامنية توفر حداً أدنى من الدعم والوظائف إلى أبنائها. فما أن يُصرف مواطن من وظيفة ما حتى يتوجه إلى أركان طائفته بحثاً عن عمل بديل أو طلباً لمساعدة

[8] مقتطف من البيان الوزاري لحكومة سليم الحص التي تألفت بموجب المرسوم رقم ٢ تاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

في مصاريف تتعلق بتعليم الأولاد أو بالاستشفاء مثلاً. وهنا قد يأتي الدعم من مصدرين، إما عبر مؤسسات وأموال خاصة بزعيم سياسي، وإما عبر إحدى مؤسسات الدولة التي تصبح حينئذٍ وسيلة لمساعدة – في الدرجة الأولى – من ينتمي إلى طائفة أو مذهب او منطقة معينة أو من يخص عصبية مشتركة. في الحالتين، تبقى النتيجة واحدة، وهي إرساء الولاء للشخصية السياسية المعنية التي قدّمت – مفتاح الفرج – وإبقاء دور الدولة هامشياً من ناحية الرعاية الاجتماعية.

ج- على صعيد حل الخلافات بين مكونات المجتمع

إذا نظرنا إلى كيفية حل الخلافات بين العشائر في بعض المناطق كالبقاع والهرمل مثلاً، نرى مدى انخراط فعاليات غير منتسبة إلى دوائر رسمية في العمل على إيجاد حلول وتحقيق المصالحة حرصاً على السلم الأهلي، الذي يفترض أن يكون من صلاحيات الدولة. ويصف نزار حمزة ارتداء حزب الله لباس الوسيط لما يفوق مائتا حالة نزاع بين مختلف عشائر شيعية في البقاع عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ وذلك بناء على طلب مباشر من المعنيين من أهل المنطقة، وكيف كتب للحزب النجاح في إيجاد حلاً إيجابياً للثلثين منها(٩). أما عن دور الدولة اللبنانية، يشير حمزة إلى أن "السلطات اللبنانية ترتكز على نفوذ فعاليات العشائر من أجل حل الخلافات"(١٠) ويظهر مدى قبول الدولة من حيث المبدأ على هكذا ممارسات من قبل الجهات المعنية، الأمر الذي يدل على اعتراف واقعي لها. إن ذلك الأسلوب التواسطي لحل الإشكاليات لا ينحصر بالعشائر في البقاع أو بدور حزب الله فحسب، بل هو أسلوب منتشر في كل المناطق اللبنانية وعند كل الطوائف والتيارات السياسية من أجل تحقيق مصالحات بين عائلات متخاصمة ضمن حي أو بلدة أو قرية معينة. وهنا غالباً ما تتوسط جهات من الفعاليات السياسية أو الاجتماعية من دون اللجوء إلى القضاء – أي الدولة.

أظهرنا عبر بعض الدلائل مدى تقدّم مقومات المجتمع اللبناني على دولته وهي ظاهرة تجرنا إلى نظرية "الدولة العاجزة مقابل المجتمع القادر"، التي أتى بها الباحث جويل الذي فسّر كيف أن الدول الضعيفة تضطر إلى الاعتراف بقدرات النسيج الاجتماعي التي تتعدى في العديد من المجالات قدراتها الفعلية. فبدلاً من مناهضتها تفضل الجهات الرسمية الارتكاز على فعاليات المجتمع من أجل مساندتها في بعض صلاحياتها(١١). ونعود إلى العشائر اللبنانية آنفة الذكر، رأينا كيف أن أهالي المنطقة توجهوا تلقائياً نحو جهات هي غير مؤسسات الدولة لحل مشكلاتهم، الأمر الذي يدل على انعدام الثقة فيها وعلى قناعة بأن مفتاح الحلول ليس بيدها.

٣- في ازمة الهوية

ليس الهدف من ما ورد سابقاً توجيه الاتهامات أو الانتقادات، ولا الحث على أن تتولى الدولة تلك الصلاحيات على نحو قاطع وشمولي، بل إظهار بعض الجوانب للواقع الاجتماعي-السياسي اللبناني الذي تمتد جذوره إلى أبعاد تاريخية وسوسيولوجية. فهو ليس وليد الساعة، وكان الباحث

(٩) Nizar Hamzé "Clan Conflicts, Hezbollah and the Lebanese State," *Journal of Social, Political and Economic Studies*, vol. 19, no. 4 (Winter 1994), pp. 433-446.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٣٨.

(١١) Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States* (Princeton: Princeton University Press, 1988)

إدواردز شيلز قد تطرق إليه في الستينات واصفاً كيف أن "المجتمع اللبناني يدور حول مركز قرار يسوده الفراغ"(١٢). ومن مواصفات هذه الحالة الاجتماعية اللبنانية، لا بد من تناول ظاهرة أساسية منها، وهي اعتماد الحذر الشديد والعميق عند الطوائف وأعضائها إزاء أي نمط من أنماط السلطة المركزية الموحدة (أي الدولة)، التي قد تأخذها الظروف والتطورات إلى فصل من فصول الهيمنة والاستبداد على أفراد وجماعات محددة، أو ربما إلى تعرضها لمحاولة إلغاء، الأمر الذي قد يهدد سلامتهم ووجودهم وقد يصيب أرزاقهم وممتلكاتهم. ونشير هنا إلى دور لبنان التاريخي في احتضان الطوائف المختلفة من كل أنحاء الدولة العثمانية هرباً من الاضطهاد. فمنذ ذلك الحين، شهد لبنان تكاثراً في مراكز القرار والنفوذ وتكوّن إصرار لدى أبنائه بعدم السماح بتركيز جميع مقومات السلطة في يد واحدة. فولّدت تلك المخاوف نظاماً سياسياً برلمانياً يعرف بـ"الديمقراطية التوافقية" يحكمها نظام طائفي البنية وتوزيعي الصفة بين الأقطاب السياسية الرئيسية في البلد، ويحافظ على التوازن بين الطوائف ومصالحها ويردع رغبات الهيمنة من طرف دون الآخر(١٣).

شهد لبنان تكاثراً في مراكز القرار والنفوذ وتكوّن إصرار لدى أبنائه بعدم السماح بتركيز جميع مقومات السلطة في يد واحدة. فولّدت تلك المخاوف نظاماً سياسياً برلمانياً يعرف بـ"الديمقراطية التوافقية" يحكمها نظام طائفي البنية وتوزيعي الصفة بين الأقطاب السياسية الرئيسية في البلد

من هذا المنطلق، تبلورت مخاوف إضافية وهي مرتبطة بالمخاوف بالأولى، أي تخوّف الطوائف اللبنانية من محاولة إطاحة هذا النظام البرلماني التوافقي الذي اتفقت عليه الزعامات السياسية، وتحوله إلى دكتاتورية بتأثير من البلاد المجاورة التي تحكمها أنظمة استبدادية مناهضة للحريات العامة ويفتقر فيها الحد الأدنى لحقوق الأنسان.

إلى جانب تلك الضغوطات والتأثيرات، تمر الدولة اللبنانية بأزمة هوية تفاقمت مداها بفعل يوميات الحرب الأهلية التي عودت الناس على مدار خمس عشرة سنة على العيش من دون هيئة عليا مؤسساتية تدير شؤونهم وتحمي حقوقهم. وتكيف المواطنون مع هذا الواقع واعتمدوا على أطراف خارج الدولة لتحميهم وترعى مصالحهم، كالزعامات السياسية التقليدية أو الميليشيات أو المجموعات الروحية وطائفتهم، التي كانت تشرف ولا تزال على شبكات تضامنية صحية واجتماعية واسعة النطاق تخدم أبنائها وأعضائها. وما زال هذا الانطباع الشعبي إزاء الدولة قائماً ليومنا هذا. ويأخذنا هذا التحليل إلى أن النخب السياسية ليست الوحيدة المسؤولة عن صعوبة ولادة دولة فعلية في لبنان، إذ إن الأفراد والجماعات تسعى للهروب من القانون وتجاوزه بدعم وغطاء من مراكز النفوذ من غير الدولة والأقوى منها. فمجرد استخدام وسيلة الـ"واسطة"

---

(١٢) Edward Shils, "The Prospect for Lebanese Civility," in: Leonard Binder, ed., *Politics in Lebanon* (New York: John Wiley and Sons, 1966), p.2.

(١٣) للتعمق في فكرة الديمقراطية التوافقية، الملقبة بالنظام التوافقي ايضاً انظر: Antoine Messarra, *Théorie générale du système politique libanais* (Paris: Cariscript,1994); Theodor Hanf, Antoine Messarra, et Hinrich Reinstrom, La Société de concordance, approche comparative, Actes du Symposium du Goethe Institut sur "la Régulation démocratique des conflits dans les sociétés plurales," (Beyrouth: Librairie orientale, 1986).

يمكن للمواطن تجاهل القانون والمضي بأعمال غير مشروعة وجر جهة مؤسساتية إلى تأمين مصلحته أكانت خاصة أو فئوية. ساهم هذا التصرف على مدار السنين بإفراغ الدولة من دورها في المحافظة على المصلحة العامة وتلبية حاجات المواطن واحترام حقوقه. فبقيت الدولة اللبنانية غير قادرة على إدارة شؤون الناس وحسم خلافاتهم بحكم التجاذبات السياسية والمحاصصات والمحسوبيات والنظام الزبائني القائم في البلد.

لهذا السبب أيضاً، يتمسك زعماء الطوائف والأحزاب بسلطتهم داخل مؤسسات الدولة، واستعمال مراكزهم كأداة لتقديم خدمات للموالين لهم، بهدف مضاعفة نفوذهم وتمكين سيطرتهم على جماعاتهم. فتظهر الدولة حينئذٍ في موضع الفريسة المتواجدة على مرمى أطماع الأقطاب السياسية. هذا بما يتعلق بالصعيد السياسي، أما على الصعيد المالي، تستقطب الدولة وإداراتها على الرغم من ضعفها أموالا وثروات باهظة إلى خزينتها التي تخضع لمفهوم المحاصصة والتوزيع الإجباري بين ذوي النفوذ أيضاً، الأمر الذي غالباً ما يشجع الأفرقاء السياسيين على تصعيد وتيرة النزاع من خلال عرض عضلات بغرض زيادة حصتهم. أخيرا، يهم الزعماء السياسيون السيطرة على قرار الدولة، في حين أنها تمثل الإطار القانوني الأساسي لرسم اتجاه السياسات العامة للبلاد، ولا سيما سياسته الخارجية المعروفة بصنع الأزمات على مدار تاريخ لبنان المعاصر. وقد أشرنا إلى مدى أهمية المحيط الإقليمي والدولي للأقطاب السياسية المتعددة، التي تحاول كل واحدة منها استثمارصداقاتها الدولية والإقليمية من أجل تعزيز موقعها وكسب النقاط في الساحة الداخلية.

من هذا المنطلق، يمثل موقع القرار السياسي المركزي داخل الدولة ساحة مفتوحة لصراع وتنازع شبه مستمرين بين مختلف التيارات السياسية. فيعطي امتلاك القرار المركزي الإمكانية – نظرياً وفعلياً – بتحقيق مشروع معين بالنسبة إلى بناء الدولة أو غيرها من المشاريع المصيرية بحياة اللبنانيين. فقد يمثل نجاح أي من المشاريع والقضايا المطروحة هزيمة للطرف الآخر، في حين أن لبنان تسوده القاعدة غير المكتوبة "لا غالب ولا مغلوب"، لتفادي أي خلل في التوازن السياسي–الطائفي القائم في البلاد. كُرّست هذه القاعدة عند خروج لبنان من الحرب الأهلية من دون أن يحسم نهائياً الخلاف الأولي بين اللبنانيين حول الاتجاه الاستراتيجي للبنان الغد. وعلى الرغم من أن الراعي السوري قد علّق الموضوع بين قوسين في فترة وصاية "عنجر" إلا أن المسألة بقيت حية في باطن العديد من الأقطاب. فما أن خرج اللاعب السوري من لبنان الذي يعود إليه في أغلب الأحيان الحكم النهائي في الخلافات الداخلية، انفتح باب التساؤل من جديد: أي دولة لأي لبنان؟ ثم أتت حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، ومعها لهجة التصاعد ولغة التصادم بين الأقطاب السياسية في محاولة لكل واحدة منها لترويج تعريفها الخاص وتصورها الأنسب من دولة لبنان الغد. في هذا السياق، سنتعمق قليلا في تصورات كلا المعسكرين من هذه القضية عبر اللجوء إلى منهجية علمية موضوعية لا مجال للتسييس فيها وتعتمد على الاستدلال ببعض المواقف السياسية لأبرز الأقطاب

لبنان تسوده القاعدة غير المكتوبة "لا غالب ولا مغلوب"، لتفادي أي خلل في التوازن السياسي–الطائفي القائم في البلاد. كُرّست هذه القاعدة عند خروج لبنان من الحرب الأهلية من دون أن يحسم نهائياً الخلاف الأولي بين اللبنانيين حول الاتجاه الاستراتيجي للبنان الغد

المتنازعة على الساحة اللبنانية من دون تفضيل جهة على أخرى ومن دون التعمق في استراتيجيات وتحالفات كل واحدة منها.

ثانياً: ظاهرة الصراع على الدولة اللبنانية في المرحلة الجديدة

يعيش لبنان اليوم صراعاً حامياً مصيرياً يدور بين الأطراف الحزبية حول التملك الحصري على روح وقلب لبنان. فنمّى كلا الفريقين الملقبين بـ"١٤ آذار" و"٨ آذار" أيديولوجية معينة حول مهمة لبنان الغد وميزاته. ويقول المحلل السياسي سركيس نعوم أن "في هذا الصراع، يؤكد كل من الفريقين أنه يعمل لدولة تشمل الجميع، لكن لا دليل يشير إلى اقتناع اللبنانيين بذلك"[(١٤)]، أي أن التطورات السياسية أوصلت المعسكرين إلى انعدام كامل للثقة في ما بينهما. الأمر الذي ينعكس سلبا على الساحة السياسية حيث يتهم القطبان السياسيان بعضهم البعض الآخر بالمضي بمشروع إقليمي أو دولي يمثل خطراً على تصور كلا الطرفين لبناء – الدولة الفاضلة – كما يروج كلاهما. وتأتي الخطابات السياسية من مختلف الأقطاب اللبنانية لتؤكد على هذا المناخ، فصرح حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في إحدى مقابلاته: "إذا أصر البعض على ضم لبنان إلى أحلاف دولية تخوض حروباً دولية وضعنا بين خيارين، بين أن نكون في حلف يمتد من بيروت إلى دمشق إلى طهران وغزة إلى أخونا شافيز في فنزويلا وبين حلف آخر يمتد من تل أبيب إلى أمريكا وغيرها فسنكون قطعاً في الحلف الأول"[(١٥)]؛ في ما رأى رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية سمير جعجع أن لبنان يتعرض لـ"حرب تشن عليه"[(١٦)] من قبل المحور عينه الذي يدافع عنه فريق الثامن من آذار. وعندما ينبه حسن نصر الله أن لبنان "لن يكون اميركيا ولن يكون إسرائيلياً ولن يكون موقعاً من مواقع الشرق الأوسط الجديد الذي يريده بوش وكوندوليزا رايس"[(١٧)]، أي أنه يتهم الطرف الآخر باستدراج مصالح الولايات الأميركية إلى داخل الساحة اللبنانية. بدوره يرى النائب وليد جنبلاط، أن حزب الله يعمل من أجل "محور لبناني– سوري إيراني (لكي) يكون لبنان جبهة مفتوحة"[(١٨)] و"تبقى البلاد ساحة صراع مفتوحة إلى الأبد"[(١٩)].

١- في التناقضات الداخلية: أثر حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦

تعبر هذه المواقف عن مخاوف عميقة لدى الطرفين من تدخل خارجي يعرف إطاره بمفهوم "سياسة المحاور" أو "حرب الساحات"، وقد يطيح بالتوازن الطائفي– السياسي أو السياسي – الطائفي الداخلي. إضافة إلى أن، هواجس القطبين لا تقف عند حد التدخلات الأجنبية والعربية بلباس داخلي، بل تزرع شكاً في أداء وتصرف كلاهما مع الآخر، الأمر الذي يضاعف درجة الارتياب ومعها البحث عن الاطمئنان. فيقول حسن نصر الله في مقابلة أخرى: "عندما يقف بعض الناس في لبنان ويقولون نحن نخاف منكم طمئنونا، أنا أريد أن أقول، أنا أيضاً أخاف منكم

(١٤) النهار، ٢٠٠٦/١٢/٢ .
(١٥) صدى البلد، ٢٠٠٦/٢/١٧ .
(١٦) صدى البلد، ٢٠٠٦/٦/١٩ .
(١٧) قناة المنار، ٢٠٠٦/٨/٤ .
(١٨) قناة المستقبل، ٢٠٠٦/١/٢١ .
(١٩) النهار، ٢٠٠٦/٩/٢٥ .

طمئنوني. الكل في لبنان بحاجة إلى طمأنة نتيجة أن لبنان كان وما يزال على خط الزلزال المحلي الإقليمي الدولي"[٢٠]. ونجد عند الطرف الآخر تعبيراً لهذه الهواجس أيضاً، فيتخوف وليد جنبلاط من محاولة "انقلاب"[٢١] من قبل قوى المعارضة، كما يرى رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية سمير جعجع أن "المعركة ليست معركة مقعد وزاري – بالزائد أو بالناقص – بل هي معركة حياة أو موت"[٢٢].

وفي هذا السياق، تبقى عملية بناء الدولة عالقة بسبب ارتياب كلا المعسكرين، فيرمي كل واحد منهما اللوم على الطرف الخصم. فيتهم النائب وليد جنبلاط حزب الله بأنه يريد "إعادة النظر في اتفاق الطائف" والاستيلاء على مقومات الدولة كافة، مفسراً مواقف حزب الله وكأنها تفترض الآتي: "تفضلوا أنا الدولة! تفضلوا سأضع شروطي وانضموا إلى دولتي"[٢٣] . كما ينبه سمير جعجع اللبنانيين بأن "الدولة في لبنان لا تبنى بوجود دويلات صغيرة داخل الدولة"[٢٤] والكلام موجه ضد أركان فريق الثامن من آذار واصفاً في مناسبة قداس حريصا أن "أعمال وتصرفات هؤلاء بالذات تعرقل قيام دولة" فيعيد ويكرر السؤال نفسه: "كيف يمكن أن تقوم دولة وهنالك دويلة إلى جانبها ؟"[٢٥]. عرقلة إضافية يخشى منها النائب سعد الدين الحريري من قبل فريق المعارضة هي "عرقلة المحكمة الدولية" لمحاكمة قتلة رفيق الحريري[٢٦].

في الوقت نفسه، تبرز حلقة اتهامات مضادة من قبل المعسكر الآخر، فيرى حسن نصر الله أن "هناك من لديه مشروع حرب مع سوريا"[٢٧] وأن "هناك على ما يبدو قرار جديد اسمه: أن هؤلاء (أي الطائفة الشيعية) جماعة لا نريدهم، نريد أن نفتح معهم حرباً سياسية وشعبية"[٢٨]، وأن "هنالك إصرارا من فريق ما على فرض خياراتها على كل لبنان ولا يريد شركاء"[٢٩]، الأمر الذي يعيق قيام الدولة من منظور حزب الله وحلفائه.

٢- رؤى مختلفة لدولة واحدة

ليس المطلوب حسم وتقويم هذه التناقضات، بل إظهار مستوى التخوف والتباين عند المعسكرين المنشغلين بتبادل الاتهامات حول أمور تعد مصيرية وجوهرية لكليهما وتمس وجدانهم وبقاءهم.

سنطرح جانباً جو التشنجات السياسية ونعرض موقف كلا المعسكرين إزاء مهمة ووظيفة دولة لبنان الغد؟ بالنسبة إلى سعد الدين الحريري، "الدولة هي الضمانة الوحيدة للشعب اللبناني (...) وما يجب أن يسود هو منطق الدولة و إرادة الدولة و فاعلية

---

(٢٠) السفير، ٢٠٠٦/٩/٥ .
(٢١) النهار، ٢٠٠٦/٩/٢٥ و ٢٠٠٦/١١/٢٠ .
(٢٢) صدى البلد، ٢٠٠٦/١٢/٤ .
(٢٣) النهار، ٢٠٠٦/٩/٥ .
(٢٤) صدى البلد، ٢٠٠٦/٥/٥ .
(٢٥) في خطاب له في مناسبة قداس حريصا في ٢٠٠٦/٩/٢٤ .
(٢٦) في خطاب له في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قبل تلقيه نبأ اغتيال الوزير بيار الجميل.
(٢٧) صدى البلد، ٢٠٠٦/٥/٥ .
(٢٨) النهار، ٢٠٠٦/١/١٧ .
(٢٩) صدى البلد، ٢٠٠٦/١٢/٢٣ .

الدولة"[٣٠]. ومن وجهة نظر حزب الله المعارض لفريق الرابع عشر من آذار، يقول حسن نصرالله أنهم "متفقون على أن الذي يحمي كل الطوائف في لبنان هو الدولة وحدها والوحدة الوطنية وحرص جميع اللبنانيين على السلم الأهلي والعيش المشترك وإصرارهم على الشراكة الحقيقية"[٣١]. ويرى الوزير بيار الجميل أن "من يحمي الجميع هو الدولة اللبنانية دون سواها (...) وأن الدولة اللبنانية لا تقوم إلا على تعاون صادق وشريف بين كل أبناء الوطن مهما كانت انتماءاتهم على قاعدة الشراكة الحقيقية"[٣٢]. وإذا اطلعنا على موقف سمير جعجع نرى أنه مع "الدولة التي تضم الجميع. لا حل خارج قيام هذه الدولة"[٣٣] ويكملّ في أن"لا خلاص للبنان في الوقت الحاضر إلا بقيام دولة قادرة وفاعلة"[٣٤]. من جانبه أكد ميشال عون رئيس التيار الوطني الحر عشية عودته من المنفى إلى لبنان أن أبعاد عمله السياسي فور رجوعه سترتكز على "منطق تأسيس الدولة"[٣٥].

نستنتج من تلك المواقف أن مختلف الأفرقاء متفقون على ضرورة قيام دولة "ضامنة" و"حامية" و"ضامة" للجميع و"قادرة" و"فاعلة" من أجل "خلاص" اللبنانيين وذلك بغض النظر عن الاختلافات العميقة بين الأطراف المتنازعة على أصعدة أخرى. وشدد رئيس مجلس النواب نبيه بري بدوره على مسار "الخلاص" بقوله أن "لا أحد يستطيع أن ينقذ لبنان لوحده. فإما أن ننقذه جميعاً أو أن ننهار جميعاً"[٣٦].

كما نستنتج أيضاً، كيفية تلاقي التيارات السياسية الرئيسية في البلاد على قيام دولة مستقلة ذات سيادة في لبنان، الأمر الذي يمثل حلقة مفصلية في تاريخ لبنان المعاصر، الذي كان كيانه ومنذ زمن ليس ببعيد غير معترف به من قبل قوى لبنانية رائدة حينها ومستقطبة لأفراد ولأعضاء من أغلبية الطوائف اللبنانية. إذ كانت تلك القوى السياسية تؤمن بنظرية "الدولة المرحلية" في ما يتعلق بلبنان وكل البلدان العربية القطرية، كما كانت رافضة لمفهوم "الدولة النهائية" التي أصبحت اليوم قاسما مشتركا من حيث المبدأ بين مختلف الأفرقاء اللبنانيين. وعلى الرغم من أن تلك النظريات ما زالت تُستهلك في الخطاب السياسي اللبناني إلا أنها باتت في موقع الأقلية السياسية، فهي غير موجودة على رأس أولويات المعسكرين القائمين اليوم في المشهد السياسي اللبناني.

أما جوهر الصراع اليوم فله وجهان: الأول، يدور حول تحديد "أي دولة" تبنى ولا سيما من ناحية المضمون، ويقع الشرخ الأكبر هنا في تحديد دور ومستقبل سلاح المقاومة؛ والثاني يدور حول "آلية البناء" لدولة لبنان الغد، وهنا شرخ عميق يمس أسس النظام السياسي اللبناني، فثمة فريق متمسك أشد التمسك بما يعرف بـ"الديمقراطية التوافقية" وآخر يجنح إلى تعديل هذه التقاليد اللبنانية لتكريس منطق الأكثرية في اتخاذ القرارات يعده أقرب إلى الحداثة السياسية.

---

(٣٠) النهار، ٢٠٠٦/٨/١٨ .
(٣١) صدى البلد، ٢٠٠٦/٢/١٧ .
(٣٢) صدى البلد، ٢٠٠٦/٦/٥ .
(٣٣) الأخبار، ٢٠٠٦/١٠/١٩ .
(٣٤) صدى البلد، ٢٠٠٦/٨/٢٤ .
(٣٥) *L'Orient-Le Jour*, 5/5/2006
(٣٦) النهار، ٢٠٠٦/١٠/٢٦ .

سيبقى النزاع قائماً بين مختلف الأفرقاء ما لم يلقى جواب عن تلك المسألتين الجوهريتين المتعلقتين برسم ملامح لبنان الغد، وستظل الجدليات القائمة تنعكس سلباً على مستوى فعالية الدولة. ولكن ثمة تحول جذري برز في عمق الخلاف والذي يلقي نفحة إيجابية في الأمور، في حين أن ذلك الخلاف قد جرّ الدولة إلى وسط دائرة الصراع وليس خارجها أوعلى هامشها كما كان الحال في الفترات السابقة والتي أدت بها إلى انهيارها وتفكك أوصالها.

ثمة تحول جذري برز في عمق الخلاف والذي يلقي نفحة إيجابية في الأمور، في حين أن ذلك الخلاف قد جرّ الدولة إلى وسط دائرة الصراع وليس خارجها أوعلى هامشها كما كان الحال في الفترات السابقة والتي أدت بها إلى انهيارها وتفكك أوصالها أصبح اليوم هدفه إنشاء الدولة

ثالثاً: سبل إرساء أسس دولة جامعة للبنانيين وعابرة للطوائف

في حقل بناء الدولة ومفاصلها، من المسلم به أنه من غير إرادة سياسية صلبة لبناء تلك الدولة الجامعة لكل اللبنانيين، يبدو مستحيلاً أن تستكمل عملية بناء الدولة مسيرتها التحديثية، وقد رأينا كيف ارتفعت وتيرة التوتر السياسي الذي أدى إلى تأزم المكَنَةَ التوافقية بين الأقطاب السياسية، تلك المكَنَةَ التي كانت غالية على ميشال شيحا، أحد المفكرين اللبنانيين الكبار وواضعي الدستور اللبناني الذي صرح فور الانتهاء من صوغ النص الدستوري: "هذا هو دستور لبنان أما دستوره غير المكتوب فيعتمد على الوفاق والحلول الوسطى" (١٩٢٦). وفي ظل انعدام الظروف السياسية الملائمة، يستحيل المضي في عملية بناء دولة فاعلة للبنان.

ولكن على الرغم من الصعوبات والتناقضات، فإن العملية ما زالت سالكة وإن أصابها بعض الجمود على صعيد القرار السياسي. فإذا نظرنا إلى الإدارات اللبنانية ورأينا بنيتها المعطلة في أكثر من جانب، غالبا ما نستنبض في بعض المجالات إرادة العديد من مدرائها في الإصلاح والتحسين. ويمكننا أن نشير هنا إلى تحول منصب "وزير الإصلاح الإداري" إلى مكتب "وزير تنمية الشؤون الإدارية" في مطلع القرن الجديد من أجل تفعيل ديناميـة الإدارة اللبنانية، وقد نشير إلى ظاهرة تزايد عدد الخبراء اللبنانيين المعينين من خارج الملاك العام أيضاً، وهم قادمون من بلاد الاغتراب لوضع خبراتهم لمصلحة المنفعة العامة. هؤلاء مكلفون رسمياً بإدارة بعض المشاريع الإصلاحية داخل الإدارة اللبنانية، ونشير هنا إلى شوقي حمد الذي كان له دوراً رائداً في تنفيذ مشروع الضريبة على القيمة المضافة وقد أصبح مديراً في وزارة المالية عام ٢٠٠١، أو رودي بارودي وهو مستشار خاص في ملف إصلاح شركة كهرباء لبنان، أو زياد حايك الرئيس الجديد للهيئة العليا للخصخصة الذي اكتسب خبرة واسعة من خلال عمله مدة ثلاثين سنة في الخارج.

تمثل هذه المعطيات مؤشرات إيجابية حول مدى وجود محرك خاص بالإصلاح لدى بعض أجهزة الدولة اللبنانية، ولكن نؤكد أن بناء دولة مستقبلية فاعلة لا ينهض بعمل إصلاحي فرعي ومتفرق يتعلق ببعض الدوائر الإدارية. بل المطلوب هندسة هيكلية حديثة للدولة اللبنانية يستند عملها إلى قيم مشتركة تجمع اللبنانيين من أجل تحسين وتعزيز العلاقة بين مقومات المجتمع والدولة.

نعرض في هذا الإطار بعض الأفكار والتوصيات التي قد تساعد على تنظيم إدارة المجتمع اللبناني وبناء الدولة.

أولاً، يستند نجاح قيام دولة جامعة في لبنان إلى إيجاد نموذج لبناني بحت يتناسب مع إدارة شؤون اللبنانيين ويتلاءم مع تعدد الطوائف، بعيداً عن النماذج المركبة والمعلبة المستوردة من حالات مختلفة في العالم. فعلى اللبنانيين وعلى رأسهم القادة السياسيين أن يأتوا بهندسة حديثة لبناء دولة مستقبلية قادرة على توفير إطار يسمح لتطور الأفراد والجماعات مع إبقاء عنصر المنافسة بين هؤلاء تحت سقف القانون والدستور، وبصورة تتمشى مع ميزات المجتمع والمتطلبات الخاصة بالواقع اللبناني. **ثانياً**، تكون العملية مبنية على مبدأ الشراكة في الوقت نفسه، فبدلاً من اعتماد الفوقية في كل فصول الإدارة، يستحسن تصميم دولة تُشرك طاقات المجتمع وفعالياته، وتصغي إليها وتستشيرها بجدية من أجل دراسة وتحديد المصالح الخاصة بها وكيفية خدمتها، كما تقوم على إخضاعها للمصلحة العامة، ولكن عبر أسلوب التحاور والمشاركة الديمقراطية، وذلك من أجل استرجاع ثقة المجتمع بدولته. فيساهم هذا الأسلوب في استقامة تدريجية لمنطق الدولة الجامعة المستشيرة والمنسقة والنشيطة والساهرة على خدمة الناس، وفي المقابل يزيد من حس المسؤولية والمواطنية عند أفراد وجماعات المجتمع.

على اللبنانيين وعلى رأسهم القادة السياسيين أن يأتوا بهندسة حديثة لبناء دولة مستقبلية قادرة على توفير إطار يسمح لتطور الأفراد والجماعات مع إبقاء عنصر المنافسة بين هؤلاء تحت سقف القانون والدستور، وبصورة تتمشى مع ميزات المجتمع والمتطلبات الخاصة بالواقع اللبناني

من أجل ترجمة تلك المبادئ على الصعيد العملاني، يمكننا تقسيم التوصيات إلى شقين. الشق الأول مؤسساتي البعد، أي أنه متعلق بتعزيز دور مؤسسات الدولة ولا سيما في مجالين محوريين: الجيش والقضاء، وهما عنصران أساسيان في عملية إعادة بناء الدولة في لبنان. فتمثل المؤسسة العسكرية في لبنان رمزاً للوحدة الوطنية[٣٧]، فيفوح منها روحية العيش المشترك التي تحيا في أعضائها، فضلاً عن تركيبتها وآلياتها التنفيذية المعتمدة على التعارف المتبادل للعناصر المنتمين إلى كل الطوائف، وباتت تحظى على درجة عالية من الاحترام من المجتمع لإبقاءها على حياد عن الجدليات السياسية. فينبغي على صانعي دولة الغد أن يحافظوا على هذا النهج من السلوك بالتعاطي مع الجيش اللبناني. أما المؤسسة الأخرى التي نود الإشارة إليها وهي القضاء، فهي لا تحظى بالدرجة ذاتها من السمعة والتأييد مقابلة بالجيش اللبناني. لذا لا بد من العمل على إيجاد سبل تمكن القضاء من استرجاع دوره ولا سيما في مسألة المحافظة على حقوق الناس والحد من تجاوزات سلطة الدولة حين تحصل. فليس المطلوب استبدال الفعاليات المتعددة الأوجه التي ترعى مسار المصالحات وحل المشاكل على نحو فعّال بين الأفراد أو المجموعات بجهاز قضائي يستعصي عليه النجاح في هذا المجال مهما اشتد العمل على تقويته وتحسينه، بقدر ما هو مطلوب النظر

(٣٧) انظر إلى الاستطلاع الذي اجراه مركز بيروت للأبحاث والمعلومات الذي يدل على نسبة ٩٠,٥ في المئة في تأييد الجيش اللبناني كـ"ضمان لحفظ الأمن في لبنان" الأخبار، ٢٠٠٦/١٢/١٢

أولاً (بحسب سلم الأولويات) في كيفية إعادة الثقة بين الدولة والمواطن. ومن هذا النظور، يمر عامل الثقة عبر جهاز قضائي فعّال في دور يحمي فيه المواطن من الدولة ويؤمن له حقوقه، ويقتضي ذلك تقوية مقومات القضاء الإداري. لا يعني هذا الاقتراح أنه ينبغي تجاهل تعزيز وتحسين القضاء المدني أو القضاء الجنائي، ولكن يحرز الفصل الإداري المرتبة الأولى من حيث الأولويات، وذلك بهدف مصالحة المواطن مع دولته. فبدلاً من اللجوء إلى مراجع سياسية للإحتماء ضد الدولة والقانون والوقوع في شبكة زبائنية وكمين المحسوبية الخانقة، يتوافر للمواطن امكانية فعّالة وجادة بطعن قرارات الدولة وإداراتها أمام قضاء إداري معزز وقادر. وهنا اقتراح عملاني يقتضي إنشاء درجات قضائية إضافية إلى جانب مجلس شورى الدولة، الذي يمثل اليوم الجهة الوحيدة لحل المنازعات بين المواطنين والإدارات. ولأن مجلس شورى الدولة غير قادر على استيعاب الكم الهائل من الدعاوى والشكاوى، تؤسس حينها محاكم إدارية متخصصة بحسب المجالات ومقسومة على درجات تكون مرتبطة بنوع الخلاف ومستوى تعقيده. فيترك لمجلس شورى الدولة القضايا الأصعب والأهم على أن تتفرغ المحاكم الإدارية الجديدة لدعم حقوق المواطن أمام محاولات الإدارات بتجاوز صلاحياتها. علاوة على ذلك، يجب أن تؤخذ قرارات القضاء الإداري المُفعّل واجتهاداته في الحسبان، في عملية رسم الاستراتيجيات الإصلاحية الهادفة إلى تعديل القوانين الظالمة المتعلقة بالإدارة اللبنانية، على أن تزاد توصيات المحاكم وفي مقدمها مجلس شورى الدولة في الخطط الإصلاحية الموضوعة من قبل الجهات السياسية والإدارية.

من دون رؤية جريئة لمفهوم الدولة الجامعة، يستحيل المضي في هذا الاتجاه وستبقى المشاريع الإصلاحية فرعية النطاق وغير فعالة في جذب المواطن إلى كنف الدولة

تتطلب تلك الخطوات جرأة كبيرة من القائمين على الدولة الحالية، إذ مطلوب منهم تقبل آلية قضائية مفعّلة ومعززة يتزايد من خلالها حجم التقويم لعملهم، وحدة النظر في صحة الإجراءات والقرارات الإدارية المتخذة. يمثل هذا أولى الخطوات لإعادة عملية بناء الدولة في لبنان على سكة مستقيمة بمعنى أن التغيير لا بد أن يبدأ من داخل بنيتها من أجل تحسين نظرة المواطنين إزاءها. ولو نجحت الدولة في تطبيق القوانين (ولو اضطرت إلى تعديلها) مع مصلحة الناس، فستتمكن من تأسيس ركيزة قوية من شأنها أن تلتحم بالنسيج الاجتماعي وتعزز الثقة بينهما.

لإنجاح مشاريع إصلاحية من النوع الذي طرحناه، من الضروري توافر دعم وإرادة القيادات السياسية والإدارية وهو الشق الثاني للإصلاح بعدما عرضنا أهمية تعزيز بعض المؤسسات الأساسية. فمن دون إرادة سياسية في التعهد لوقف التدخلات في السلطة القضائية والمجالات الإدارية كافة، ومن دون رؤية جريئة لمفهوم الدولة الجامعة، يستحيل المضي في هذا الاتجاه وستبقى المشاريع الإصلاحية فرعية النطاق وغير فعالة في جذب المواطن إلى كنف الدولة. وتتطلب هذه العملية انقطاعاً جذرياً من حيث سلوك وأداء القادة السياسيين مع تصرفات الماضي القريب، من خلال تطوير منطق الخدمة والانفتاح والحس التربوي في اتجاه المجتمع. فعلى المواطن ولا سيما المواطن اللبناني المتمتع بخلفية فريدة أن يقتنع بدور دولته وأن يفهم معنى عملها وأن يتخلى عن تصوره لها كعائق يتعمد خلق مشاكل في حياته بدلا من حلها. ولتحقيق هذا الهدف، تقع المسؤولية في الدرجة الأولى على الزعامات السياسية وقادة الإدارات أن يلزموا أنفسهم بهذا النهج من التعاطي مع الشأن العام.

خاتمة

بدلاً من اعتماد أسلوب الفرض أو التوهم في بناء دولة في سياق النموذج الجاكوبيني الذي يدعو إلى تكسير وتفكيك التقاليد الاجتماعية، التي غالباً ما تنجح في حسم الخلافات وتلبية الحاجات كما عرضناه. تبدأ عملية بناء الدولة الجامعة في لبنان إستناداً إلى طاقات المجتمع وتحريرها وإشراكها في استراتيجيات التنظيم والإدارة، ثم بتحييد القضاء ولا سيما الإداري منه عن التدخلات السياسية كما هو الحال مع الجيش اللبناني، من أجل الاعتماد عليه في حل الخلافات بين مختلف قطاعات المجتمع ومكونات الدولة. فيوكَّل القضاء بمهمة تحديد حدود الدولة، وفي الوقت نفسه حدود المواطن في التعاطي مع الشؤون الإدارية حفاظاً على المصلحة العامة. فلا يبقى تفسير مفهوم المصلحة العامة بيد الزعماء السياسيين وحدهم فحسب، بل يضاف إلى جانبهم -ولو أمكن، فوقهم - لاعباً أساسياً آخراً هو القاضي، أحد المشرفين المحوريين على استنهاض دولة قانون في لبنان. ولكن دولة قانون لا تلغي البنية الاجتماعية اللبنانية ولا تعمل ضدها ولا ضد الطوائف التي تعكس الصورة التاريخية للبنان، بل تحافظ على مصلحة أعضاء المجتمع وتنسق بين طاقاتها وتستشيرها للكشف عن اهتماماتها وهمومها، وتشجع قدراتها الإبداعية وتنشط حركتها عبر إشراكها ديمقراطياً في الآليتين التشريعية والتنفيذية على الصعيدين المركزي واللامركزي. وحين الخلاف، تترك كلمة الفصل للقاضي.

تبدأ عملية بناء الدولة الجامعة في لبنان إستناداً إلى طاقات المجتمع وتحريرها وإشراكها في استراتيجيات التنظيم والإدارة، ثم بتحييد القضاء ولا سيما الإداري منه عن التدخلات السياسية كما هو الحال مع الجيش اللبناني، من أجل الاعتماد عليه في حل الخلافات بين مختلف قطاعات المجتمع ومكونات الدولة

عبد الحليم فضل الله (*)

خريطة الطريق الاقتصادية: نظرة نقدية وأفق الإصلاح

مقدمة

هناك خلل منهجي في وصف الأزمة التي يمر بها لبنان، فالتوصيف الشائع أنها أزمة مالية يمكن معالجتها عبر هندسات مالية تخفض من متوسط كلفة الدين، وحين تستنفد هذه الهندسات أغراضها، يجري الاستعانة بـ"الدول المانحة" وبالمؤسسات الدولية للحصول على تدفقات مالية كبيرة بشروط ميسرة. لكن نشير إلى أن معادلة نمو الدين[1] مكونة من جزئين؛ جزء مالي/ نقدي هو عبارة عن معدل الفائدة ومستوى الفائض الأولي، وجزء اقتصادي معبر عنه بمعدلات النمو الحقيقية. ولئن اخترنا التعامل مع جانبي المعادلة على قدم المساواة، فسنجد أنفسنا أمام مهمات الإصلاح الشامل وتحدياته المتزامنة، وعلى الرغم من الجهد الإضافي الذي يتطلبه ذلك، فإن من شأن تصحيح الدولة لخياراتها الاجتماعية والاقتصادية والمالية في آن معاً، هو التخفيف من قابلية النموذج اللبناني لتكرار الأزمات فضلاً عن انتاجها.

وبناءً عليه، يمكن تقسيم العوامل التي تقف خلف الأزمة الراهنة التي يعانيها لبنان منذ أواسط التسعينات إلى فئتين: العوامل البنيوية التي تقوم بدور القوة المحركة والرافعة للأزمة، والعوامل المباشرة التي تدفع بها نحو مزيد من التدهور.

أولاً: محركات الأزمة وقوى الرفع

على الرغم من الفرص الكبيرة التي توافرت للاقتصاد اللبناني مطلع التسعينات فقد تصاعدت الأزمة بتسارع مخالف للتوقعات، فالبيئة المحلية والإقليمية كانت مستقرة نسبياً، والتفاؤل كان الغالب حينها عند اللبنانيين ولدى الإدارة السياسية معاً. ولعل العوائق الكامنة التي أطاحت بفرص تلك المرحلة، هي نفسها التي منعت لبنان في السابق من الإفادة من ميزة الحرية

(*) نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

[1] معادلة نمو الدين العام المعروفة هي: $\triangle b = b(r - y) - x$
نسبة التغيّر في حجم الدين إلى التغيّر في إجمالي الناتج: $\triangle b$؛ معدل نمو الناتج الحقيقي: y نسبة الفائض الأولي إلى الناتج: x نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي: b؛ معدل الفائدة الحقيقي: r.

الاقتصادية لخلق دينامية إنتاج، ولجعل النمو الجيد في الفترة الممتدة بين الأعوام ١٩٥٠-١٩٧٥ مدخل بناء اقتصاد حديث ومتطور. ونشير إلى ثلاثة عوامل، يمكن عدّها من بين عوامل أخرى من المحركات الأهم للأزمة وهي: إشكالية دور الدولة والنظام الاقتصادي، آلية رسم السياسات واتخاذ القرار في مرحلة ما بعد الحرب، وتآكل المزايا التنافسية.

١- الدولة كحارس لثنائية الليبرالية المفرطة والاحتكار

اتبعت الدولة حتى أوائل الستينات (تحديداً عام ١٩٦٢)، سياسة الحياد شبه التام في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي، فاكتفت بالوظائف السيادية الثلاث، وبتدخل اجتماعي محدود في بعض القطاعات كالتعليم.

ارتبط هذا الحياد، بمبادئ المدرسة الليبرالية التي استقرت عليها الصيغة اللبنانية في النصف الأول من القرن العشرين، وعدّت تعاليمها جزءاً من الوفاق الوطني. وقد جرى التحقق لاحقاً من مساوئ هذه الصيغة، نظراً إلى انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية، وعدم مرونتها الفكرية وجمودها الذي حال دون مواكبتها لتطور التجربة الرأسمالية الغربية. فمنذ الحرب العالمية الثانية توسع دور الدولة بصورة ملموسة، وغدت في معظم البلدان تجبى الضرائب، وتنفق ما بين ٣٢ في المئة و٥٠ في المئة من مجمل الناتج على شراء السلع والخدمات وعلى عمليات التوزيع وإعادة التوزيع، وانتاج السلع الجماعية Biens Collectif.

استقر النظام اللبناني على الحياد الاقتصادي والاجتماعي شبه التام على الرغم من عدم مرونة هذا النظام وجموده الذي حال دون مواكبته لتطور التجربة الرأسمالية الغربية حيث توسع دور الدولة بصورة ملموسة

يعد ميشال شيحا المهندس السياسي الاقتصادي لدولة الاستقلال، وصاحب المدرسة التي تقدم نظرة جوهرية للكيان اللبناني بأنه ذو وظيفة لا تتغير، ومحتّم عليه أداء دور الوساطة التجارية بين العالم الأكثر تقدما والعالم العربي "المتخلف".

ويقول ميشال شيحا في كتابه *Propos d'économie libanaise*، إن ادارة الأفراد في لبنان أكثر إنتاجية من إدارة الدولة، وحينما يتجاوز تدخل الدولة الحد الأدنى وتتخلى عن التحفظ المنهجي، فإنها تجعل حياة المواطنين أكثر صعوبة[٢].

والأطروحة الشيحية بحسب البعض[٣] هي انحراف عن القومية اللبنانية التي أسس لها شارل قرم، وتنظر إلى جذور لبنان الفينيقية السابقة للانقسامات الطائفية، ومع أنها ركّزت على الميزة التجارية للبنان، فقد اعترفت ضمناً بدور ملموس للقطاعات الأخرى. وفي المقابل لم توفق مدرسة الإنماء المتوازن في إيجاد انصار لها في النادي السياسي الذي تداول السلطة حتى الستينات. وبين هاتين المدرستين ظهرت آراء توفيقية، كتلك التي طرحها غابرييل منسى[٤]، والذي أكد على

---

(٢) Michel Chiha, *Propos d'économie libanaise* (Beyrouth: Publication de la fondation Michel Chiha; édition de tri-dent, 1965), p120.

(٣) لمزيد من التوضيح انظر: جورج قرم [وآخرون] **البنى الاقتصادية والفكرية المعيقة للتنمية في لبنان** (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٥)، ص ٢٥ .

(٤) غابرييل منسى، **إعادة اعمار الاقتصاد اللبناني وإصلاح الدولة** (بيروت: الجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي، ١٩٤٦)، ص ١٤٩ .

الرغم من ليبراليته على أهمية النظام الضريبي.

وهناك من يربط الأيديولوجيا الداعمة لخيار الليبرالية الاقتصادية بأسباب تاريخية من بينها مثلاً، التأثير المبكر للتبادل التجاري مع فرنسا على تركيبة الاقتصاد اللبناني، وعدم وجود موارد طبيعية أو معدنية مهمة تشجع على وجود سلطة قوية للسيطرة عليها[٥]، إضافة إلى التوزيع الطائفي الذي منع ظهور دولة مركزية قادرة على فرض شروطها على القطاع الخاص. لكن هذا التحليل يغفل أن السبب الرئيسي هو غياب الإرادة السياسية التي يفترض فيها توجيه النشاط الاقتصادي نحو مزيد من التوازن والعدالة.

وتؤكد سياسة الموازنة المتوازنة أو الفائضة التي انتهجت حتى أوائل الستينات هذا الانحراف الوظيفي في دور الدولة وأداءها الاجتماعي والاقتصادي الضعيف، فالإيرادات فاقت النفقات على مدار السنوات الممتدة من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦١ ويظهر قطع حسابات المالية العامة في تلك السنوات تحقيق فائض سنوي يتراوح مابين ٩ في المئة و٤٦ في المئة ويبلغ معدله العام إلى مجموع النفقات ٢٤,٥ في المئة.

وقد أبرزت الاضطرابات الطائفية المناطقية التي شهدها لبنان عام ١٩٥٨ عمق المأزق الاجتماعي، وخطورة استمرار النهج الليبرالي المفرط في إدارة الاقتصاد. ومع أن هذا النهج ساعد بحسب المؤيدين له على تحقيق نمو وازدهار ملموسين، إلاّ أنّ المعارضين له ركزوا على المساوئ الاجتماعية وسوء توزيع المداخيل الناتج عنه.

وفي مستهل العهد الشهابي، تعاقدت الدولة مع مؤسسة فرنسية للأبحاث الاقتصادية لتحديد حاجات المناطق ومعرفة أوضاع السكان، تمهيداً لإطلاق مشروعها الانمائي. وبعد أن تبيّن لبعثة "ايرفد" التي أوفدتها المؤسسة، التفاوتات الخطيرة في توزيع مكاسب النمو التي جناها لبنان بوفرة طوال الفترة السابقة، أوصت بتوسيع دور الدولة وصيغة شراكة بين القطاعين العام والخاص، تؤدي إلى عدالة أكبر في التوزيع وإلى تعميم وتطوير الخدمات العامة. استناداً إلى هذه التوصيات، وضعت الحكومة خطتها الخمسية الأولى للأعوام ١٩٦٤-١٩٦٨، وتضمنت مشاريع خدمات وبنى تحتية تشمل جميع المناطق، وأهدافاً ترمي إلى تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والمواصلات والسياحة[٦].

انعكس هذا التحول الملحوظ في دور الدولة على السياسات المالية. وفي عام ١٩٦١ شرعت الحكومة بإقرار قوانين برامج إلى جانب الموازنات العامة، لتمويل المشروعات العامة وبرامج التجهيز في المناطق. وبدءاً من العام التالي عرفت المالية العامة أول مرة منذ الثلاثينات عجزاً سنوياً تواصل حتى عام ١٩٧٠ . في ما عادت الفوائض إلى الظهور في فترة الأعوام ١٩٧١-١٩٧٤، في إثر انحسار النهج الشهابي، الذي واجهت إصلاحاته مقاومة شديدة من الطبقة السياسية المحافظة، وقد تمكنت في نهاية المطاف من الانقلاب عليه، مستفيدة من المكاسب التي حققتها في انتخابات عام ١٩٦٨ النيابية.

---

(٥) انظر: توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٥)، ص٧٣ .

(٦) لمزيد من التوضيح، انظر: Mission IRFED; *Etude préliminaire sur les besoins et les possibilités de développement* (Beyrouth: République libanaise,1963), p. 196.

خلال الحرب الأهلية التي مر بها لبنان بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠، وقع الانفصال التام بين أهداف السياستين المالية والنقدية من جهة، وحاجات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، بل لم يكن هناك من أهداف واضحة سوى البحث عن واردات استثنائية للخزينة العامة، بعد أن فقدت الحكومة شيئاً فشيئاً السلطة الكافية لتحصيل وارداتها العادية.

قبل عام ١٩٧٥، لم يكن الارتباط قوياً بين الموازنة العامة والنشاط الاقتصادي، لكن السياسات المالية راعت بعض الجوانب، ولا سيما التوزيع المتوازن لأبواب الإنفاق، بين النفقات الجارية والتشغيلية ونفقات الصيانة والاستثمار(٧).

أبرزت الاضطرابات الطائفية المناطقية التي شهدها لبنان عام ١٩٥٨ عمق المأزق الاجتماعي، وخطورة استمرار النهج الليبيرالي المفرط في إدارة الاقتصاد

وبسبب ضعف البنية الإنتاجية أثناء الحرب، حصل تنامٍ تدريجي لحصة الدولة من مجموع الاستعمالات. فارتفعت نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي القائم، من ١٨ في المئة عام ١٩٧٤، إلى ٥٨ في المئة عام ١٩٨٤، وقد أدى تفكك الدولة وضعف الرقابة أثناء الحرب إلى توسع عشوائي في الإنفاق، وتقلّص حاد في الواردات، وقد اكتفت الدولة في مواجهة الأزمة بتقليص الإنفاق الاستثماري، بحيث استأثرت النفقات الجارية غير المنتجة بالنسبة الكبرى من الإنفاق العام(٨). واستمرت هذه الظاهرة إلى ما بعد الحرب، فلم تعمد الدولة بعد استعادة سلطتها تدريجاً إلى إجراء التصحيحات الضرورية على السياسات الحكومية وإدارة المالية العامة، بل هناك اعتقاد واسع أن ما أُنجزَ فعلاً هو تحويل الهدر العشوائي إلى هدر منظم.

خلال مرحلة إعادة الاعمار سعت الدولة نظرياً لتحقيق جملة أهداف من بينها:

- استعادة لبنان دوره الريادي في منطقة الشرق الأوسط، كمركز مالي – تجاري – خدماتي.
- النهوض بالاقتصاد اللبناني، ليتمكن من المنافسة الإقليمية وتحقيق التكيّف الذاتي مع "عملية السلام".
- إزالة آثار الحرب وخصوصاً على صعيد عودة المهجرين وترميم الأضرار.
- تحقيق الإنماء المناطقي المتوازن.
- ترميم وتحديث البنية التحتية.
- تطوير الهياكل المؤسساتية التي ترعى تلبية الحاجات العامة، وأنظمة التزويد بالخدمات العامة(٩). لكن ما جرى تحقيقه هو منح مناطق الوسط أفضلية على المناطق الأخرى، وتنفيذ ٩ في المئة فقط من مجموع الانفاق المخطط على البنية الإجتماعية، والذي قدرته خطة النهوض بـ ٣٢٤٤,٨ مليون دولار، وفي حين حدّد البرنامج هدفاً رئيسياً له هو تحقيق الإنماء المتوازن، بقي الإنفاق الإعماري مقاساً بالإنفاق الإعماري إلى الفرد، منحازاً إلى بيروت الكبرى على حساب المناطق

(٧) تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين، **الكتاب الابيض حول الاقتصاد اللبناني** (بيروت: تجمع رجال الأعمال اللبنانيين، ١٩٩٣)، ص ٢٧٤ .

(٨) غسان العياش، **أزمة المالية العامة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ٥٩ .

(٩) دار الهندسة و شركة باكتل، **خطة النهوض الاقتصادي** (بيروت: مجلس الإنماء والأعمار، ١٩٩١)، ص ١٥-٣٥ .

الأدنى نمواً (الاستثمار المحقق للفرد هو ٢١٨٣ دولاراً لبيروت و١٥٠٠ دولار كمعدل للمناطق الأخرى، في حين كان الاستثمار المخطط ١٥١٥ دولاراً للأولى وما معدله ١٩٠٠ تقريباً للثانية)[١٠].

وعموماً أُخذ على السياسات الإعمارية ضعف مضمونها الإنمائي والاجتماعي، وتركيزها على البنية المادية المدمرة[١١]، ناهيك بعدم صلاحية الأساس المالي – التمويلي لها، إلاّ في حالة خاصة واحدة هي حصول تسوية سريعة في منطقة الشرق الأوسط، وعودة الرساميل اللبنانية المهاجرة، وتدفق استثمارات عربية وأجنبية ضخمة، ونشوء ردود أفعال مؤاتية في الداخل، تنعكس إيجاباً على القطاعات الإقتصادية والأوضاع المالية والنقدية. ولسوء الحظ فإن معظم مقومات قيام هذه الحالة الخاصة لم يتحقق.

وقد أثبتت تجربة إعادة الاعمار أن تحقيق الأهداف المعلنة ولا سيما الإنماء المتوازن الذي بات جزءاً من وثيقة الوفاق الوطني، يتطلب توسيع الرؤية الاجتماعية – الاقتصادية للنظام، ليتمكن الجميع من حجز مقاعد لهم في داخله، لكن الملاحظ أنّ جميع البرامج الحكومية، المالية والإعمارية والقطاعية لم تحقق إلا القليل من أهدافها بفعل المقاومة الفعالة للنظام، الذي نجحت توازناته الداخلية في منع السياسات الإصلاحية من تحقيق غاياتها.

اعتمدت الدولة خلال فترة إعادة الاعمار رؤية مزدوجة قوامها الحفاظ على ثنائية الانفتاح والاحتكار، فمن ناحية جرى تغذية الطابع الاحتكاري للنشاط الاقتصادي بمصدرين جديدين هما الاحتكارات الوافدة من الخارج، ومكاسب اقتصادات الحرب واقتصاد الطوائف، ومن ناحية أخرى تم توفير الحد الأدنى من التسويات السياسية، التي ضمنت عدم انهيار الرؤية الليبرالية التقليدية تحت ضغط الحيويات الاجتماعية والسياسية الصاعدة، لكن هذه التسويات انتهت إلى تحويل دور الدولة من قيادة عملية النهوض وإعادة البناء إلى إدارة الدين العام وتأمين التوازن في حساب لبنان الخارجي، وصولاً إلى منافسة القطاعات الاقتصادية على الموارد بدلاً من التخطيط لازدهارها ونموها.

فشلت تجربة ما بعد الحرب في بناء اقتصاد قوي ومزدهر، فلم يتصاعد النمو الحقيقي عن ٣,٦ في المئة خلال الأعوام ١٩٩٢–٢٠٠٦ في مقابل نمو متوقع يقدر بـ ٨,٥ في المئة بحسب واضعي برامج النهوض، في ما أصيب الدخل الفردي بالركود ثم بالتراجع. ويعزى هذا الفشل إلى ضعف مرونة النظام الاقتصادي، وممانعته الشديدة لمحاولات التكييف والتغيير، لتكون النتيجة تقييد فرصة كانت متاحة عند بدء ورشة الإعمار وهي إطلاق اقتصاد حديث ومتنوع.

يدعو تعثر مشروع النهوض في التسعينات إلى إعادة تقويم، ليس التجربة نفسها فقط، وإنما

---

(١٠) وزارة الشؤون الإجتماعية FAFO UNDP: **الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان: واقع وآفاق**، ومجلس الإنماء والإعمار، **تقرير تقدم العمل** (بيروت: الوزارة؛ المجلس، ٢٠٠١).

(١١) للتوسع حول هذه النقطة، انظر:

- نبيل بيهم، **الإعمار والمصلحة العامة في الاجتماع والثقافة** (بيروت: مؤسسة الأبحاث المدينية، ١٩٩٥).
- عاصم سلام، **الإعمار والمصلحة العامة** (بيروت: مؤسسة الأبحاث المدينية، ١٩٩٥).
- جورج قرم، **الإعمار والمصلحة العامة في اقتصاد ما بعد الحرب** (بيروت: مؤسسة الأبحاث المدينية، ١٩٩٥).
- المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، **الاقتصاد اللبناني خلال عقد من الاعمار والأزمة** (بيروت: المركز الاستشاري، ٢٠٠٣).
- جورج قرم، **السياسة الإعمارية للجمهورية الثانية** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٤).

التقويم الإيجابي للنموذج اللبناني. قبل الحرب عرف لبنان فترة طويلة من الازدهار جرى ربطها بالحريات الاقتصادية المعزّزة، لكن التدقيق في النتائج التي حققها طوال السنوات ١٩٥٣-١٩٧٥، تبين أن نسب النمو الحقيقية المقدرة بنحو ٦,٢٥ في المئة لم تتجاوز النسب المسجلة حينها في الدول النامية. بل إن هذه النسبة تقل عن معدلات العديد من هذه الدول في ما لو استُعمل مقياس تعادل القوة الشرائية، الذي يظهر أن نسب النمو في لبنان كانت ٥,٦ في المئة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٥، مقابل ٦,٦ في المئة لتركيا و٥,٨ في المئة لسوريا[١٢]. وعلى أي تقدير، فإن النمو المحقق لا يعود إلى توسع الطاقة الإنتاجية للبلد بقدر ما هو مرتبط بالتدفقات النقدية، التي حولت الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد تدفقات وتحويلات بدلاً من أن يكون اقتصاد انتاج، في ما لم تظهر علاقة ملموسة بين حجم التدفقات النقدية ومعدلات النمو. ومن النتائج الخطيرة لهذا القصور الانتاجي، ولقيام الحريات الاقتصادية في لبنان على أساس إضعاف دور الدولة، عجز لبنان عن إدارة عملية إعادة الإعمار على النحو المخطط له وفشله في التعامل المبكر مع المشكلة المالية والاقتصادية اللاحقة، والتي أحدثت النقلة الأخيرة لجعل اقتصاد البلد خاضعاً تماماً للتطورات الخارجية وللقرارات التي يتخذها الآخرون.

اعتمدت الدولة خلال فترة إعادة الاعمار رؤية مزدوجة قوامها الحفاظ على ثنائية الانفتاح والاحتكار، فمن ناحية جرى تغذية الطابع الاحتكاري للنشاط الاقتصادي، ومن ناحية أخرى تم توفير الحد الأدنى من التسويات السياسية، التي ضمنت عدم انهيار الرؤية الليبرالية التقليدية تحت ضغط الحيويات الاجتماعية والسياسية الصاعدة

وبالنتيجة فإن اعتماد لبنان نظاماً اقتصادياً غير مرن أدى إلى:

– تراجع التنوع الاقتصادي، إذ تدنت حصة قطاعات الإنتاج السلعي من ثلث الناتج تقريباً بداية الخمسينات وما يقرب من ذلك عشية الحرب، إلى ٢١,٥ في المئة تقريباً بداية التسعينات وما لا يزيد على ١٧,٥ في المئة من الناتج عام ٢٠٠٢[١٣].

– تراجع في عدالة توزيع المداخيل، فقد سجل معامل(GINI) عام ١٩٩٩، نسبة ٠,٤٣٣ مقابل ٠,٣٥ عام ١٩٩٢ وما ينطبق على هذه المرحلة ينطبق على فترات الازدهار حيث سجل المعامل أكثر من ٥٠ في المئة في الستينات والسبعينات، مع العلم أنّ عدالة التوزيع تكون سلبية إذا ما تجاوز المعدل ٤٠ في المئة. وقد ربطت بعض الأبحاث التطبيقية في حقل التنمية بين معدلات النمو والتنمية وبين مراعاة معايير العدالة المختلفة[١٤]، التي تتأثر بدورها بالسياسات التي تنتهجها الحكومة.

– الاعتماد على المداخيل الريعية والتحويلات وتسييل الأصول المملوكة أكثر من الاعتماد على العمل المنتج.

– اتجاه ثابت وطويل الأمد لتراجع الإنتاجية، فعلى سبيل المثال تظهر المسوحات الصناعية تقلص انتاجية العامل الصناعي من ٣٧٢٠ ل.ل عام ١٩٧٠ إلى ١٩٢٥ ل.ل عام

(١٢) كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢**، ص ٩٣-٩٤.

(١٣) Ministry of Economy and Trade, *Lebanon's Economic Accounts, 1997-2002* (Beirut: The Ministry, 2005).

(١٤) Bruce Herrick & Charles P. Kindelberg, *Economic Development*, 4th Edition (Singapore: Mc Graw Hill Book Company, 1983), p. 217-218.

١٩٩٨ وذلك بالأسعار الثابتة للعام ١٩٥٠ .

وفي موازاة ذلك وصلت نسبة الأجور من الناتج الإجمالي إلى نحو ٣٥,٥ في المئة عام ١٩٩٧ وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات حول تطور نسبة الأجور بعد ذلك فهناك مؤشرات تفيد بتراجعها، من هذه المؤشرات: زيادة نسبة الفوائد التي تدفعها المؤسسات الخاصة إلى نحو الضعف وتجميد أجور القطاع العام وخفض حصة الأجور من القيمة المضافة في القطاع الصناعي إلى ٥٣ في المئة بعد أن كانت نحو ٧١ في المئة عام ١٩٧٠. إن تقلص حصة الأجور الناتج عن ضعف الإنتاجية والتضخم أدى إلى زيادة نسبة العمالة غير الماهرة ودفع مزيداً من الكفاءات إلى الهجرة.

> **كان بوسع سياسات ما بعد الحرب أن تقدم معالجات جذرية، عبر استكمال التسوية السياسية بتسوية اجتماعية تقلل المسافة بين المسار الاقتصادي الرسمي وبين الخيارات العامة، لكن الأمور جرت بخلاف ذلك إذ اتخذت أغلب القرارات الاقتصادية في إطار أحادي وغير ديمقراطي**

– هشاشة الهيكل الاقتصادي العام بسبب قيامه على قاعدة واسعة من المؤسسات الصغيرة، وهذا ما يؤثر سلباً على إمكانية تحقيق التراكم الرأسمالي وقيام اقتصاد حديث[١٥].

– قدرة محدودة على استيعاب التدفقات النقدية من الخارج، حيث تعود العلاقة الضعيفة بين تدفق الرساميل ونمو الناتج، إلى "برانيّة" القطاع المالي، الذي يرتكز دوره الآن على توفير صلة الوصل بين المدخرات المحلية والخارجية من جهة وبين القطاع العام والمؤسسات المالية الأجنبية وطبقة لا تتجاوز نسبتها ٢ في المئة من المستلفين يستحوذون على نحو ٤٠ في المئة من التسليفات (معامل GINI للتسليفات يبلغ ٨٩ في المئة من جهة أخرى).

٢- السياسات العامة: مضمون أحادي وسياق غير ديمقراطي

تؤدي السياسات في لبنان دوراً ضابطاً لا دوراً موجهاً للأداء الاقتصادي العام، وتكاد تنحصر مهمتها في تخفيف حدة الأزمات الدورية أو في نقلها من حيز إلى آخر، من دون أن تعنى بتعديل المعادلات الداخلية التي تتسبب بتكرارها. ولعل ذلك يرتبط بهشاشة النظام الاقتصادي أكثر من ارتباطه بفشل السياسات، وتبرز هذه الهشاشة في ثلاثة أمور رئيسية: **الأول**: هيمنة قوى الضغط على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي، وهي التي لا تهتم كثيراً بمراعاة التفضيلات الجماعية والخيارات العامة. **الثاني**: قدرة محدودة على التكيّف مع التحولات الاجتماعية والسياسية، إذ كان بوسع النظام تجديد قواعد عمله من دون المساس بثوابته وركائزه، **والثالث**: ازدياد الهوة التي تفصل بين الممسكين بإدارة الشأن الاقتصادي من جهة والممسكين بإدارة الشأن السياسي من جهة أخرى، فكلما زاد التفاوت بينهما تراجعت فعالية النشاط الاقتصادي وازدادت كلفة الإدارة العامة.

لقد كان بوسع سياسات ما بعد الحرب أن تقدم معالجات جذرية، عبر استكمال التسوية السياسية بتسوية اجتماعية تقلل المسافة بين المسار الاقتصادي الرسمي وبين الخيارات

[١٥] لمزيد من التوضيح انظر: روجيه نسناس [وآخرون]، **نهوض لبنان.. نحو رؤية اقتصادية اجتماعية** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٧)، ص ٣٧-٣٨، وكسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص ٢٢٣ .

العامة، لكن الأمور جرت بخلاف ذلك إذ اتخذت أغلب القرارات الاقتصادية في إطار أحادي وغير ديمقراطي، وخصوصاً في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨ والتي يمكن عدّها فترة مرجعية، ومن بين هذه القرارات التي كان لها أثراً كبيراً على مسار التطورات اللاحقة، وقُررت من دون تشاور:

– مركزية الوسط التجاري في مشروع إعادة البناء، الذي نفذ أجزاء كبيرة منه من دون أن تكون له نسخة رسمية، والمفارقة هي أنّ الإدارة اللبنانية غالباً ما نفّذت الخطط غير المعلنة (خطة النهوض الاقتصادي ١٩٩٢) وأهملت الخطط المعلنة (البرنامج المالي ١٩٩٨، الخطة الخمسية ٢٠٠٢ ...).

لم تكن هذه المركزية عابرة بل تسببت مع الزمن بمضاعفة الجاذبية النسبية للمركز على حساب المناطق اللبنانية الأخرى، وأثرت بالتالي على فعالية تخصيص الموارد وذلك من خلال: إضعاف قدرة بعض القطاعات على الانتشار في جميع المناطق كما هو حال القطاع السياحي الذي بات أكثر تكتلاً حول العاصمة، التأثير على الهيكل العام للاقتصاد عبر زيادة التحيّز للأنشطة المدينية، تمركز في الاستثمارات العامة نجم عنه زيادة مصطنعة في انتاجية قطاعات محددة، وتغيير في تركيبة الأسعار الداخلية.

المفارقة الأبرز هي أن سياسات ما بعد الحرب عمدت إلى التبني المبكر للمقولة التي تبنتها البيروقراطية الدولية في ما بعد بأن النمو يخلق التنمية، وعلى أساس هذه القاعدة جرى رسم الدور الحيادي للدولة، على نحو لم تعرفه أي من الدول الخارجة من الحرب

– سياسات نقدية وتسهيلات ضريبية أدت إلى توجيه الاستثمارات نحو التوظيفات الريعية، وخصوصاً في القطاعين العقاري والمصرفي (إعفاء كامل للشركات العقارية من الضريبة، رفع الفوائد ما بين ٣ أضعاف و٤ أضعاف معدلات "ليبور" على نحو يتجاوز كثيراً المخاطر السيادية طوال التسعينات).

– الاعتماد على القروض وليس على المدخرات في تمويل خطة تطوير البنى التحتية الأساسية وإعادة الإعمار، وفي تغطية جزء كبير من النفقات الجارية في مرحلة ما بعد الحرب، وقد ظهر هذا خصوصاً في التقلص النسبي للضرائب قياساً على الناتج حتى أواخر التسعينات (لم يتجاوز مجموع الاقتطاع الضريبي ١٢ في المئة من الناتج وذلك حتى عام ٢٠٠١).

– عدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة بحجة أن الأخيرة سهلة الجمع وهذا يدل على أمرين: من جهة فشل الدولة بل ربما عدم رغبتها في إصلاح القطاع العام، ومن جهة ثانية خضوعها لمراكز القوى النافذة ذات المصالح المترابطة اقتصاديا وسياسياً وضآلة حساسيتها الاجتماعية. ويدفع كلا الأمرين إلى تفضيل ضرائب الاستهلاك على ضرائب الدخل، في حين أن هذه الأخيرة ذات وظائف توزيعية فعّالة وليست وسيلة للجباية فقط.

– التركيز على التدفقات المالية المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية لا على التدفقات المرتبطة بالإنتاج، بحيث أصبح الاقتصاد اللبناني معتمداً أكثر فأكثر على المزايا التي تحفزها السياسات الحكومية لا على المزايا الحقيقية المرتبطة بالموارد المتاحة.

– عدم استيعاب مستجدات ما بعد الحرب الأهلية، المتمثلة في صعود قوى اجتماعية

وسياسية لم تكن ذات حضور يذكر قبل الحرب، ودخول احتكارات جديدة أكثر حداثة وارتباطاً بالعولمة الليبرالية، تطمح إلى احتلال مكان الطبقة الاحتكارية التقليدية. وقد فهم الوافدون الجدد الحرية الاقتصادية على أنها الهدم التدريجي لقدرة الدولة على التدخل والسماح لها بدور لا يتجاوز تقديم الضمانات للامتيازات الكبيرة والاستثمارات العابرة وصيانة فرصها فقط. لقد أدى ذلك إلى جملة مفارقات: استبدال السياسات الاجتماعية بشبكات سخية لإعادة التوزيع الريعي، اعتماد أسلوب الإعانات المباشرة بدلاً من الانصراف إلى تطوير وتحديث أنظمة الحماية الاجتماعية، التزامن بين خطط الانفتاح على الخارج والانضمام إلى اتفاقات الشراكة من جهة وزيادة الانغلاق الداخلي من جهة أخرى، اعتماد سياسات خصخصة لكن من دون تفعيل المنافسة، الفصل بين عمليتين ينبغي أن تكونا متزامنتين وهما إعادة الإعمار والتنمية المتوازنة. والمفارقة الأبرز هي أنّ سياسات ما بعد الحرب عمدت إلى التبني المبكر للمقولة التي تبنتها البيروقراطية الدولية في ما بعد (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي..) بأن النمو يخلق التنمية، وعلى أساس هذه القاعدة جرى رسم الدور الحيادي للدولة، على نحو لم تعرفه أي من الدول الخارجة من الحرب.

إن الإفادة من دروس الأزمة تدعو إلى اتخاذ القرارات الأهم (كالخصخصة وهيكلة الدين العام والعلاقة بالمؤسسات الدولية وثوابت السياسة النقدية..) في إطار توافق اجتماعي وسياسي عريض، لا يستتب إلا بوجود تجانس أكبر بين مصالح الفئات اللبنانية المختلفة. وحتى يكون ممكناً تفعيل الآليات الديمقراطية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، لا بد من بذل جهد تنموي للقضاء على التمييز والتهميش الذي يقف وراء التفاوت الجوهري بين أهداف ومصالح الفئات المختلفة.

٣- تآكل المزايا التنافسية

هناك ثلاثة اتجاهات متباينة في شأن تحديد دور لبنان ومزاياه التفاضلية:

أ- الاتجاه التقليدي:

يخلط الاتجاه بين المزايا التنافسية "الأولية" المرتبطة بالموارد المتاحة، وبين المزايا التفاضلية "المدارة" الناشئة عن طبيعة النظام الاقتصادي، والتعريف الليبرالي/ الاحتكاري لمفهوم الانفتاح. نشأ عن هذا الخيار بحسب التجربة أربع دوائر للإنتاج، على مستوى القطاعات التالية:

(١) قطاعات خاضعة للمنافسة الدولية ولا تحظى بالرعاية أو الحماية المكثّفة، كالسلع الزراعية والصناعية وبعض الخدمات كالسياحة، ونموها مرهون بامتلاكها مزايا تنافسية فعلية.

(٢) قطاعات غير خاضعة للحماية أو الرعاية المكثفة، لكنها غير معرّضة للمنافسة الخارجية القوية، وتتميز أسواقها الدولية بالتجزئة والانفصال النسبي كبعض الخدمات الصحية والتربوية، ونمو هذه المنتوجات مرهون بقدرتها على التكيف مع الشروط المحلية للطلب.

(٣) قطاعات تنعم بحماية ودعم غير مباشرين من خلال تشريعات مؤاتية وامتيازات غير خاضعة للمراقبة، أو من خلال السياسات المالية والنقدية وطريقة توزيع الاستثمارات العامة.

(٤) قطاعات تحظى بحماية تجارية مباشرة، وهذا يشمل رزمة محدودة من السلع والخدمات.

وبالنتيجة، أفضى الخيار التقليدي إلى ازدهار القطاعات الاحتكارية والقطاعات الموجّهة أساساً لتلبية الطلب المحلّي، إضافة إلى عدد قليل نسبياً من المنتوجات التي تحظى بوفرة من الموارد المقارنة مع دول الجوار، بحيث أصبحت عوائد إنتاجها أعلى من الخسائر الناشئة عن نقص فعالية الاقتصاد وضعف إنتاجيته.

وعلى العموم، إن العوامل المؤاتية لمرحلة ما قبل الحرب والتي ساعدت على نجاح هذا الخيار وإخفاء عيوبه لم تعد موجودة، مع تبدل تيارات التجارة الإقليمية والدولية والنهضة التي حقّقها عدد من الدول المجاورة.

ب- الاتجاه التقليدي المعدّل

وهو ما قامت عليه إلى حد بعيد تجربة ما بعد الحرب. سعت هذه التجربة إلى استعادة دور لبنان السابق كقطب إقليمي، لكن مع إدخال تعديلات ملموسة ومن أهمّها: تضييق قاعدة التخصّص آخذاً في الحسبان تحولات المنطقة. لتخرج من المنافسة الإقليمية خدمات الترانزيت والنقل والتعليم والاستشفاء، ويتم توجيه القطاع المصرفي نحو الداخل في ضوء تنامي الدين العام. وفي المقابل جرى التركيز على توفير مزايا على صعد: تعزيز السياحة واجتذاب الاستثمارات إلى القطاع العقاري وتحويل لبنان إلى مقر إقليمي للشركات الدولية الكبرى ومركزاً للمعارض والمؤتمرات. لكن يبدو أنّ تضييق قاعدة التخصّص تزامن مع فائض في التجهيز لأسباب لها علاقة بعدم وضوح الرؤية وضعف التوقعات المستقبلية والآلية السياسية التي اعتمدت في اتخاذ القرارات الإنمائية.

نجم عن هذه السياسات تآكل المزايا التفاضلية، الذي عبّر عنه على نحو واضح العجز المتراكم في ميزان المعاملات الجارية وليس فقط في الميزان التجاري، وزيادة الاعتماد على التدفقات المالية غير المرتبطة بالإنتاج أو بالدخل، وصرف موارد كبيرة على القطاعات الموجهة لتلبية الطلب الداخلي، المموّل بأغلبيته من الموازنة العامة أو المدعوم بهذا الوجه أو ذاك من قبل الحكومة (التعليم، الصحة، المصارف..).

ج- خيار التكامل القطاعي والإنتاجي:

يدعو هذا الخيار الذي لم يقيّض له التطبيق حتى الآن، إلى توسيع قاعدة الإنتاج لتشمل الزراعة والصناعة والخدمات على قدم المساواة. ينظر إلى المنافسة في إطار هذا الخيار من منظور شامل، فلا يتحدّد الدور الاقتصادي للبنان قياساً على أداء قطاعات معينة فحسب، بل بتوافر هيكلية دائمة تضمن وجود إقتصاد فعّال وقادر على التكيّف مع الظروف المتغيرة.

اعتماد هذا المدخل يعني:

(١) التأكيد على أهمية المزايا النوعية المتمثلة خصوصاً بالموارد البشرية، والتنظيم الاقتصادي الفعّال الذي ترعاه الدولة، والمزايا المرنة مثل البحث والتطوير واقتصاديات المعرفة.

(٢) توسيع الخيارات المتاحة للتكيّف مع الحاجات والتحولات طويلة الأمد، الأمر الذي يستدعي وجود بنى تحتية واسعة تلبي كل القطاعات.

(٣) استغلال الموارد على نحو يكفل ديمومة الازدهار والنمو، ويؤمن في الوقت نفسه

الاستقرار عبر إتاحة إمكانية المشاركة لأطراف الإنتاج كافة وجميع الشرائح الاجتماعية، وقد بيّنت التجارب أنّ الاستقرار هو من أهم محدّدات المكانة التنافسية للدولة.

(٤) صوغ الدور على أساس الأداء التفاعلي للإقتصاد، والاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية، بحيث يتم تطوير المزايا التنافسية على قاعدة مزدوجة للطلب داخلية وخارجية.

(٥) إيجاد فرصة حقيقية للتنمية المتوازنة وخصوصاً بالنسبة إلى مناطق الأرياف.

ثانياً: العوامل المباشرة وقوى الدفع

من أهم هذه العوامل:

– التفاوت بين تقديرات قوانين الموازنة وبيانات قطع الحساب السنوي. وصل التفاوت بين العجز المقدر والعجز والفعلي في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٣–٢٠٠٠، إلى نحو ١٥ في المئة من مجموع النفقات.

– المبالغة في تطبيق هدف التثبيت النقدي. يصعب تقدير كلفة فائض الاستدانة الناجمة عن سياسات التثبيت لكنها لا تقل بأي حال عن ٣٠٠٠ مليار ل.ل.

– التأخر في السيطرة على العجز الأولي. وصل هذا العجز إلى ذروته عام ١٩٩٧ مسجلاً ١٥ في المئة تقريباً من الناتج المحلي القائم، في حين قدرت قيمة هذا العجز خلال فترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٦ بنحو ٢٠ في المئة من إيرادات الخزينة. وقد استمرت الخزينة العامة بتسجيل عجز أولي حتى عام ٢٠٠٢، حين بدأت الفوائض الأولية بالظهور ولو على نحو محدود. والتحدي الراهن أمام السلطة هو أن تتمكن من تحقيق توقعات البرنامج الإصلاحي المقدم إلى مؤتمر "باريس ٣" والذي يطمح إلى أن يصل الفائض الأولي إلى ٨,٩ في المئة عام ٢٠١١، بيد أن هذا الطموح يتطلب إجراءات جذرية لا تبدو الحكومة جاهزة لتحقيقها.

– التوسع في الإنفاق الجاري. أظهرت تجربة البرامج والخطط العامة ضعف قدرة الحكومة على الالتزام بإجراءات ضبط الإنفاق الجاري لارتباطه بعوامل سياسية خارج السيطرة. بينما حققت نجاحاً أكبر في زيادة الإيرادات وفي تقليص الإنفاق الاستثماري، وقد بلغ مجموع الإنفاق الاستثماري نحو ٣ في المئة من الناتج خلال عام ١٩٩٢ (ما يوازي الكلفة المفترضة للصيانة فقط)، ويبرهن على هذا الانحياز للنفقات غير الاستثمارية تنفيذ الحكومة لأقل من ربع برامج الاستثمار العام المخطط لمرحلة ما بعد الحرب الأهلية.

– سياسة فوائد عشوائية وغير مدروسة. بلغ معدل الفارق بين الفوائد على سندات الخزينة والفوائد العالمية ١٥ نقطة تقريباً بين الأعوام ١٩٩٢–٢٠٠٢، على نحو يتخطى المخاطر السيادية للبلد كثيراً، فعلاوة على المخاطرة كانت تميل إلى الانخفاض في الوقت الذي كان يتراجع فيه تصنيف الديون اللبنانية لدى المؤسسات الدولية المختصة[١٦]. وقد أدت سياسة الفوائد إلى تكبيد

(١٦) يبين سيناريو مبني على أساس احتساب صندوق النقد الدولي لمعدل الفوائد السنوية على سندات الخزينة بالليرة بأنه لو جرى خفض هذا المعدل بالتدرج من ١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى ١٢ في المئة ابتداءً من عام ٢٠٠٠، فإن الدين العام الإجمالي كان سيبلغ في نهاية عام ٢٠٠٤، ٣٠٥٩٠ مليار ليرة، وينخفض هذا الرقم إلى ١٨٨١٧ مليار ليرة، في ما يظهر سيناريو آخر مبني على احتساب هبوط أسرع في الفوائد من مستوى ١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى مستوى ١٠ في المئة عام ١٩٩٦ و٧ في المئة ابتداءً من عام ١٩٩٨ .

الخزينة ما يقارب ٣١ مليار دولار كخدمة دين خلال الأعوام ١٩٩٢-٢٠٠٥، أي ما يعادل ٤٠ في المئة تقريباً من مجموع الانفاق في الفترة نفسها ونحو ٧٥ في المئة من إجمالي الدين العام.

– تأخير الإصلاحات. اتسم أداء الحكومة بالتلكؤ حتى بالنسبة إلى الإصلاحات التي لا تمس مصالح قوى الضغط، أو أنها لا تلقى معارضة شعبية، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز وألحق الضرر بالعديد من الأنشطة الاقتصادية. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: تأخير إقرار الضريبة على القيمة المضافة أكثر من ٣ سنوات بين إطلاق الفكرة في البرنامج المالي لحكومة سليم الحص عام ١٩٩٨، ووضعها موضع التطبيق عام ٢٠٠٢، عدم تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل حتى اليوم مع أنه تم اقتراحها في البرنامج نفسه، تعليق التسويات المقترحة لمسألة الأملاك البحرية التي وردت في غير برنامج حكومي.. ويقدر مجموع ما خسرته الحكومة من جراء التباطؤ في تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل وحدها ما يزيد على مليار دولار.

– سياسات خصخصة غير مؤاتية. أظهرت تجربة الخصخصة الوحيدة التي عرفها لبنان حتى الآن وهي تأسيس الهاتف الخلوي بواسطة الـ BOT، أن عملية الخصخصة تلك جمعت بين عيوب القطاع العام لجهة تدني الجودة وخفض الفعالية، وسلبيات نقل الاحتكارات إلى يد القطاع الخاص الذي ألزم المستهلكين دفع ثمن غير عادل، ويتضمن هذا الثمن إضافة إلى احتكار مرتفع ونقص رقابة الدولة على أسواق الخدمة. وفي النتيجة أدى منح احتكار طبيعي للقطاع الخاص بدلاً من القطاع العام إلى خسارة الدولة إيرادات مستحقة لها، من دون أن يساهم المستثمرون في تنمية القطاع وتحسين الجودة وتخفيض الأسعار، كما أدى إلى حصول عملية إعادة توزيع عكسية من جمهور المستهلكين، ومعظمه من محدودي الدخل إلى المالكين النافذين، الذين مولوا الجزء الأكبر من استثماراتهم في القطاع من رسوم المشتركين، ومن قروض تلقوها من مصارف مستفيدة من الاكتتاب بسندات الخزينة، ويملك بعضها أفراد يشغلون مناصب عليا في الدولة.

– عدم استقرار توزيع الدين العام على الدائنين. هذا الأمر هو نتيجة لعدم امتلاك آلية واضحة لإدارة الدين، يفترض أن يكون هدفها خفض كلفة الدين العام ومخاطره.

وكمثال على ضعف إدارة المخاطر لجوء السلطة النقدية إلى رفع الفوائد لامتصاص السيولة بدلاً من قيام مصرف لبنان بزيادة ظرفية لاكتتاباته، ففي عام ١٩٩٥ لم تتجاوز حصة مصرف لبنان ٧٤, ٠ في المئة من مجموع الدين في حين بلغت الفائدة الحقيقية أعلى معدل لها على الإطلاق (٣٨ في المئة في شهر أيلول، و٢٥ في المئة كمعدل سنوي). لكن في فترات لاحقة ارتفعت حصة المصرف من السندات في الوقت الذي انخفضت فيه الفوائد وتوافرت فيه السيولة.

أغفلت إدارة الدين العام أيضاً، خلق أدوات قصيرة الأجل (يوم، أسبوع، شهر..) تزيد من مرونة الدين العام وتكفل التعامل مع الضغوطات في السوق النقدية بكلفة محدودة. كما أنها تأخرت في إعادة هيكلة الدين العام وزيادة آجاله للتقليل من خطر تعرض الخزينة العامة لأزمة سيولة (بقي المعدل المثقل للآجال أقل من ٢٤ شهراً حتى عام ٢٠٠٠)، ويؤخذ على إدارة الدين أيضاً أنها لم تفسح في المجال أمام زيادة الاكتتابات من قبل الجمهور مراعاة لمصالح القطاع المصرفي. مع العلم أن هذه الاكتتابات خالية من الآثار التضخمية، خلافاً لاكتتابات المصارف التجارية ومصرف لبنان.

ثالثاً: المحاور الأساسية لتجاوز الأزمة

أظهر البرنامج الاقتصادي المقدم إلى مؤتمر "باريس٣"، إصراراً على المقاربة التقليدية للأزمة، مع أن أمام الحكومة خيارات أخرى تتوافق مع مصالح وحاجات أغلب اللبنانيين. ويلاحظ أن انقسام اللبنانيين حول المقترحات "الإصلاحية" جاء مطابقاً إلى حد كبير لخطوط الانقسام السياسي والإستراتيجي، ولعلنا نقترب من اللحظة التي يصبح فيها الاستقطاب السياسي متمحوراً حول نهجين: يجمع الأول بين رفض مشروع الشرق الأوسط الجديد من جهة، والدعوة إلى إصلاح النظام السياسي وتبني رؤية إجتماعية لدور الدولة من جهة ثانية، بينما يسلك الثاني طريقاً يربط بين العلاقة المميزة بالغرب والليبرالية المغرقة.

يفترض بالدولة أن تكون في آن معاً دولة المحافظة على الحريات الاقتصادية وفي الوقت نفسه دولة تنموية مهمتها المساعدة على تحسين الموقع التنافسي للبنان في السوق العالمي، ودولة رعاية تعمل على التقريب بين نقطتي التوازن الاقتصادي والاجتماعي

ولو أعدنا تركيب الصورة الأصلية للورقة الحكومية واعتمدنا على إجراءاتها القابلة للتنفيذ وشروحاتها الممهدة لتوصياتها العملية، لوجدنا أنها:

– تعيد النظر على نحو مستهجن بأسباب الأزمة المزمنة فتضخم عوامل ثانوية ومتأخرة كحرب تموز، وتغفل أسباباً جوهرية من بينها: سياسة فوائد غير منضبطة والهدر الاستثماري وخصوصاً في قطاعي الكهرباء والطرق، وقد أظهرت عمليات إعادة بناء بعض الجسور التي دمرها العدوان أن كلفة تشييدها في التسعينات تساوي من ٥ إلى ٦ أضعاف الكلفة الفعلية.

– التمهيد للانتقال من اقتصاد يعتمد على التدفقات الآتية من الخارج إلى اقتصاد يعتمد على الإعانات والمساعدات، ويحتاج إلى تدخل دولي مستمر.

– الإصرار على إتباع المقاربة المالية – النقدية التي أثبتت فشلها وعقمها في التعامل مع الأزمة، بدلاً من المقاربة الاقتصادية – المالية التي تقوم على تراتبية جديدة للأهداف. والمؤسف أنّ البرنامج يتضمن تحت دعوى الإصلاح محاولة واضحة للخروج من التسوية الضمنية التي سادت بعد الحرب، والتي ضمنت الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي، من دون أن يتزامن ذلك مع تعزيز قنوات إعادة التوزيع، وهذا مرتبط بالوهم الذي وقع فيه البعض أنّ بالامكان الإفادة من التطورات للاستحواذ على القرارين السياسي والاقتصادي في الوقت نفسه، في ما المعوّل عليه هو الانتقال إلى شراكة شاملة وعلى جميع الصعد.

رابعاً: من التشخيص إلى الحل

استناداً إلى التشخيص آنف الذكر لمحركات الأزمة وأسبابها نعرض المحاور الأساسية التي تساعد على تخطي الأزمة:

١- إعادة تحديد دور الدولة في إطار رؤية لتطوير النظام وتوسيع قاعدته

الهدف من ذلك هو أن يصبح أداء الدولة أكثر كفاءة وفاعلية وعدالة، وان يتم تعريض خيارات

لبنان الاقتصادية لرقابة وتأثيرات العملية السياسية، إذ من شأنه إزالة العوائق التي تمنع التصحيح التلقائي والمبكر للسياسات الخاطئة، وتعزيز حضور الفئات ذات التمثيل السياسي والاجتماعي في آلية اتخاذ القرار الاقتصادي، كما أنها تسمح بقيام تزامن بين التنمية والنمو وبينهما معاً وبين الاستقرار والتوازن.

يفترض بالدولة بناء على ما تقدم، أن تكون في آن معاً دولة المحافظة على الحريات الاقتصادية وفي الوقت نفسه دولة تنموية مهمتها المساعدة على تحسين الموقع التنافسي للبنان في السوق العالمي، ودولة رعاية تعمل على التقريب بين نقطتي التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ونشير إلى أن مهمة الدولة تكاد تنحصر اليوم في ثلاثة أهداف فقط، هي: تجديد الديون، وتقليص عجز الخزينة، والمحافظة على تدفقات نقدية من الخارج تكفي لسد عجز حساب المعاملات الجارية وتكوين احتياطات نقدية تكفل استقرار سوق الصرف، أي أن السياسات المعتمدة تتعامل مع النتائج المالية والنقدية لا مع الأسباب الاقتصادية. والتعديل المطلوب هو التعديل الذي يساعد لبنان على الانتقال من اقتصاد يعتمد على التدفقات لتمويل الاستهلاك وتغطية فجوة الادخار السالب في القطاعين العام والخاص، إلى اقتصاد منافس ومنتج. وذلك من خلال محطات رئيسية، أبرزها:

أ- تطبيق سياسة صناعية طموحة تهدف إلى زيادة طاقة الاقتصاد المحلي على استيعاب اليد العاملة الشابة الوافدة إلى سوق العمل، وتعديل الخلل في الميزان التجاري. ومن الاجراءات التي تتطلب تدخل الدولة، معالجة العوائق التي تقف في وجه الدخول إلى أسواق التصدير ومنها: أسعار غير منافسة، بيروقراطية الإدارة، الحماية الخارجية...الخ، ومعالجة العوامل المحبطة للإنتاجية وأبرزها: ارتفاع كلفة الطاقة ما بين ضعفي و٥ أضعاف كلفتها في البلدان المجاورة، والإنتاج بطاقة متدنية، والفساد[١٧]،... وكذلك هو الحال بالنسبة إلى تأهيل الموارد البشرية، ودعم الاستثمار الصناعي، وتأميم مخاطره[١٨].

ب- تأمين موارد كافية للنهوض بالقطاع الزراعي، ودفعة نحو تخصص يضمن له المنافسة الاقليمية في ضوء التغير في هيكل الطلب العالمي، ويمكن الإفادة في هذا الصدد من إستراتيجية التنمية الزراعية (٢٠٠٥-٢٠٠٩) التي أعدتها وزارة الزراعة عام ٢٠٠٤. على أن يجري فوراً زيادة حصة الزراعة من الموازنة الحكومية، لتوازي على الأقل مثيلاتها في دول المنطقة، واستخدام جزء من أموال "باريس ٣" في دعم الاستثمارات الزراعية.

ج- تحسين تنافسية الخدمات التي كان لبنان رائداً فيها قبل الحرب، ومن أهمها الصحة والتعليم، والعمل على تطوير الصناعة المصرفية التي تأثرت سلباً نتيجة اعتمادها المفرط على الإيرادات المتأتية من سندات الخزينة (يقدر معدل الإيرادات من السندات إلى مجموع الإيرادات المصرفية نحو ٤٥ في المئة في الفترة بين ١٩٩٢-٢٠٠٠).

د- إتباع سياسات طويلة الأمد لتحفيز الادخار المحلي، من أجل توفير تمويل مستمر للنمو

(١٧) هناك العديد من التدابير والبرامج المساعدة على تطوير الصناعة وردت في برنامج وزارة الصناعة اللبنانية، الذي أعده وزير الصناعة الراحل بيار الجميل تحت عنوان: صناعة لشباب لبنان ٢٠١٠، والذي أعد في آب/ أغسطس ٢٠٠٥، لكن الحكومة لم تتبنّه حتى الآن.

(١٨) مزيد من التفصيل: البير داغر، البرنامج البديل عن "الرؤية الاقتصادية للحكومة،" بيروت، ندوة المأزق الاقتصادي، نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ .

والتنمية بتكلفة مقبولة مالياً واقتصادياً.

٢- رؤية معدلة للمزايا التنافسية للبنان

إن اعتماد رؤية معدلة للمزايا التنافسية للبنان، يزيد من كفاءة تخصيص الموارد ويمهد لدور انتقالي يتم خلاله التركيز على السياسات والتوجهات التالية:

أ- السيطرة على تكاليف الإنتاج: يعاني الاقتصاد اللبناني لأسباب باتت معروفة من ارتفاع في التكاليف وانحرافات في الأسعار النسبية وخصوصاً في القطاع العقاري، وذلك على نحو عطل المزايا التنافسية للبلد، وأثر سلباً على استخدام الموارد المادية والبشرية.

ب- خلق المزايا: وذلك من خلال التدخّل المنظّم والمؤقت لتنمية مقومات المنافسة في مجالات مختارة، تضمن نمواً مستقراً ومستداماً. ويساعد على خلق المزايا سلة من الإجراءات والتدابير المتكاملة، التي تتضمن تشريعات وإعفاءات ودعماً مؤقتاً مباشراً وغير مباشر، ناهيك عن الاستثمارات العامة والخاصة التي يساهم تكثيفها في قطاع معيّن في تحسين موقعه التنافسي مقابلة بالقطاعات الأخرى.

ج- تعميم المزايا: يتمتّع لبنان بخصائص يصلح استخدامها في المنافسة الإقليمية، لكن استغلالها ينحصر عموماً بمناطق محددة ولاسيما في المنطقة المركزية. إنّ توسيع نطاق استثمار المزايا يستفيد من اتخاذ خطوات منها:

يساعد على تعميم المزايا تنويع الخدمات والمنتوجات في القطاعات القادرة على المنافسة الإقليمية، فشمول الخدمات السياحية على السياحة الشعبية والتراثية والبيئية سيدخل مناطق جديدة إلى الخريطة السياحية

- إعادة توزيع التجهيزات العامة والوظائف.
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير.
- شبكة مواصلات ذات مردود انتاجي.

كما يساعد على تعميم المزايا تنويع الخدمات والمنتوجات في القطاعات القادرة على المنافسة الإقليمية، فشمول الخدمات السياحية على السياحة الشعبية والتراثية والبيئية سيدخل مناطق جديدة إلى الخريطة السياحية (مثلاً: البقاع الغربي وإقليم التفاح للسياحة الشعبية، صور وبعلبك وجبيل للسياحة التراثية والتاريخية...)، وتطوير الخدمات المصرفية لتغطي أنواعاً جديدة من الإستثمارات سيعمم الإفادة من ميزة توفّر فائض من الرساميل في القطاع المصرفي..

د- إنّ تحديد المزايا التنافسية على نحو ملائم للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية يستدعي:

- تنمية الخصائص التنافسية على أساس مزدوج داخلي وخارجي، بحيث يكون الطلب المحلي عامل جذب للطلب الاقليمي، وحينها يصبح بالإمكان تحويل العرض الفائض في القطاعات التي تتضخم بفعل انحرافات الأسعار، نحو تلبية الطلب الخارجي (مثلاً الصحة والتعليم)، ومعالجة قصور الطلب الداخلي على منتوجات قطاعات تتوفّر لها مقومات المنافسة عبر الدعم الموجه (الزراعة، الصناعة).

– إعادة تقويم الموارد الفعلية المتاحة من أجل تحديد أكثر دقة ومسؤولية لمجالات المنافسة المربحة للبنان، والتركيز على أنشطة أقل تعرضاً لضغوطات الأزمة.

ويمكن تصنيف المجالات التي يمكن للبنان المنافسة فيها على النحو التالي:

(١) مجالات ذات مردود فوري أو في المدى القصير ولا تتطلب استثمارات كبرى؛ وهي:

– توظيف الأموال وتسويق الأوراق المالية: نظراً إلى توافر تدفقات نقدية شبه دائمة، ولتجربة لبنان الناجحة في تسويق إصدارات الدين العام الكبيرة في الأسواق الدولية.

– الاتصالات. حيث يمكن استثمار الخبرات الوطنية المتراكمة على المستوى الإقليمي.

– السياحة الثقافية والدينية. لدى لبنان رصيد غير مستثمر من المواقع الدينية التاريخية.

(٢) مجالات تعليمية مختارة ترتبط خصوصاً بوفرة متقني لغات أجنبية عدة، وهذا يرشّح لبنان أن يكون مركزاً إقليمياً للجامعات والمعاهد العالمية التي تود التوجّه إلى العالم العربي.

(٣) مجالات ذات مردود اقتصادي يظهر في الأمد المتوسط والطويل ويتطلّب بعضها استثمارات كبرى ودعماً بأدوات مختارة، ومن أهمها:

– الزراعات التي تلبي الطلب الواسع المحلّي والإقليمي.

– الصناعات الموجّهة للاستهلاك الشعبي.

– الصحة والتعليم.

– تكنولوجيا المعلومات التي تتطلب استثمارات حكومية تأسيسية واستثمارات خاصة لإكسابها ميزة تنافسية.

٣- اعتماد سياسات اجتماعية شاملة

اعتماد سياسات اجتماعية فعّالة لا تتعامل فقط مع "جيوب الفقر" كما هو أمر البرنامج الذي أعدته مؤخراً وزارة الشؤون الاجتماعية، بل تسعى لتنفيذ برامج شاملة تقوم على:

– توسيع نطاق شبكات الحماية الاجتماعية لتشمل الشرائح كافة، مع العلم أن نحو ٥٨ في المئة من اللبنانيين المقيمين غير مشمولين بأية تأمينات.

– إصلاح وتطوير أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية، لتقوم في آن معاً على الرسملة وإعادة التوزيع.

– حماية المدخرات التقاعدية وغير التقاعدية من التأثر بنتائج الأزمة المالية. نشير هنا إلى أن الجزء الأكبر من أموال فرع نهاية الخدمة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وما يزيد على ثلث الودائع المصرفية، هي موظفة في سندات الخزينة ذات المخاطر العالية.

– إعادة النظر بتجميد الأجور الذي أدى إلى تقليص حصة الأجور من القيمة المضافة في القطاع العام و القطاعات الإنتاجية لمصلحة الفوائد والأرباح.

– مراجعة قوانين العمل، ودراسة إمكانية تطبيق نظام تأمين البطالة.

– توجيه رعاية خاصة للمناطق الأدنى في سلم التنمية المادية والاجتماعية والبشرية، والتي جرى تحديدها في خارطة أوضاع المعيشة.

– التعامل مع الأسباب العميقة لسوء توزيع المداخيل.

– تطبيق سياسة تنمية بشرية تركز على معالجة مشكلة تدني المهارات، وضعف ارتباط جهاز التعليم الرسمي بحاجات سوق العمل.

وقد عدّ البنك الدولي أن الأولويات الاجتماعية التي ينبغي أن يركز لبنان عليها، هي: إعادة توجيه الإنفاق العام في القطاع الصحي، بحيث تصل التقديمات إلى أغلب اللبنانيين وخصوصاً للفئات الهشة، والعمل على تحسين مخرجات النظام التعليمي وتوزيعها على نحو عادل أكثر، وتوفير إمكانية الوصول الشامل Universal Access للتعليم الأساسي[١٩]. (أي تطبيق إلزامية ومجانية التعليم في هذه المرحلة).

٤– إطلاق المنافسة ومكافحة الاحتكار

يغلب الطابع الاحتكاري على النشاط الاقتصادي، نتيجة أسباب عدة، منها: الإمتيازات الموروثة منذ الحرب العالمية الثانية، تقديم الدولة اللبنانية الحماية للاحتكارات على خلاف ما هو معمول به في شتى أرجاء العالم، ضيق السوق اللبنانية، والشروع بعمليات خصخصة لم تترافق مع سياسات تحرير اقتصادي. ومن أهم الأسواق التي تعاني من الاحتكار في لبنان: السوق المالي وسوق الدواء وسوق المشتقات النفطية وسوق مدخلات البناء[٢٠]. وتبين دراسة أعدت بناء على طلب وزير الاقتصاد والتجارة تمهيداً لوضع قانون المنافسة، أن الأسواق في لبنان هي غير تنافسية إلى حد كبير، وأن السلوك الاحتكاري واحتكار القلة هما السائدان فيها[٢١]. ويعود السبب بحسب الدراسة نفسها إلى الحواجز المصطنعة والتدابير القانونية والوكالات الحصرية والحماية الدائمة.

الأسواق في لبنان هي غير تنافسية إلى حد كبير، والسلوك الاحتكاري واحتكار القلة هما السائدان فيها ويعود السبب إلى الحواجز المصطنعة والتدابير القانونية والوكالات الحصرية والحماية الدائمة

ويظهر تطبيق معيار GINI على الزراعة وجود تركز شديد مقداره ٦٩ في المئة، فيما يبين معيار CR3 الذي يقيس قيم التركز للمؤسسات الثلاث الكبرى، أن ٥٨ في المئة من الأسواق هي أسواق احتكارية. وبحسب الدراسة نفسها هناك تفاوت كبير في ٧ قطاعات، بين العدد الأدنى الفعال MES[٢٢] وعدد المؤسسات الفعلي، (تستوعب صناعة معالجة وتلبيس المعادن الصناعية والهندسة الميكانيكية مثلاً ٩٢ مؤسسة في ما هناك ٣ مؤسسات فقط، وفي قطاع المنتوجات الزراعية – الكيماوية هناك إمكانية لاستيعاب ٢٤ مؤسسة في مقابل ٥ عاملة...).

إن من أهم بنود الإصلاح هو وضع قانون المنافسة موضع التطبيق وإلغاء جميع التشريعات المعززة للاحتكار.

---

(١٩) Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region "Lebanon Economic and Social Assessment from Recovery to Sustainable Growth," *World Bank*, January 20, 2007, p. 8-10.

(٢٠) لمزيد من التفصيل انظر: غالب أبو مصلح، **أزمة الاقتصاد اللبناني الواقع والحلول** (بيروت: دار الحمراء، ٢٠٠٧)، ص ٦٦–٧٨ .

(٢١) لمزيد من التفصيل انظر: نسناس، **نهوض لبنان**، ص ١٩٣–٢٠٢ .

(٢٢) يتم تحديد العدد الأدنى الفعال MES بقسمة حجم السوق على الحد الأدنى لحجم المؤسسة الذي يضمن لها من وفورات الحجم الكبير.

٥- سياسات الخصخصة

هناك منطقان يتجاذبان مسألة الخصخصة في لبنان، الأول يعدها إضافة أيديولوجية لا بد منها للإنتقال بالليبرالية الاقتصادية في لبنان من طور إلى آخر، والثاني يراها بديلاً من بين بدائل، وسياسة قطاعية يمكن اعتمادها أو التخلي عنها بحسب تغير الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

استفاد المنطق الأول من أزمة الدين العام ليضيف إلى جعبة مبرراته ذريعة عملية، هي إطفاء جزء من هذا الدين، وبالنظر إلى فشل برامج الاستثمار العام في تطوير البنى الأساسية على النحو المأمول، بات بوسع أيديولوجيو الخصخصة الكثر تكريس مقولة عجز القطاع العام عن إدارة مرافق انتاجية. أما المنطق الآخر فقد استفاد بدوره من فشل القطاع الخاص في تقديم تجربة رائدة في ميدان الهاتف الخلوي، ليؤكد على حق المواطنين الذين عانوا من تدهور معيشي بالحصول على الخدمات الحيوية بأثمان عادلة.

إن من أهم بنود الإصلاح هو وضع قانون المنافسة موضع التطبيق وإلغاء جميع التشريعات المعززة للاحتكار

وكما هو واضح، لا نزال بحاجة في لبنان إلى حوار وطني معمق، يتجاوز المسائل الأولية والمبدئية، ليناقش سياسات الخصخصة وحدودها وآلياتها والأسس التشريعية والإدارية التي أوجدتها (قانون تنظيم قطاع الاتصالات، تنظيم قطاع الكهرباء، المجلس الأعلى للخصخصة...)، والشروط التي تكفل سلامة إجراءاتها.

هنا لابد من التمييز ما بين عمليتين مختلفتين، هما: التحرير Liberalizing والخصخصة Privatization . ففي كثير من الأحيان لا يترافق تملك أو إدارة القطاع الخاص لمرفق معين مع تحرير سوق الخدمات التي ينتجها (مثلاً: الخلوي في لبنان)، وفي أحيان أخرى يكون المرفق في موضع احتكار طبيعي (حيث يفترض بلوغ اقتصادات الحجم وجود مؤسسة واحدة في القطاع). وتظهر بيانات منطقة MENA عن قطاع الاتصالات وجود علاقة بين مستوى الاختراق Penetrationوأسعار الخدمات من جهة، وبين تحرير أو عدم تحرير القطاع من جهة ثانية، من دون أي تأثير يذكر للجهة التي تتملك القطاع. ففي لبنان بقي مستوى الاختراق في قطاع الخلوي عند مستويات منخفضة نسبياً (وصلت النسبة إلى ٢٧,٥ في المئة عام ٢٠٠٦) من دون أي تأثير يذكر لاسترداد الدولة للقطاع عام ٢٠٠٣، في حين يصل المعدل في الدول المماثلة للبنان من ناحية الدخل الفردي، إلى ما يزيد عن ٦٠ في المئة[٢٣]. والمعلوم أن جدوى تحرير القطاع تبدأ حين يتخطى الاختراق ٤٠ في المئة.

إن اتباع استراتيجية خصخصة كفوءة ومتوازنة تتطلب:

– التمييز بين قطاعات حيوية ينبغي أن تظل بيد الدولة، أو أن تظل الدولة شريكاً مقرراً فيها (الكهرباء، المياه...)، وقطاعات يمكن خصخصتها لكن على أسس مدروسة بعناية وفي ظل شروط محددة ويفضل أن تبقى مساهمات للدولة (الاتصالات)، وقطاعات تجارية يتوقف

(٢٣) Kamal Shehadi, *The Case for Liberalizing Telecommunication in Lebanon* (Beirut: Connexus consulting, 2007).

أمر التخلي عنها على شروط البيع (الكازينو، الميدل إيست..).

– التعامل مع مسألة الخصخصة من منظور قطاعي، وليس في إطار سلة شاملة، وضمان مراعاتها الشروط الاجتماعية والاقتصادية لأسعار الخدمات وطرائق تقديمها.

– إجراءات شفافة لتقويم القطاع Valuation وتنفيذ إجراءات البيع والرقابة اللاحقة على القطاعات بعد نقل ملكيتها أو إدارتها، وهذا ما يفترض وجود إدارة عامة نزيهة وفعّالة.

– تحرير القطاع قبل بيعه، بحيث لا يتحول الاحتكار العام إلى احتكار خاص.

– تحقق الجدوى المالية للخصخصة بحيث تنال الخزينة مردوداً مجزياً يزيد على الإيرادات الفائتة ويوازي القيمة المقدرة للمرفق المراد خصخصته. وعلى هذا الأساس ينبغي أن لا يقل مردود بيع رخصتي الخلوي عن ١٥ مليار دولار (آخذاً في الحسبان أن الإيرادات السنوية الصافية التي تلقتها الخزينة عام ٢٠٠٦ بلغت نحو ٩٨٠ مليون دولار)، في ما يتراوح مردود بيع القطاعات الأخرى ومن بينها الميدل إيست بين ٢ و٢,٥ مليار دولار.

– اعتماد خيار الخصخصة الجماهيرية ما أمكن.

٦- استيعاب أزمة المالية العامة

لا يمكن احتواء أزمة المالية بإجراءات تقنية – محاسبية فقط، بل بإصلاحات جريئة مدعومة بتوافق سياسي، فتكون إجراءات التصحيح المالي جزءاً من برنامج شامل للنهوض.

أ– ومن المفترض أن تتقيد سياسات التصحيح المالي بالأمور التالية:

– توزيع عادل لأعباء الخروج من الأزمة، بحيث يتناسب العبء مع قدرة الشرائح المعنية على تحمله، ومع مقدار استفادتها أو تضررها من إعادة التوزيع الناشئة عن تمويل الخزينة.

– مشاركة جميع الأطراف والقطاعات في إنتاج المخرج الملائم والاستعداد لتحمل تكاليفه، وخصوصاً الأطراف الدائنة الرئيسية.

– الانسجام والتكامل بين أهداف سياسات النمو وبرامج التنمية من ناحية، وأهداف السياستين المالية و النقدية من ناحية ثانية، لئلا تطيح إحداهما بالأخرى.

– تنمية المدخرات المحلية لإيقاف الانزلاق الراهن نحو مزيد من الاعتماد على التمويل الخارجي للاقتصاد ككل.

ب– ومن الإجراءات المالية والنقدية التي ينبغي اعتمادها لتخفيض كلفة الدين العام:

لا نزال بحاجة في لبنان إلى حوار وطني معمق، يتجاوز المسائل الأولية والمبدئية، ليناقش سياسات الخصخصة وحدودها وآلياتها والأسس التشريعية والإدارية التي أوجدتها والشروط التي تكفل سلامة إجراءاتها

– إصلاح النظام الضريبي بحيث تتوازن حصيلتي الضرائب المباشرة وغير المباشرة. الأمر الذي يمنح الخزينة واردات إضافية ويرفع الاقتطاع الضريبي إلى المعدلات المسجلة في الدول متوسطة الدخل، وذلك من دون إرهاق الطبقات الشعبية.

– التوافق مع القطاع المصرفي لتخفيض (مؤقت أو دائم) للفوائد على السندات، لتساوي تقريباً المعدلات العالمية، ويسمح بتطبيق هذه التوصية وجود فائض سيولة لدى القطاع، وارتفاع

ربحيته وزيادة معظم المصارف رساميلها تلبية لمعايير "بازل ٢". ولن يخشى هروب الودائع نشير إلى أن التجربة بيّنت ضعف الترابط بين تدفق الودائع ومستوى الفائدة.

– إدارة محفظة سندات خزينة مصرف لبنان على نحو يسمح بتخفيض تكلفتها تدريجاً وتصفيتها لاحقاً.

– استرداد محفظة سندات الخزينة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتوظيف أموال فرع نهاية الخدمة في محافظ دولية مأمونة.

– اعتماد سياسة نقدية لا تهدف إلى امتصاص السيولة ولجم التضخم فقط، بل إلى تحقيق الأهداف النهائية وخصوصاً النمو والاستقرار أيضاً.

– معالجة مشكلة التدفقات النقدية من الخارج التي تستخدم على نحو رئيسي في تمويل الاستهلاك، الأمر الذي يؤثر على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج و يرفع الطلب على السلع الأجنبية. ولامتصاص أثر التدفقات، ينبغي تعزيز قروض الاستثمار وزيادة حصة قطاعات الانتاج وخصوصاً الانتاج السلعي من التسليفات، وتوظيف قسم أكبر من موجودات المصارف في الأسواق المالية الدولية.

إن رزمة الإجراءات آنفة الذكر، وغيرها مما تكرر اقتراحه في أكثر من برنامج، ستؤدي إلى خفض تدريجي في خدمة الدين العام، على أن يتم ذلك في إطار توافق وطني وبعيداً عن التدخلات غير الملائمة للبيروقراطية الدولية.



هرمن ثيل (*)

إنشاء سلام دائم في المجتمعات المنقسمة: الخيارات المتاحة لتصميم نظام انتخابي في لبنان

مقدمة

يختبر العديد من البلدان عدّة صراعات. يجري حلّ بعضها بصورة نهائية في بعض الأماكن، بينما تعود وتندلع مراراً عديدة في أماكن أخرى. وغالباً لا ينتهي هذا الصراع بعد فوز ساحق لحزب ما، بل حين تجتمع جميع الأطراف المتخاصمة حول طاولة الحوار. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يؤدي التشاور إلى تسوية وإلى سلام دائم ونهائي. أما في أحيان أخرى، فمن الممكن أن تبقى أسباب الصراع الرئيسية معلّقة وبالتالي يبقى العديد من المسائل بحاجة إلى أن يُعد التشاور فيها في مرحلة لاحقة وأحياناً بعد مرور أعوام على تاريخ التسوية الأساسية.

وغالباً ما تكمن إحدى المشاكل في الأسئلة التي تطرح حول طاولة الحوار: كيف سنحكم وطننا من الآن وصاعداً؟ من سيتولى السلطة ومن لن يتولاها؟ هل بإمكاننا أن ننشىء مؤسسات حكومية بمقدورها فض النزاع الذي يعصف بالمجتمع. أم أننا سنعود بعد مرور أشهر أو أعوام إلى طاولة الحوار لإعادة التشاور في مشاكلنا انطلاقاً من نقطة الصفر؟

ويتحلّى المحللون المتخصصون في دراسة المؤسسات الديمقراطية بنظرة تفاؤلية. إذ يعتقدون أنه بإمكانهم أن يتفادوا اندلاع أي صراع إذا وجدوا الصيغة الصحيحة لإيصال الأشخاص المناسبين إلى السلطة وتشجيعهم على حلّ مشكلاتهم بالوسائل الدستورية. وفي إطار وضع حدّ للصراعات والحروب الأهلية داخل البلدان، قام المحللون المتخصصون السياسيون بالتفكير في إيجاد حلّ دائم للأزمات بواسطة الآليات الانتخابية.

ولا يشمل الإصلاح فقط الدول التي تحاول أن تضع حداً لأعوام عديدة من الصراع العنيف، إذ غالباً ما تعيد بعض الدول الديمقراطية التي عرفت سنوات طويلة من السلام، النظر في الآلية التي تجري فيها الانتخابات. وفي العقود الماضية، قامت كل من أستراليا وكندا ونيوزيلندا بإصلاح أنظمتها الانتخابية وبتعديل طريقة إجراء الانتخابات. وتجري حالياً حملات قوية تطالب بإجراء مثل هكذا إصلاحات في كل من الولايات المتحدة

(*) مدير مكتب لبنان – المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES).

وبريطانيا. ومن علامات الديمقراطية السليمة أن يتحلى المجتمع بنظرة نقدية تجاه مؤسساته ومدى تمثيلها له.

ويمثّل الإصلاح الانتخابي مشكلة أساسية في لبنان. وبعد مناقشة مستفيضة دارت حول القانون الانتخابي قبل انتخابات ٢٠٠٥ البرلمانية، قام رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بتعيين لجنة لتعديل قانون الانتخابات اللبناني برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس، وطلب منها أن تصوغ مسودة قانون جديد للانتخابات. وحصلت هذه اللجنة على ١٢١ اقتراحاً من قطاعات عديدة في المجتمع الأمر الذي يشير إلى أهمية هذه المسألة(١).

وتمثّل مسودة القانون التي قدّمتها اللجنة، الاقتراح الأكثر جدية المقدم حتى الآن على الطاولة اللبنانية، كما تتمتع بنسبة كبيرة من الشرعية نظراً إلى المراحل التي مرّت بها مسودة القانون هذه. لا تهدف هذه الدراسة إلى تقويم مسودة القانون. لكنها تهدف إلى مناقشة الأبحاث الحديثة التي أجراها باحثون يركّزون على المجتمعات المنقسمة بعمق وإلى تقديم بعض الاقتراحات في هذا الإطار من أجل وضع قوانين انتخابية في لبنان، مع الأخذ في الحسبان اقتراح لجنة تعديل القانون الانتخابي وإمكانية تقويمه.

أولاً: التطورات الحديثة في لبنان

يختبر لبنان أزمة حكومية جديدة، يشكّك حزب الله وحلفاؤه بشرعية حكومة فؤاد السنيورة. ويطالبون بحق النقض داخل جلسات الحكومة، فضلاً عن دعوتهم إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة بموجب قانون الانتخابات الجديد. ويخشى العديد من المحللين الذين يتابعون السياسة اللبنانية من إمكانية كبيرة لاندلاع حرب أهلية جديدة في لبنان. واستخدم روبرت فيسك Robert Fisk وهو صحافي حصل على عدّة جوائز وأمضى معظم حياته يتابع الصراعات وقد جسّد على نحو رائع خبراته في كتابه الأخير بعنوان **الحرب من أجل الحضارة**(٢)، غرائزه الصحافية عندما أخذ في الحسبان عملية اغتيال الوزير بيار الجميّل والتباعد الحاصل بين الحكومة من جهة وحزب الله وحلفاؤه من جهة أخرى، متسائلاً ما إذا سيؤدي هذا إلى اندلاع حرب أهلية جديدة في لبنان. وقد حلّل الفريق الدولي للأزمات (ICG) الحالة في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ واستنتج أن لبنان هو "على وشك الإنهيار".

وأثارت كل من خطورة الوضع الراهن والمناشدات الداعية إلى الحصول على حق النقض على المستوى الحكومي وقانون انتخابي جديد، بعض الأسئلة الأساسية التي تثير اهتمام المحللين السياسيين الذين يدرسون المجتمعات المنقسمة بعمق: هل بمقدورنا صوغ نظام انتخابي يؤمن تمثيلاً صحيحاً وحكومةً تضمن سلاماً دائماً؟ وسأعرض أفكاراً من بعض الأبحاث الحديثة التي تناولت هذا الموضوع، لربما تؤخذ في الحسبان حين يناقش مشروع قانون انتخابي جديد للبنان.

(١) Paul Salem, "Electoral Law Reform in Lebanon: The Experience and Recommendations of the National Commission," *Arab Reform Brief*, no. 10 (July 2006).

(٢) Robert Fisk, "Civil War in Lebanon," *The Independent*, 22/11/2006.

ثانياً: التسويات الدائمة

عمل المحلّل السياسي تيموثي سيسك Timothy Sisk على مسألة، ما إذا كانت التسويات المؤسساتية بإمكانها أن تضع حداً نهائياً للصراع في المجتمع. ويرى أن الهدف هو التوصل إلى "قوانين وأنظمة بإمكانها أن تنظّم اختلافاتهم سلمياً في البرلمان عوض اللجوء إلى العنف في الشارع"[٣]. وبإمكان المرء أن يزعم بأنه جرى التوصل إلى تسوية نهائية عندما ينجح المجتمع في حلّ صراعاته بصورة سلمية من خلال حكم المؤسسات لفترة طويلة من الوقت. ومن جهة أخرى، تعد التسوية قد فشلت في حال برز العنف مجدداً.

وتضمنت عدّة اتفاقات تسوية لإنهاء صراع عنيف نوعاً من الاتفاق على تقاسم السلطة. وغالباً ما تضمن الاتفاقات التمثيل وحق النقض المتبادل بين جميع الأفرقاء الذين تشملهم التسوية. وتعرف "مقاربة بناء الاتفاق التدريجي" Group Building Block Approach، بالمقاربة التوافقية وتملك العناصر المفاتيح لتأمين حق النقض للأقليات والتحالف الكبير مع الحكومات والتوزيع النسبي في جميع ميادين القطاع العام"[٤].

بإمكان المرء أن يزعم بأنه جرى التوصل إلى تسوية نهائية عندما ينجح المجتمع في حلّ صراعاته بصورة سلمية من خلال حكم المؤسسات لفترة طويلة من الوقت. ومن جهة أخرى، تعد التسوية قد فشلت في حال برز العنف مجدداً

ويشير سيسك إلى "المقاربة الاندماجية" Integrative Approach التي تتعارض مع "مقاربة بناء الاتفاق التدريجي"[٥] Group Building Block Approach، من أجل التوصل إلى اتفاقات تقاسم السلطة. وتسعى المقاربة الاندماجية جدياً لتخطي الانقسامات في المجتمع وإلى بناء تحالفات سياسية متعددة الإثنيات وإلى إنشاء حوافز للقادة السياسيين من أجل الاعتدال وتفعيل دور الأقلية في اتخاذ القرارت. ويمثّل النظام الانتخابي أحد أهم الآليات لتأمين هذه الأمور.

ويحترس سيسك من الإشارة إلى المقاربة الأفضل "مقاربة بناء الاتفاق التدريجي"[٦] أو "المقاربة الاندماجية" والتي بإمكانها أن تؤمن تسوية دائمة لمجتمع منقسم. وتعكس الاختلافات الكبرى في المجتمعات والمتغيرات العديدة، صعوبة التوصل إلى استنتاج قاطع في هذا المجال. لكنه يؤكد أن اعتماد "مقاربة بناء الاتفاق التدريجي" من تقاسم السلطة غالباً ما يقدم حلولاً فورية تساهم في وضع حد لصراع عنيف، ولكن بإمكانه أن يتضمن عناصر من المحتمل أن تجدّد العنف. كما قال:

"... غالباً ما يؤدي حق النقض المتبادل حيث تتخذ القرارت بنسبة كبيرة من التوافق وبعد شبه اجماع، إلى استخدام "الابتزاز السياسي". ويركد الحكم وتنحرف صناعة السياسة عندما لا يتم

(٣) Timothy Sisk, "Power-Sharing after Civil War: Matching Problems to Solutions," in: John Darby and Roger Mac Ginty, ed., *Contemporary Peace Making: Conflict, Violence and Peace Processes* (New York and Hamphire: Palgrave Mac Millan, 2003), p. 140.

(٤) Ibid., p. 144.

(٥) Ibid., p. 145.

(٦) Ibid., p. 140.

التوصل إلى إجماع تام؛ والنتيجة هي "سلام بارد" حيث تتوقف الأحزاب عن استخدام العنف، دون البدء بعملية جدية للمصالحة. ويظهر الإحباط وتتصاعد التوترات ويتخلى فريق أو أكثر عن الاتفاقية وذلك عندما يؤدي تشارك السلطة إلى جمود سياسي، أي عدم القدرة على وضع أو تنفيذ سياسة بسبب عدم عقد اتفاق طويل الأمد. ولسوء الحظ بإمكان الحرب أن تندلع من جديد... وتمثّل حلول تشارك السلطة أداة جيدة للمرحلة الانتقالية ولكن تكمن النتيجة الأفضل على المدى الطويل في تأمين صورة أكثر سلاسة للديمقراطية، تسمح بإنشاء تحالفات طيّعة تضع حداً للانقسام الإثني"(٧).

وتضمنت عدّة اتفاقات تسوية لإنهاء صراع عنيف نوعاً من الاتفاق على تقاسم السلطة. وغالباً ما تضمن الاتفاقات التمثيل وحق النقض المتبادل بين جميع الأفرقاء الذين تشملهم التسوية

باختصار، يرى سيسك أن مقاربات "بناء الاتفاق التدريجي" هي الأفضل لتأمين حلّ فوري للصراع بينما تقدم المقاربات "الاندماجية" حلولاً أفضل على المدى الطويل. وفي حال أردت أن تنهي صراعاً ما، اضمن أن يكون كل فريق من الأفرقاء المتخاصمين ممثلاً، وأن يتمتع كل فريق بحق النقض حين تتخذ القرارات. لكن إذا أردت أن تحقق سلام دائم من الأفضل اعتماد وسائل ترغم ممثلي الأفرقاء على العمل سوياً من أجل تخطي الإنقسامات التي أدت إلى الصراع في بادىء الأمر.

ثالثاً: الحلول الاندماجية لتقاسم سياسي للسلطة

هل الحلول الاندماجية لتقاسم سياسي للسلطة هي الحلول الملائمة؟ للإجابة عن هذا السؤال، ركّز الباحث السياسي الأسترالي بنيامين ريللي(٨) Benjamin Reilly، أبحاثه على تحليل أمثلة اختبرت مثل هذه الحلول.

١- المقاربة الاندماجية

على المقاربة الاندماجية أن تقوم بثلاثة أمور: أولاً، أن تشجّع السياسيين على التواصل مع الناخبين الذين ينتمون إلى أحزاب مغايرة لحزبهم. ثانياً، أن تدفع جميع السياسيين من مختلف الأحزاب إلى أن يجتمعوا معاً بهدف الاتفاق والتعهّد بدعم بعضهم البعض الآخر على الصعيد الإنتخابي وحين يناقشون مسائل سياسية جوهرية. ثالثاً، أن تشجع نشوء أحزاب سياسية معتدلة أو تحالفات تضم أكبر عدد ممكن من ممثلين عن مختلف المجموعات.

نظر ريللي في بحثه الأخير(٩) إلى الآليات التي استخدمت لتخطي الانقسامات في مختلف المجتمعات. كما انتقد(١٠) العديد من الانتخابات التي جرت مؤخراً في بعض المجتمعات وفي مرحلة ما بعد الصراع والتي حظيت بدعم الأسرة الدولية، وحيث أدى الميل الكبير لإعتماد التمثيل

(٧) Benjamin Reilly, "Electoral Systems for Divided Societies," in: *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2005), p. 816.

(٨) Ibid.

(٩) Ibid., p. 814.

(١٠) Ibid., p. 815.

النسبي دون وضع حوافز تدفع إلى التعاون الطائفي، إلى بروز أحزاب سياسية قوية ذات قاعدة شعبية تنتمي الى جماعة واحدة. إضافة إلى العراق قدم العديد من الأمثلة منها ناميبيا (١٩٨٩) ونيكاراغوا (١٩٩٠) وكامبوديا (١٩٩٣) والموزمبيك (١٩٩٤) وليبيريا (١٩٩٧) وبوسنيا (١٩٩٦) وكوسوفو (٢٠٠١) وسيراليون (٢٠٠٢) ورواندا (٢٠٠٣). وأشار[١١] إلى أن العديد من هذه الانتخابات أتت نتيجة لتصويت حصل بصورة إحصاء إثني حيث اعتمد القادة السياسيين كلياً على دعم طوائفهم. فقد كانت لديهم حوافز صغيرة للتصرف باعتدال وحوافز كبيرة لتسليط الضوء على مدى حاجتهم إلى مناصريهم. ويشير ريللي إلى أن معظم الابتكارات المقدمة لتخطي هذا النوع من التقسيمات التي حدثت في العقود الحديثة قد أتت من الديمقراطيات الجديدة بدل أن تأتي من الديمقراطيات القديمة. وإنه من المفيد أن يلقي صانعو السياسة اللبنانية نظرةً على هذه الابتكارات وهم يقوّمون المحاولات الهادفة إلى إعادة صوغ قانون انتخابي جديد.

لكن إذا أردت أن تحقق سلام دائم من الأفضل اعتماد وسائل ترغم ممثلي الأفرقاء على العمل سوياً من أجل تخطي الإنقسامات التي أدت إلى الصراع في بادىء الأمر

٢- دور الأحزاب العابرة للتقسيمات العمودية

وتكمن إحدى الطرائق التي تهدف إلى تخطي الانقسامات في المجتمع وإلى إنشاء حركات وأحزاب سياسية بإمكانها أن تتخطى الانقسامات الإثنية والطائفية الجوهرية في المجتمعات التي تشهد صراعاً، في جعل مهمة إنشاء أحزاب طائفية وإثنية صعبة جداً[١٢]. وعلى الرغم من إمكانية منع نشوء أحزاب طائفية وإثنية فإنه من الشائع المطالبة بتأسيس أحزاب سياسية وتحالفات أو لوائح تخترق الإنقسامات الإثنية أو المناطقية. ويرى ريللي أن العديد من بلدان أميركا اللاتينية (كولومبيا والإكوادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهوندوراس والمكسيك والبيرو) وبعضاً من بلدان جنوب شرق آسيا (الفيليبين وتايلندا وأندونيسيا) حاولت تطبيق العديد من أنماط التمثيل القائمة على الدوائر المتقاطعة، وذلك من خلال الطلب من الأحزاب أن تضم مرشحين من مختلف المناطق كي يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات وبتقديم الطعون. ومن المفترض أن يشجّع إرغام الأحزاب السياسية أو اللوائح على تضمين مرشحين من مختلف المناطق، تجاوز التمثيل الإثني أو الطائفي كون الإثنيات والطوائف غالباً ما تكون مركزة في مناطق محددة. وتم تعزيز التمثيل الإثني المتمازج في سنغابور حين طُلب من كل حزب أو لائحة أن تضم إلى لوائحها عضواً واحداً على الأقل من الطائفة الأقلية المتوزعة في مختلف الدوائر الانتخابية في البلاد.

المقاربة الفوقية للإصلاح أي التشريع وسن القوانين قد يساهم في تفعيل وتعزيز وتقوية الأحزاب السياسية أو التحالفات بحيث تتمكن من تفعيل التعاون بين الفئات والجماعات[١٣]. ومن الممكن أن يتضمن هذا التشريع شرطاً أساسياً وهو ضرورة أن ينتمي جميع المرشحين إلى أحزاب أو لوائح شرعية ومسجلة، فضلاً عن ضرورة أن تمتلك جميع الأحزاب السياسية دستوراً وتسمح بإجراء منافسة داخلية لانتخاب القادة. كما من الممكن أن تتضمن اجراءات تمنع الممثلين المنتخبين

---

(١١) Ibid.

(١٢) Ibid., p. 819.

(١٣) Ibid., p. 821-822.

من الانتقال إلى حزب آخر بعد أن جرى انتخابهم، فضلاً عن التخلي عن مواقعهم في حال تخلّوا عن حزبهم لينضموا إلى حزب آخر. ومن الممكن أيضاً إرغام الأعضاء الذين تم انتخابهم على قاعدة حزبية، أن يقترعوا مع أحزابهم على المسائل الجوهرية. كما بامكان الحوافز المالية أن تستخدم من أجل دفع المرشحين إلى الترشّح على لوائح حزبية بدلاً من أن يترشحوا مستقلين.

٣- اعتماد اللائحة المغلقة ضمن نظام تمثيل نسبي

فضلاً عن ذلك، من الممكن أن يساهم اعتماد أنظمة انتخابية جديدة أو تغيير بعض أوجه الأنظمة الانتخابية، في تخطي الانقسامات في المجتمع. وفي هذا الإطار مثلاً من الممكن اعتماد اللائحة المغلقة بدلاً من اللائحة المفتوحة في أنظمة التمثيل النسبي، وذلك بغية تشجيع قيام مجموعات سياسية عابرة للإثنية. وقابل ريللي[١٤] بين بوسنيا وبين جنوب أفريقيا حيث فرض على الناخبين أن يختاروا لائحة بدلاً من أن يختاروا مرشحهم المفضل من كل لائحة. وفي بوسنيا، تركت حرية الاختيار للناخبين في انتقاء لائحة واختيار مرشحيهم المفضلين من كل لائحة. ويشير ريللي إلى أنه من الأسهل للمجموعات السياسية أن تتخطى التمثيل الإثني في حال اتفق الحزب على تأليف اللائحة كما هي الحال في جنوب أفريقيا. وفي حال كان يحق للناخبين أن يختاروا مرشحيهم المفضلين من اللوائح، لكانوا اختاروا على الأرجح المرشحين الذين ينتمون إلى طوائفهم، وبالتالي إلى عدم تشجيع التفاعل الطائفي بين مختلف الأحزاب.

٤- أنظمة الانتخابات التفضيلية

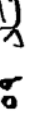
وتكمن طريقة أكثر خيالية لانشاء تعاون بين مختلف المجموعات ولتأمين سلوك معتدل بين السياسيين والمرشحين في استخدام "التصويت التنافسي" أو أنظمة الانتخابات "التفضيلية". ولطالما كانت أنظمة الانتخابات "التفضيلية" الأنظمة المفضّلة و"الأفضل" بالنسبة إلى المحللين والمنظرين السياسيين على خلاف صانعو السياسات المتحفظين حيال اعتماد مثل هكذا أنظمة وغالباً بحجة أنها "معقدة جداً كي يفهمها الناخبون".

وبالفعل فإن الأنظمة التفضيلية هي أكثر تعقيداً من أنظمة التمثيل النسبي، ولكن فلنتوقف قليلاً عند هذه الأنظمة. فمن الممكن أن تستخدم الأنظمة التفضيلية في الدوائر الفردية أو في الدوائر متعددة المقاعد. ويسمى النظام في مقاطعات الدائرة الفردية، "اقتراع تخييري" أما في المقاطعات المتعددة الأعضاء فيدعى "اقتراع فردي قابل للتجيير".

وتسمح أنظمة التصويت التفضيلي للناخبين بأن يصنفوا مرشحيهم. ففي حال تنافس ثلاثة مرشحين على مقعد واحد أو أكثر، فعلى الناخبين أن يشيروا إلى المرشح الذي يمثّل خيارهم الأول والمرشح الذي يمثّل خيارهم الثاني والمرشح الذي سيحرز في نظرهم المركز الثالث. يبدو هذا الأمر معقداً بالنسبة إلى الناخبين وذلك بدلاً من أن يختاروا مرشحيهم فقط. ولكن التجارب أظهرت وفي عدد كبير من الدول الديمقراطية (أستراليا وايرلندا وأستونيا وفيجي وغينيا الجديدة) أنه غالباً ما يقوم الناخبون بترتيب مرشحيهم بحسب الترتيب التفضيلي.

وتوزع المقاعد أولاً من خلال تحديد الكوتا أو نسبة الأصوات التي يحتاجها المرشح كي يتم

(١٤) Ibid., p. 819.



انتخابه في المركز الأول. ويفوز المرشح في الانتخابات في حال حاز على نسبة كافية من أصوات الاختيار الأول. ومن جهة أخرى، وفي حال لم يحصل أي مرشح على نسبة الأصوات اللازمة والمحددة في الكوتا، يجري استبعاده وتوزع الأصوات التي نالها كاختيار ثانٍ على سائر المرشحين. وتعد هذه الأصوات بمنزلة الخيار الأول. وسرعان ما توزع أصوات الاختيار الثاني على سائر المرشحين ما إن يحصل مرشح ما على نسبة كافية من الأصوات ليفوز في الانتخابات. وتستمر عملية إعادة توزيع المراكز إلى أن يتم شغر كل المناصب. وتكمن إحدى أهم الحجج الداعمة لمثل هكذا أنظمة في انها تهدئ من تصرفات المرشحين. كما يجب على المرشح أن يتوجه إلى مؤيدي المرشح المنافس لكسب أصواتهم كخيار ثاني، إلا في حال كان المرشح نفسه متأكد من أنه سيفوز بالاختيار الأول للناخبين. ومن المرجح أن يحتل المرشحون المعتدلون المراكز الثانية بدلاً من المرشحين المتطرفين.

وبهدف اختبار هذه الأفكار قام ريللي[١٥] بدراسة خمس حالات طبقت فيها أنظمة التصويت التفضيلي (ايرلندا الشمالية وأستونيا وأستراليا وفيجي وغينيا الجديدة). ويستنتج ريللي[١٦] مستنداً إلى براهين مستقاة من هذه الحالات، أنه من الممكن أن تساهم أنظمة التصويت التفضيلي في نشر التعاون بين مختلف الأفرقاء المتنافسة في حال صحّت وتوافرت كل الشروط. أولاً، انه من الضروري أن يتواجد فريق من المعتدلين كي يتمكن السياسيون من أن يحتكموا إليه من أجل أن يفوزوا بالمركز الثاني من التصويت. وعلى أنظمة التصويت التفضيلي أن تساهم في اعطاء أهمية كبرى للناخبين المعتدلين بدلاً من الناخبين المتطرفين.

ثانياً، يشير ريللي إلى أن هذه المجتمعات تسلك منحى تعليمي حين تطبق فيها هذه الأنظمة التي تمثل منعطفاً بالنسبة اليها. وتشير البراهين المستقاة من ايرلندا الشمالية وأستراليا إلى أن الناخبين والسياسيين قد احتاجوا إلى العديد من الدورات الانتخابية كي يتعلموا كيفية التعامل بوجه صحيح مع الأنظمة الانتخابية الجديدة. ويقابل ريللي ما جرى في ايرلندا الشمالية وأستراليا مع ما جرى في استونيا حيث تم الاستعانة بنظام تصويت قابل للتجيير مرة واحدة فقط وحيث لم يحظَ الناخبون بفرصة التأقلم مع النظام الجديد قبل أن يتم اجهاضه.

ثالثاً، وجد ريللي أن الإطار الاجتماعي وعملية تقطيع حدود الدوائر الانتخابية يمثّلان عاملان مهمان جداً. وهنا يقابل كل من فيجي وغينيا الجديدة. وبالفعل، قامت السلطات في فيجي برسم حدود المقاطعات الانتخابية بحيث يطغى فريق إثني واحد على كل مقاطعة. وأدى هذا الأمر إلى إبطال حوافز التعاون الإثني المتمم لأنظمة التصويت التفضيلي. وأما في غينيا الجديدة حيث المجتمع متجزئ إلى درجة أن معظم المقاطعات الانتخابية تتضمن العديد من المجموعات القبلية، فقد قام السياسيون بالتواصل مع مجموعات أخرى من أجل الفوز بالمقاعد. فضلاً عن ذلك، يشير ريللي إلى أن تطبيق التصويت القابل للتجيير نجح في غينيا الجديدة أكثر مما نجح في فيجي.

ويلجأ عدد قليل من المجتمعات التي اعتمدت النظام الديمقراطي حديثاً إلى أنظمة التصويت التفضيلي. وأشار بيرش[١٧] في دراسة حديثة له تمحورت حول الأنظمة الانتخابية في

---

(١٥) Ibid.

(١٦) Ibid., p. 166-168.

(١٧) Sarah Brich, "Transition and Meta-Institutions: Electoral System Change and Political Context," Paper prepared for the Conference on Values-Driven Electoral Reform, School of Policy Studies, Queens University, Kingston, Ontario, 12-13 November, 2006.

الديمقراطيات الانتقالية، إلى أن الأغلبية الساحقة من الدول الأوروبية ما بعد النظام الشيوعي ودول الاتحاد السوفياتي السابق فضلاً عن بلدان أميركا اللاتينية، قد اختارت أنظمة التمثيل النسبي والأنظمة الانتخابية المختلطة. ففي الأنظمة الانتخابية المختلطة يجري انتخاب بعض المقاعد بصورة طبيعية كما يحصل في الدوائر الفردية، بينما يجري انتخاب سائر المقاعد من خلال استخدام نظام التمثيل النسبي. وأشار بيرش إلى أنه جرت الاستعانة في كل من أوروبا الشيوعية والاتحاد السوفياتي السابق، بنظام التمثيل النسبي في ١٥ دولة (٦ دول استخدمت اللوائح المفتوحة و٩ دول استعملت اللوائح المغلقة). كما استخدمت سبع دول الأنظمة المختلطة عام ٢٠٠٦ بينما اعتمدت خمس دول فقط أنظمة الدائرة الفردية.

ويقدّم بيرش نموذجاً مماثلاً في أميركا اللاتينية حيث استخدمت ١٤ دولة أنظمة التمثيل النسبي عام ٢٠٠٦ (٥ دول استخدمت اللوائح المفتوحة و٩ دول استعملت اللوائح المغلقة). كما استخدمت ثلاث دول الأنظمة المختلطة ولم تستعمل أي دولة أنظمة الدائرة الفردية. فضلاً عن ذلك لم تلجأ أي دولة في هذه المناطق إلى أنظمة "التصويت التفضيلي" كالتي استخدمت في ايرلندا الشمالية وأستراليا. ولم تلجأ أي من هذه الدول إلى النظام الأكثري متعدد المقاعد، كالنظام المطبق حالياً في لبنان. ولم يطبق هذا النظام إلا في بعض الدول الشرق أوسطية.

وفي عام ٢٠٠٦ حظيت أنظمة التمثيل النسبي بشعبية كبيرة في كل من أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وكما أشير آنفاً، فان أنظمة التمثيل النسبي غالباً ما طبّقت في الانتخابات التي تلت الصراع في ظل رعاية الأسرة الدولية. ومن جهة أخرى، أشار البحث الذي قام به ريللي إلى أن تطبيق أنظمة التمثيل النسبي من الممكن أن لا تكفي لتخطي الانقسامات في المجتمعات المنقسمة بعمق. ومن الممكن اتخاذ بعض الخطوات لضمان تخطي الانقسامات الطائفية، في حال لم يرغب المجتمع في اتباع المسيرة التي اعتمدتها كل من ايرلندا الشمالية وأستراليا وغينيا الجديدة وفيجي من أجل اعتماد نظام تصويت التفضيلي. وتتضمن الخطوة إجراءات تهدف إلى تعزيز دور الأحزاب السياسية والتحالفات وإلى فرض إجراءات تجبر الأحزاب السياسية والأفرقاء أن تضم ممثلين من مختلف الطوائف.

رابعاً: إمكانات التطبيق في لبنان

خضع النظام السياسي اللبناني على مر السنين لتحاليل مكثفة وأبحاث قام بها العديد من المحللين والسياسيين والمفكرين المحليين والدوليين. وفي بعض الأحيان قُدّم النظام السياسي اللبناني كمثل لكيفية تسهيل التعاون بين الطوائف من خلال النظام السياسي، ومثل على نجاح الديمقراطية التوافقية.

ومن جهة أخرى، جرى التطرق كما في الدراسة الحديثة التي قام بها حنا زيادة[١٨] إلى تطور النظام السياسي اللبناني مع مرور الزمن من خلال اتفاقات إقليمية متتالية ساهمت في تنظيم موازين القوى السائدة بين مختلف المجموعات المذهبية والطائفية سواءً في دستور ١٩٢٦ أم في

(١٨) Hanna Ziadeh, *Sectarianism and Inter-communal Nation-Building in Lebanon* (London: Hurst and Company, 2006).

معاهدة ١٩٤٣ الوطنية أم في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩. ويُعد النظر في الاتفاق الذي تسبقه مرحلة من النزاع الأهلي العنيف بعد كل تبديل لموازين القوى. ويتساءل زيادة[١٩] ما إذا أنتج اتفاق الطائف حلاً جذرياً يؤمّن التوافق بين الطوائف أم أنه اتفاق مصنوع سياسياً يعكس نمط موازين القوى الأخيرة. ويشير زيادة[٢٠] إلى أن اتفاق الطائف يمثّل جزءاً من عملية مستمرة من أجل الوصول إلى تسوية متبادلة بين جميع الطوائف من جهة، وبين هذه الطوائف وإمكانية تطوير هوية لبنانية مشتركة من جهة أخرى. ويبقى هذا النظام معرّضاً لخطر العنف الطائفي. وعلى الرغم من ذلك، يعتقد زيادة[٢١] أنه من الممكن إدارة العنف الطائفي من خلال نظام طائفي تمثيلي يؤمّن المشاركة الفعلية ويساهم في عدم تسييس الهويات الطائفية.

إضافة إلى التهديد الدائم والحالي لاندلاع العنف الطائفي بسبب الانتماء الطائفي القوي، فإن نجاح اعتماد أي نظام سياسي لا يزال يرتكز على وضع لبنان الإقليمي غير المستقر. ويرى البعض[٢٢] أن اتفاق تقاسم السلطة قد "فرض" في لبنان ودعمته القوى الخارجية. أما البعض الآخر[٢٣]، فيعتقد أن نظام إقليمي مضطرب بإمكانه أن يوتّر الإجماع الداخلي الذي يرتكز عليه اتفاق تقاسم السلطة الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى انهيار هكذا اتفاق. هذا ما حصل في لبنان عندما انهار الاتفاق التوافقي المنصوص عليه في معاهدة ١٩٤٣ الإقليمية وأدى بالتالي إلى نشوء الصراع الذي بدأ عام ١٩٧٥واستمر حتى عام ١٩٩٠.

إضافة إلى التهديد الدائم والحالي لاندلاع العنف الطائفي بسبب الانتماء الطائفي القوي، فإن نجاح اعتماد أي نظام سياسي لا يزال يرتكز على وضع لبنان الإقليمي غير المستقر

ما من ضمانة إذاً للنجاح. وتتفاعل المتغيرات التالية: الخبرة بتصاميم مؤسساتية محددة وبأنظمة انتخابية فضلاً عن التركيبة الاجتماعية وتاريخ التعاون بين الطوائف ومستويات الصراع الإقليمي والشروط الاقتصادية. وتتفاعل كل هذه المتغيرات مع اختيار النظام الانتخابي وتحدد في النهاية حظوظ اعتماد نظام انتخابي معين يساعد المجتمع على تحقيق سلام دائم.

فضلاً عن ذلك، لا يوجد نموذج واحد يمكن استيراده من الخارج بغية تأمين الحل الجذري في لبنان. وبالفعل، فقد تم تكييف النظام السياسي مع الظروف المحلية في كل مجتمع من المجتمعات التي شملها البحث والتي ذكرت آنفاً. ففي بعض الأحوال، اعتُمدت بعض الأنظمة التي طرحت بعدها جانباً كما هي الحال في استونيا. أما في أماكن أخرى، كما في ايرلندا الشمالية وأستراليا، فقد استُخدمت أنظمة معينة تعلّم الناخبون والمرشحون مع مرور الوقت كيفية التعامل معها.

(١٩) Ibid., p. 1

(٢٠) Ibid.

(٢١) Ibid., p. 174.

(٢٢) Michael Kerr, *Imposing Power-Sharing: Conflict and Coexistence in Northern Ireland and Lebanon* (Dublin: Irish Academic Press, 2005).

(٢٣) Brenda Seaver, "The Regional Sources of Power-Sharing Failure: The Case of Lebanon," *Political Science Quarterly* vol. 115, no. 2 (2000).

وتقدّم المقارنة التي تطرق إليها البحث تحليل لكيفية محاولة المجتمعات المنقسمة بعمق، التوصل إلى نزع الصبغة السياسية عن الهويات الطائفية. وفي ما يتعلق بالتمثيل النسبي، فمن الممكن اعتماد اجراءات لضمان تفعيل دور الأحزاب السياسية والمجموعات فضلاً عن ضمان تخطي هذه الأحزاب السياسية والمجموعات التقسيمات التقليدية في المجتمع. كما من الممكن تعديل الأنظمة الانتخابية لتسوية المساوئ في النظام أو "المزج" بين الأنظمة بحيث يتكمن عنصر من العناصر التعويض عن نقص سائر العناصر والعكس صحيح. ومن الممكن اختبار نظاماً جديداً واعتماده في حال تمتع المجتمع بخيال واسع وبالشجاعة اللازمة. واذا اعتمد لبنان نظام الاقتراع الفردي القابل للتجيير فإن خياره هذا سيُدرج ضمن هذه الفئة.

خاتمة

تطالب مسودة ٢٠٠٥ لقانون الانتخابات، التي قدمتها اللجنة اللبنانية المعنية بتعديل قانون الانتخابات من خلال بعض الآليات المعتمدة في سائر الدول. واقترحت اللجنة ادخال نظام التمثيل النسبي لـ٤٠ في المئة من المقاعد وذلك للتعويض عن الضعف الكامن في النظام الأكثري متعدد المقاعد. وحافظت اللجنة على استخدام الكوتا الإقليمية والطائفية للمقاعد المنتخبة من خلال التمثيل النسبي. وبالتالي على اللوائح أن تتضمن ممثلين من جميع المجموعات الطائفية وذلك في مختلف الأقضية (الدوائر الصغرى) وضمن المقاطعات الانتخابية الكبرى أي المحافظات المقترحة لمقاعد التمثيل النسبي. ومن جهة أخرى، لم تتعمق اللجنة كفاية في تعزيز تنمية الأحزاب السياسية الاقليمية والتحالفات كون اللوائح ليست ضرورية إلا عند التسجيل في محافظة انتخابية معينة وليس على الصعيد الوطني.

كما لا يؤلف المرشحون اللوائح إلا بعد أن يكونوا قد تسجلوا رسمياً لخوض الانتخابات. وهناك القليل من الحوافز التي تجبر أعضاء اللوائح أن يبقوا معاً بعد إجراء الانتخابات. وفضلاً عن ذلك، لم يعد يفرض أي تسجيل حزبي سياسي للمقاعد المتنافسة على مستوى القضاء.

إنه من غير الواضح ما إذا سيعتمد صانعو السياسة في لبنان، الاقتراحات التي قدمتها لجنة تعديل القانون الانتخابي والتي يجب أخذها في الحسبان. وتمثّل هذه الاقتراحات محاولة جدية لإنشاء حل داخلي مبني على التجربة الدولية.

مصطفى أديب (*)

إشكاليات السياسة الدفاعية اللبنانية بعد حرب تموز ٢٠٠٦

مقدمة

إن وضع مقاربة للسياسة الدفاعية في لبنان شأنها شأن مقاربة سائر المجالات السياسية في هذا البلد العصي على الفهم، يتطلب من الباحث فهماً دقيقاً للنسيج السكاني والتنوع الطوائفي وتنوع المشارب والانتماءات والولاءات لجميع الأطراف الداخلية وامتداداتها في الخارج. وعليه، قد يتعذر تلمس خيوط واضحة المعالم لهذه السياسة تمتد على فترة طويلة من الزمن، وتكون بمنزلة استراتيجيات لسياسة دفاعية يمكن البناء عليها، يعود ذلك إلى تسارع الأحداث والتحولات في فترات متقاربة تاريخياً.

قد يتعذر تلمس خيوط واضحة المعالم لهذه السياسة تمتد على فترة طويلة من الزمن، وتكون بمنزلة استراتيجيات لسياسة دفاعية يمكن البناء عليها، يعود ذلك إلى تسارع الأحداث والتحولات في فترات متقاربة تاريخياً

ولكي نتوصل إلى فهم أعمق لصيرورة هذه السياسة الدفاعية في لبنان، لا بد من إلقاء نظرة متأنية على الأحداث التاريخية منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، وما نتج عنها من قرارات ومعاهدات وتحالفات أنتجت أسساً ومبادئ سياسية عامة، مع كل ما تداخل فيها من تسويات داخلية ومصالح إقليمية ودولية. وقد يكون البحث أوفى وأفضل لو أن المجال يتيح إلقاء نظرة تاريخية سريعة للفترة السابقة للإستقلال بدءاً من الفتح العربي لما لذلك من أهمية في إلقاء مزيد من الضوء على كيفية نشوء المجتمع اللبناني.

إذاً، لا بد من تبيان عناصر السياسة الدفاعية والأسس التي بنيت عليها، أو أدت إلى تبلورها وترسخها حيناً أو ضعفها وتحولها أحياناً.

نبذة تاريخية

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت عدة بلدان عربية مسيرة استقلالها عن الدول المنتدبة عليها وخصوصاً فرنسا وبريطانيا. وتلمست الدول الوليدة حديثاً معالم الطريق للإنخراط في

(*) مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الشرق الأوسط وأستاذ محاضر في كلية الحقوق - الجامعة اللبنانية وفي كلية القيادة والأركان.

المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة، وهي لا تزال قليلة الخبرة في السياسات الدولية ولعبة الامم. فبدا بعضها أو أغلبها منحازاً إلى الدول التي استقلت عنها وبحاجة ماسة إليها لتأخذ بيدها في معارج السياسات الدولية.

لم يكن لهذه الدول سياسة واضحة في بادىء الأمر وبخاصة في المجال الدفاعي، فهي لم تملك جيوشاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل نوعاً من الشرطة، وكانت تُشرع في تأسيس جيوش مقاتلة وقادرة على الدفاع عن الأوطان.

إضافة إلى أن هذه الدول لم تمتلك أيديولوجيات معنية. بل جاء أغلب انظمتها تقليداً لأنظمة الدول المنتدبة، التي كانت تدير شؤونها والتي لم تنشئ لها جيوشاً ولم تضع لها سياسات دفاعية أو أيديولوجيات معينة، بل كانت السياسة الدفاعية والسياسة الخارجية لكل منها مندمجة تماماً في سياسة الدولة المنتدبة. لذلك، استمرت هذه الدول بعد استقلالها في نوع من التبعية والارتباط للدول المنتدبة، يشبه إلى حد بعيد ارتباط المولود الجديد بأمه في الفترة الأولى بعد الولادة.

ترافق ذلك كله بحدثين بالغي الاهمية سيكون لهما تأثير كبير على السياسة ككل وعلى السياسة الدفاعية لكل من الأوطان حديثة الولادة.

الحدث الأول، تأسيس جامعة الدول العربية، أما الحدث الثاني فهو إنشاء دولة إسرائيل بناءً على وعد بلفور الشهير في وسط الوطن العربي.

أولاً: العناصر المكونة للسياسة الدفاعية

١- إنشاء الأمم المتحدة

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية سارعت دول الحلفاء إلى تأسيس "منظمة الأمم المتحدة" على أنقاض "عصبة الأمم المتحدة" التي كانت قائمة قبل الحرب بهدف منع نشوب حروب كبرى جديدة والمحافظة على السلم الدولي.

بنيت مبادئ هذه المنظمة على احترام سيادة الدول على أراضيها والاحترام الكلي لحرية الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية. وقد سارعت البلدان المستقلة في تلك الفترة والبلدان التي حصلت تباعاً على استقلالها إلى الانضمام إلى هذه المنظمة من أجل المحافظة على استقلالها، الأمر الذي مثلّ مظلة دفاعية تحتمي بها هذه الدول. ولم يشذ لبنان الذي كان من الدول المؤسسة للمنظمة الدولية عن هذه القاعدة، بل اعترف بميثاقها وانخرط في عداد البلدان المنتمية إليها، ومثلّ ذلك العنصر الأول في السياسة الدفاعية اللبنانية ومبدأً ثابتاً فيها.

٢- إنشاء جامعة الدول العربية

تداعت بعض البلدان العربية المستقلة حديثاً عام ١٩٤٥، وفي ضوء الشعور القومي المتصاعد والمنادي بالوحدة العربية والتحرر من الاستعمار، ونادت هذه البلدان إلى عقد اجتماع في مدينة الاسكندرية في مصر للتباحث في شأن صيغة توحد هذه الكيانات الوليدة ضمن كيان سياسي جامع. وتبلور من خلال هذه الاجتماعات اتجاهان:

أ- الاتجاه الأول يرغب في الاندماج، أي قيام وحدة عربية ودولة عربية واحدة.

ب- الاتجاه الثاني يرغب بنوع من التنسيق والتناغم وليس الإندماج الكلي.

وانتصر أصحاب النظرية الثانية وتأسست جامعة الدول العربية ووضع نظامها الأساسي، وتضمن فقرة تتعلق بالسياسة الدفاعية للدول العربية وسميت بـ "ميثاق الدفاع المشترك" أي بالتكافل بين البلدان العربية إذا ما تعرض قطر من أقطارها إلى خطر أجنبي. ونشير إلى أن ميثاق الجامعة العربية احتفظ للبنان بنوع من الفرادة والتمايز عن سائر الدول المؤسسة نظراً إلى طبيعة النسيج المميز للشعب اللبناني.

مثّل ميثاق الجامعة العربية وخصوصاً لجهة سياسة الدفاع المشترك عنصراً مهماً في السياسة الدفاعية للدول الأعضاء ومنها لبنان، الذي عدّ هذا العنصر هو الثاني من عناصر السياسة الدفاعية اللبنانية.

٣- إنشاء دولة إسرائيل

كان لقرار إنشاء دولة إسرائيل في قلب العالم العربي الأثر الأبلغ في رسم وتوجيه السياسات الدفاعية العربية من عام ١٩٤٨ حتى اليوم.

لقد استدعى إنشاء إسرائيل لجوء البلدان العربية إلى إنشاء جيوش مقاتلة والبحث عن مصادر تسليحها.

وقد توجهت الأيديولوجية العربية والسياسة الإعلامية كلياً نحو هذا الهدف، وقسمت البلدان العربية بين دول مواجهة أو ما عرف في حينه بـ "دول الطوق" ومنها لبنان ودول المساندة وهي البلدان العربية البعيدة من الحدود الإسرائيلية باستثناء العراق، ومنها بلدان الخليج العربي والبلدان النفطية التي تولت دعم وتمويل الجيوش العربية في دول الطوق المحاذية. بيد أن لبنان وإن كان من دول الطوق أو البلدان المحاذية لإسرائيل، تمكن من تحييد نفسه فترة عن المواجهة معها، وإن كان هذا التحييد قد كلفه كثيراً في ما بعد.

إذاً، بنيت الاستراتيجيات الدفاعية العربية على مواجهة العدو الاسرائيلي وسخرت اقتصادات البلدان العربية لخدمة هذه المواجهة. وقد أدى ذلك إلى مواجهات وحروب بين إسرائيل والبلدان العربية، منها حروب شاملة كبيرة ومنها حروب صغيرة ومحدودة، وكان أولها عام ١٩٤٨ التي ترافقت مع انشاء دولة إسرائيل، ولا نبالغ إذا قلنا أن تأثيرات هذه الحرب كانت الأبلغ والأعظم في صناعة التاريخ العربي الحديث، على الرغم من أن الحروب التي تلت وبخاصة حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ كانت أعنف وأشمل وانطوت على أحداث وتأثيرات بالغة الدقة والحساسية في المستقبل العربي.

خاضت البلدان العربية ومعها لبنان حرب عام ١٩٤٨ وهي لا تزال حديثة الولادة ولا تملك جيوشاً حديثة، بل كان بعضها (الجيش الأردني) تحت قيادة ضابط انكليزي (غلوب باشا).

وكانت نتائج هذه الحرب على البلدان العربية كارثية. فقد نشأت دولة اسرائيل وأصبحت واقعاً معاشاً في منطقتنا، واعترف بها معظم الدول الفاعلة عالمياً وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي السابق وامتنعت الدول العربية عن الاعتراف بهذا الواقع.

بعد إنشاء دولة إسرائيل شعرت الجيوش العربية بالإهانة واتهمت الأنظمة العربية الحاكمة بالخيانة وبأنها لم توفر لها أسباب الانتصار على العدو، وبدأت سلسلة من الانقلابات العسكرية وبخاصة في سوريا ومصر والعراق، واندفعت الجيوش والقيادات العسكرية إلى تولي الحكم في هذه البلدان ولاحقاً في غيرها، مستغلة الهزيمة في الحرب وواعدة بتغيير الصورة والعمل على

توفير أسباب الانتصار على العدو، من هنا بدأ وضع السياسات الدفاعية المبنية أساساً على تسخير جميع موارد الدولة للمجهود الحربي والجيوش والأسلحة.

إلا أن لبنان خالفَ هذا الواقع ووقّع مع اسرائيل اتفاقية الهدنة في نهاية حرب عام ١٩٤٨، وكان هذا الاتفاق هو العنصر الثالث من عناصر الاستراتيجية الدفاعية في لبنان. وامتد العمل بهذا الاتفاق منذ توقيعه وحتى عام ١٩٦٩ تاريخ توقيع "اتفاقية القاهرة".

يمكن اختصار ما تقدم بأن السياسة الدفاعية في لبنان وحتى عام ١٩٦٩ بنيت على ثلاثة عناصر:

أ- مظلة دولية وبخاصة فرنسية.

ب- مظلة عربية من خلال ميثاق الجامعة العربية.

ج- اتفاقية الهدنة مع اسرائيل.

وتولى المحافظة على هذه الاستراتيجية الجيش اللبناني، الذي كان جيشاً نظامياً صغيراً منضبطاً بعيداً عن العقائدية. وقد حُظِّر على ضباطه وأفراده التعاطي في الشأن السياسي. الأمر الذي مكنّه من الابتعاد عن التجاذب السياسي على نقيض ما هو متبع في البلدان العربية الأخرى.

بعد إنشاء دولة إسرائيل شعرت الجيوش العربية بالإهانة واتهمت الأنظمة العربية الحاكمة بالخيانة وبأنها لم توفر لها أسباب الانتصار على العدو، وبدأت سلسلة من الانقلابات العسكرية وبخاصة في سوريا ومصر والعراق، واندفعت الجيوش والقيادات العسكرية إلى تولي الحكم في هذه البلدان ولاحقاً في غيرها، مستغلة الهزيمة في الحرب وواعدة بتغيير الصورة

ثانياً: التحولات في السياسة الدفاعية اللبنانية

١- اتفاق القاهرة

في أواخر الستينات بدأت المقاومة الفلسطينية المسلحة العمل من داخل الأراضي اللبنانية. وقامت بمناوشات وعمليات محدودة عبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى قيام إسرائيل ببعض الأعمال الحربية والعسكرية داخل الأراضي اللبنانية، ودخول لبنان في مواجهة معها.

ومع تفاقم الوضع وبدء مواجهات بين الجيش اللبناني والقوى المسلحة الفلسطينية تداعى العرب إلى اجتماعات في القاهرة، نتج عنها ما سمي بـ "اتفاق القاهرة" بين لبنان والفلسطينيين بقيادة ياسر عرفات قائد حركة "فتح" كبرى الفصائل الفلسطينية وبرعاية الرئيس جمال عبد الناصر، وقد وقع الإتفاق عن الجانب اللبناني الرئيس شارل حلو، مستنداً إلى أحكام الدستور اللبناني ولا سيما المادة ٥٢ منه التي تمنحه هذه الصلاحية حينها، وقبل إدخال إصلاحات على الدستور اللبناني بموجب اتفاق الطائف.

أعطت هذه الاتفاقية المقاومة الفلسطينية حرية الحركة في قسم من الأرض اللبنانية (العرقوب) أو ما عرف بـ "بفتح لاند" لمواجهة العدو الإسرائيلي. وقد لاقت هذه الاتفاقية معارضة شديدة من قسم من الشعب اللبناني ولا سيما الطوائف المسيحية.

ألقت هذه الاتفاقية حجراً في المياه الراكدة للسياسة الدفاعية اللبنانية ومثلت نوعاً من الخروج عن ثوابت هذه السياسة، وكانت في الحقيقة نوعاً من الرد غير المباشر على تحييد لبنان عن الصراع العربي الإسرائيلي، إذ إن لبنان لم يشارك في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التي أدت إلى هزيمة ساحقة للجيوش العربية أمام العدو الإسرائيلي، بيد أن ارتدادات هذه الهزيمة كانت كبيرة في العالم العربي وبخاصة في لبنان، حيث قامت التظاهرات في المناطق الإسلامية مطالبة بالخروج على الثوابت في السياسة الدفاعية اللبنانية ومشاركة البلدان العربية في مناهضة إسرائيل. ودعت إلى إدخال الجيوش العربية إلى لبنان وعد الحدود اللبنانية من ضمن خطوط المواجهة مع العدو.

وفي هذا الإطار أتت زيارة بعض القادة العسكريين العرب لهذه الحدود أمثال: علي علي عامر.

إذاً، كانت اتفاقية القاهرة عنصراً إضافياً ومتحولاً في عناصر السياسة الدفاعية اللبنانية، حيث دخل العنصر الفلسطيني بصورة مؤثرة جداً في هذه السياسة، الأمر الذي ترك آثاراً خطيرة في المجتمع اللبناني. وساهم في الحرب الأهلية التي استمرت خمس عشرة سنة.

استمر هذا العنصر على فعاليته حتى عام ١٩٨٢ تاريخ الاجتياح الاسرائيلي للأراضي اللبنانية ودخول عاصمة عربية أول مرة في تاريخ الحروب العربية الإسرائيلية.

٢- أثر الاجتياح الإسرائيلي في السياسة الدفاعية اللبنانية

اجتاحت إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ واحتلت عاصمته بيروت، وأُخرجت منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. وانحسر الوجود المسلح الفلسطيني إلى داخل المخيمات وضعف التأثير القوي أو الأحادي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعصبها الأساسي حركة فتح. وتفرق المسلحون على قوى ومنظمات فلسطينية متعددة يتوزع ولائها بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا. وانحسر تأثير هذه المنظمات نهائياً عن الحدود اللبنانية الاسرائيلية.

ترافق ذلك مع نشوء حزب جديد على الساحة اللبنانية سيكون له شأن كبير في السياسة الدفاعية اللبنانية، أعني به "حزب الله".

٣- القوات السورية في لبنان

دخلت القوات السورية إلى لبنان نتيجة الحرب الأهلية، ومع تفكك الجيش اللبناني بات الجيش السوري وبعض الميليشيات اللبنانية هي القوى المسلحة التي تتنازع السيطرة على الأراضي اللبنانية.

وخرجت قوات الردع العربية من لبنان. تاركة المهمة للقوات السورية التي أصبحت المهيمن الفعلي الوحيد على هذه الأراضي.

في ظل هذا المناخ تنامت القدرات العسكرية لحزب الله وأصبح الحزب الوحيد الذي سمح له بحمل السلاح ومقاومة الوجود الاسرائيلي في الأراضي اللبنانية، الذي تحول إلى جيش صغير في جنوب لبنان عرف بـ "الشريط الحدودي".

٤- حزب الله

أعيد بناء الجيش اللبناني بحسب بنود اتفاق الطائف، إلا أن وحداته افتقرت للأسلحة الحديثة والفاعلة، واقتصر دوره على مشاركة قوى الأمن الداخلي في حفظ الأمن داخل لبنان لمساعدة الدولة على بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني باستثناء الجنوب، حيث اتيحت حرية الحركة

فيه لحزب الله منفرداً، الذي أصبح على درجة كبيرة من القوة والتسلح.

مارس الجيش اللبناني مهمة المحافظة على الأمن في الداخل، وهيمنت القوات السورية على مجمل الأراضي اللبنانية باستثناء الجنوب، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في السياسة الدفاعية اللبنانية، إذ أصبح لبنان جبهة المواجهة الوحيدة مع إسرائيل.

ومع تصاعد ونمو قدرات حزب الله استطاع هذا الحزب برعاية الدولة اللبنانية والقوات السورية في لبنان من فرض "تفاهم نيسان" ١٩٩٥ على إسرائيل، وأصبح حزب الله طرفاً أساسياً في اتفاق شبه دولي في مواجهتها.

وتصاعدت مقاومة حزب الله بدعم قوي من الدولة اللبنانية عام ٢٠٠٠ حين أجبرت إسرائيل على مغادرة الأراضي اللبنانية نهائياً تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ باستثناء شريط صغير جداً في مزارع شبعا حيث تتنازع ملكيته كل من سوريا ولبنان.

وجرى ترسيم الخط الازرق من قبل الأمم المتحدة وأبقيت مزارع شبعا تحت وصاية القرار ٢٤٢ ولم تلحق بالقرار رقم ٤٢٥ بانتظار أن تبرز السلطة اللبنانية مستنداً يثبت ملكيتها لهذه الأراضي.

٥- خروج القوات السورية من لبنان

بعد خروج القوات الاسرائيلية من لبنان عام ٢٠٠٠، تكاثرت الدعوات إلى خروج الجيش السوري بدوره من لبنان، أو على الأقل تنفيذ اتفاق الطائف ولا سيما بند إعادة انتشار القوات السورية إلى البقاع. وكان أبرز هذه الدعوات البيان الصادر عن مجلس المطارنة الموارنة في لبنان عام ٢٠٠٠ .

من عام ٢٠٠٠ وحتى شباط/ فبراير ٢٠٠٥ تولت القوات السورية وحزب الله تنفيذ السياسة الدفاعية اللبنانية وأعطي الجيش اللبناني مهمة المحافظة على الأمن.

ونتيجة الخلافات السياسية الحادة بين الأطراف الفاعلين في الساحة اللبنانية، وتطور خلاف حاد جرى بين فريق من اللبنانيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وفريق آخر مؤيِّد من قبل السوريين، تفاقمت الأمور على نحو خطير، وأدت إلى اغتيال رفيق الحريري الذي يتمتع بتأييد محلي وإقليمي ودولي واسع.

أدى هذا الاغتيال إلى تأزيم الأمور وتوجهت أصابع الاتهام إلى خصمه الأساسي سوريا. وأدى الضغط الدولي الهائل على سوريا إلى خضوعها لمشيئة الإرادة الدولية، واضطرت إلى سحب قواتها بالكامل من الأراضي اللبنانية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ .

وأوكلت مهمة الدفاع إلى الجيش اللبناني الذي لم يكن مستعداً بعد، وفاجأته الأحداث وهو أساساً لم تسنح له الفرصة ولم تجرِ إعادة بنائه ليتولى مهماته منفرداً. إلا أنه نجح إلى حد كبير في ضبط الأوضاع والابتعاد عن الدخول في زواريب السياسة اللبنانية.

بعد اغتيال الحريري أصبحت الساحة اللبنانية تحت مسؤولية الجيش اللبناني بإستثناء قسم من الجنوب الذي تولى حزب الله مسؤولية الدفاع عنه منفرداً.

ونشير هنا إلى أن تعاقب الأحداث منذ اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ وحتى عام ٢٠٠٦ أدت إلى تجاوز اتفاقية الهدنة المبرمة عام ١٩٤٨ وعُدّت كأنها لم تكن.

وبالتالي، لم تعد الحدود الإسرائيلية اللبنانية تخضع عملياً لأحكام بنود هذا الاتفاق، وجرى خرقه من قبل المنظمات الفلسطينية تباعاً ومن قبل إسرائيل، ثم تلاشى هذا الاتفاق نهائياً مع انشاء الشريط الحدودي وتولت المقاومة اللبنانية عملية تحرير هذا الشريط.

بعد تحرير الجنوب اللبناني استمر الارتباط بين لبنان وقضية الشرق الأوسط من خلال سيطرت الجيش الإسرائيلي على مزارع شبعا، إلا أن الأمور رست في النهاية على وضع (ستاتيكو) معين أي حصر العمليات في منطقة المزارع المحتلة واحترام شبه كامل للخط الأزرق الذي أنشأته الأمم المتحدة.

٦- حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦

في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ وحين كانت الأطراف اللبنانية تحاول من خلال طاولة الحوار المنعقدة في مجلس النواب ايجاد حلول للمشاكل التي نشأت عن انهيار السياسة السورية في لبنان وخروج قواتها منه والزلزال الذي أحدثه اغتيال رفيق الحريري. قام حزب الله بعملية عسكرية نوعية داخل الخط الأزرق وخارج منطقة المزارع المحتلة، الأمر الذي عدته إسرائيل خرقاً خطيراً للوضع الراهن آنف الذكر وخصوصاً أن هذه العملية أدت إلى خطف جنديين إسرائيليين وإلى قتل وجرح عدد آخر من الجنود الاسرائيليين.

عمدت إسرائيل إلى القيام بحرب شاملة على لبنان وأصاب الانتقام الإسرائيلي ليس منطقة الجنوب فقط، بل جميع الأراضي اللبنانية ونتج عنها تدمير هائل للبنى التحتية وخسائر مادية وبشرية كبيرة، وأدت إلى شرخ كبير بين الأطراف السياسيين اللبنانيين لا تزال تردداته تتوالى وقد تؤدي إلى نتائج مأسوية على مستقبل لبنان.

إن التوزيع الطائفي للشعب اللبناني وبالتالي التفاوت في الانتماء بين الغرب والشرق والتسوية التي قام عليها الاستقلال اللبناني، أي تخلي المسيحيين عن الانتماء إلى الأم الحنون فرنسا وتخلي المسلمين عن الاندماج في المحيط العربي المسلم. وبالتالي نشوء الصيغة اللبنانية أو ما يعرف بـ "الميثاق"، أدى بلبنان إلى تميزه وفرادته عن محيطه العربي وعدم التناغم الكلي مع السياسات العربية وبخاصة السياسية الدفاعية، الأمر الذي رفع عن لبنان عبء المشاركة في نفقات الحروب وإعداد الجيوش المقاتلة. وجرى بناء الجيش اللبناني على أسس أكاديمية نظامية كلاسيكية بعيدة كل البعد عن الأيديولوجيات والعقائد. وتحددت أهدافه في الدفاع عن الأراضي اللبنانية والمساعدة في حفظ الأمن والمشاركة في العروض العسكرية ولم تكن له عقيدة قتالية. ومن هنا نشأت مقولة أو مبدأ "قوة لبنان في ضعفه". وأنه بلد مسالم غير مقاتل وإن كان يمثل جزءاً من المحيط العربي إلا أن له بعض التمايز والفرادة.

نشوء الصيغة اللبنانية أو ما يعرف بـ "الميثاق"، أدى بلبنان إلى تميزه وفرادته عن محيطه العربي وعدم التناغم الكلي مع السياسات العربية وبخاصة السياسية الدفاعية، الأمر الذي رفع عن لبنان عبء المشاركة في نفقات الحروب وإعداد الجيوش المقاتلة

كما استند لبنان إلى مبدأ أساسي وهو الإحتماء بالامم المتحدة. والاعتماد على أصدقائه الغربيين وبخاصة الرعاية الخاصة من فرنسا. الأمر الذي حفظ له لفترة طويلة نوعاً من الاستقلال الذي أدى إلى ازدهار اقتصادي لافت في فترة الستينات وبداية السبعينات.

كما ابتعد لبنان عن سياسة المحاور العربية، ونأى بنفسه عن خلافاتها، بل مثّلَ نقطة التقاء لهذه الدول ولهذه المحاور.

إلا أن هذه المبادئ لم تحظ بالاحترام التام ولم يستطع لبنان أن يحافظ عليها. إذ أدت الأحداث الجسام التي شهدتها المنطقة والحروب العربية الاسرائيلية وصعود نجم المقاومة الفلسطينية إلى الإخلال بهذه المبادئ وطغيان العناصر الاقليمية والدولية على العناصر المحلية للسياسة الدفاعية، الأمر الذي أدى في ما بعد إلى تكلفة بشرية ومادية كبيرة جداً على الاقتصاد اللبناني، بحيث قيل أن لبنان دفع من اقتصاده وازدهاره ثمناً نتيجة فتح جبهة الجنوب في مواجهة إسرائيل بعد أن سكتت سائر الجبهات، أكثر مما لو كان شارك فعلاً في الحروب العربية الإسرائيلية.

ثالثاً: السياسة الدفاعية بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦

مثلت حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ مفصلاً بالغ الأهمية في التاريخ اللبناني الحديث، ومن العسير جداً الحكم على نتائجها وترددداتها وتأثيراتها المستقبلية، على الرغم من ما نشهده من موجة الاهتمام الدولي بلبنان.

١- العناصر المحلية والإقليمية والدولية المكونة للسياسة الدفاعية بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦

توقفت الحرب بقرار من مجلس الأمن الدولي حمل الرقم ١٧٠١, وأبرز بنوده تأليف قوة دولية كبيرة من خمسة عشر ألف جندي تنتشر في المنطقة الممتدة من جنوب نهر الليطاني حتى الخط الأزرق. وهي منطقة عمليات حزب الله.

وجاء في بنود القرار أن هذه القوات تعاون الجيش اللبناني في البر والبحر والجو على حفظ الأمن والحدود اللبنانية ومنع تدفق السلاح غير الشرعي إلى لبنان. وزودت هذه القوات بأسلحة نوعية وأساطيل مهمة.

إضافة إلى قرار الحكومة اللبنانية بنشر نحو خمسة عشر ألف جندي لبناني حتى الحدود اللبنانية، الأمر الذي لم يحدث منذ عام ١٩٧٣ وبذلك أصبحت المنطقة الحدودية في عهدة الأمم المتحدة والجيش اللبناني، وانكفأ عناصر حزب الله وأبعدوا عن الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

على الرغم من أن حرب تموز أظهرت بوضوح أن حزب الله مثّل العمود الفقري للمقاومة بوجه الاحتلال الاسرائيلي، إلا أن ذلك لا يعني اختفاء أو زوال العناصر الأخرى، وبخاصة الفصائل الفلسطينية الموالية لسوريا والتي أقامت لها معسكرات في منطقة قوسايا في البقاع على الحدود اللبنانية السورية وفي مرتفعات الناعمة، إضافة إلى تواجد كثيف لها في جزر أمنية وفي المخيمات الفلسطينية. بيد أنه لم يكن لها دور كبير في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، إنما كانت تقوم بين فترة وأخرى ببعض العمليات العسكرية التذكيرية بغرض خدمة أهداف سياسية للحكومة السورية أو لإيران من خلال حزب الله وبعض المنظمات الفلسطينية.

ونشير إلى أن ميثاق الجامعة العربية والاتفاقات التي نجمت عنه هو العنصر الوحيد الذي لم يطرأ عليه أي تغيير يذكر. فهو عنصر مغيّب أساساً، يظهر عندما تتأزم الأمور بصورة حادة، ويصب في خدمة العنصر الدولي بمعنى أن الدول الكبرى والفاعلة عالمياً حين كانت تتدخل لايجاد

حل لمشكلة لبنانية كبرى، كانت تدخل من باب الجامعة العربية أو بغطاء عربي. ولذلك يمكن عد هذا العنصر كعنصر احتياطي جاهز للاستعمال عند الحاجة ويدخل في غيبوبة تامة حين تنتفي حاجته.

٢- المتغيرات في مبادئ السياسة الدفاعية اللبنانية بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٠

إذا كانت السياسة الدفاعية اللبنانية قد قامت على مبدأ قوة لبنان في ضعفه من خلال جيش نظامي صغير كلاسيكي بعيد كل البعد عن العقائدية أو عن التدخل في السياسة، وإذا كانت هذه السياسة قد سادت في فترة ما بعد الاستقلال من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٩، وجاءت نتيجة توافق إرادات الطوائف اللبنانية والتنوع في الانتماءات والتسوية التي تم التوصل إليها بين المسيحيين والمسلمين أو ما يعرف بالميثاق، وإذا كانت هذه السياسة قد أدت إلى عدم مشاركة لبنان في الحروب العربية الاسرائيلية التي نشبت في تلك الفترة، ولم تصمد طويلاً بعد دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان واتخاذها من خلال اتفاق القاهرة شرعية التواجد على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وبحيث أدخلت لبنان في حرب مستمرة مع إسرائيل، وأصبحت كل الحروب العربية تدار من الجنوب اللبناني، وتولى حزب الله مسؤولية الدفاع وتحرير الأجزاء المحتلة من الأراضي اللبنانية منفرداً من عام ١٩٨٢ وحتى تموز/ يوليو ٢٠٠٦ .

التطورات قد أدت إلى الانقضاض على المبدأ الأساسي في السياسة الدفاعية اللبنانية وتحويله من سياسة الضعف والابتعاد عن المشاركة إلى قلب المواجهة، بل إلى الساحة الوحيدة المواجهة للعدو الإسرائيلي

إذا كان كل ذلك صحيحاً، فإن الصحيح أيضاً أن هذه التطورات قد أدت إلى الانقضاض على المبدأ الأساسي في السياسة الدفاعية اللبنانية وتحويله من سياسة الضعف والابتعاد عن المشاركة إلى قلب المواجهة، بل إلى الساحة الوحيدة المواجهة للعدو الإسرائيلي، فأصبحنا نسمع أن لبنان هو خط المواجهة الأول ويعلم العرب دروس في المواجهة، وأن المقاومة انتصرت على الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر. وما صنعه لبنان لم يصنعه العرب مجتمعين.

٣- انعكاسات حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ على السياسة الدفاعية اللبنانية

من السابق لأوانه التكهن عن النتائج الكاملة لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ على السياسة في لبنان وبخاصة على السياسة الدفاعية. إلا أنه من الواضح أن حرب تموز هي حرب بين حزب لبناني ودولة اسرائيل وأن الدولة اللبنانية كانت على هامش هذه الحرب، وشاركت فقط في تحمّل أعبائها والعمل على وقفها وإعادة إعمار ما هدمته هذه الحرب وتأمين التمويل اللازم لذلك. وعملت أثناء الحرب على إيواء مئات الآلاف من النازحين وتأمين العيش الكريم لهم.

إذاً، لم تكن الحكومة اللبنانية في أجواء هذه الحرب ولم يجرِ استشارتها بساعة الصفر وحجم هذه الحرب. وبالتالي، لم تتوقع ردّات الفعل التي جاءت كبيرة جداً وبالغة الكلفة على الاقتصاد اللبناني.

أدى ذلك إلى انقسام خطير في المجتمع اللبناني ما زلنا نجهل حتى الآن كيف سينتهي وكيف

سيتبلور، إلا أن الثابت الوحيد أن الجنوب اللبناني وحتى إشعار آخر أصبح في عهدة الجيش اللبناني وقوات الأمم المتحدة (اليونيفل)، الأمر الذي يعني أن الأمور اتجهت إلى خلاف ما كان يأمله الأطراف الذين أمسكوا لفترة طويلة بالورقة اللبنانية.

فقد جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ على خلاف ما كان يأمله هؤلاء، وبالتالي فإن القبول بهذا القرار كان من أجل التقاط الأنفاس فقط وقد بدأت سريعاً محاولات تقويض مفاعيل هذا القرار. في ضوء النجاح في ذلك ستتحدد أمور كثيرة وبخاصة السياسة الدفاعية المقبلة.

وحتى تنجلي الأمور يبقى أن لبنان دخل مرحلة تاريخية بالغة الخطورة سيتحدد في ضوئها مستقبله ومصيره.

خاتمة

لقد بنيت السياسة الدفاعية اللبنانية كما رأينا على عناصر دولية واقليمية ومحلية متعددة، واتسمت بمبادئ متغيرة ومتحولة من فترة إلى فترة ارتبطت دائماً بقوة أو طغيان أحد هذه العناصر. إلا أنه يمكن القول إن في كل السياسات ثوابت ومتحولات. وأن العناصر التي تكلمنا عنها هي من الثوابت في السياسة الدفاعية اللبنانية، والمتحول كان طغيان أحد هذه العناصر في فترة من الفترات على حساب العناصر الأخرى. أو اتحاد عنصر أو أكثر على حساب عناصر أخرى.

وجاءت الاتفاقات والمعاهدات الدفاعية التي وقعها لبنان مع الأطراف الأخرى انعكاساً لهذا الواقع ولهذه الثوابت والتحولات.

وأن مآل الأمور في هذه الفترة أسفر عن طغيان كبير للعنصر الدولي من خلال القرار رقم ١٧٠١ وقوات الأمم المتحدة المتواجدة حالياً في جنوب الليطاني والأساطيل الدولية في المياه الإقليمية اللبنانية. وكذلك أسفر عن إعادة الاعتبار للجيش اللبناني وانتشار قوة منه في منطقة عمليات الأمم المتحدة. وانتشار عناصر أخرى على الحدود اللبنانية السورية، والأهم من ذلك كله هو تكليف الجيش اللبناني للمرة الأولى بالمحافظة على الحدود الدولية اللبنانية.

كما أن العنصر الدولي تفعّل من خلال اعادة الاعتبار إلى اتفاقية الهدنة التي جرت عام ١٩٤٨، فهل هي مقدمة إلى العمل على تحييد لبنان مجدداً عن الصراع العربي الاسرائيلي؟ وهل ينجح المجتمع الدولي في ذلك؟ تلك هي الاشكالية الكبرى التي تطرحها التطورات الأخيرة في لبنان بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ .

إلا أن الأحداث في لبنان عودتنا على توقع المفاجآت في فترات زمنية متقاربة. كما أن المجتمع الدولي وبخاصة الدول الكبرى تبقى أسيرة لمصالحها. وفي المفهوم المعاصر تبنى السياسات على المصالح وليس على المبادئ.

أديب نعمة (*)

نحو دور فاعل للبحث العلمي من أجل طرح سياسات بديلة

مقدمة

يبدو السؤال سهلاً للوهلة الأولى، وبدوره يبدو الجواب بديهياً: فهل من شك في أن البحث العلمي لا غنى عنه من أجل رسم سياسات ناجحة تفتح آفاق المستقبل؟! وهل من شك أيضاً أن السياسة السائدة تاريخياً في لبنان، بعيدة كل البعد عن البحث العلمي وتجافي العلم كل مجافاة؟!

قد تدفع مثل هذه السهولة والبداهة الباحث إلى الاسترخاء وإلى نوع من الكسل الفكري في تناول هذا الموضوع الذي يستبطن ويستدرج جواباً معلوماً ومرغوباً به من قبل القارئ – المواطن. بيد أن مثل هذا المسار لا ينتج معرفة، بقدر ما يؤكد "معرفة" موجودة بصورة مسبقة في الأذهان، وهي لذلك موضع شك ومساءلة لجهة طبيعة "المعرفة" التي تتضمنها ومستواها.

ولكن، إذا كان موضوع هذه الدراسة هو دور البحث العلمي في رسم السياسات، فحري بنا أن نلتزم مناهج البحث العلمي في تناول الموضوع نفسه، ولا سيما أن نعتمد مقاربة متحررة من الأفكار المسبقة والتسليم بالبديهيات. إن المسار الموصل إلى اليقين – النسبي بالضرورة – يبدأ بالشك العلمي، وبمساءلة الأسس التي يقوم عليها المنطق الداخلي للإشكالية المطروحة وفرضياتها الضمنية، وصولاً إلى إعادة تثبيتها أو نقدها أو نقضها.

أولاً: الإشكالية الظاهرة في الحالة اللبنانية: الإنفصال بين العلم والسياسة

يستدرجنا سياق الموضوع المطروح وإطاره العام إلى جواب جاهز ومعلوم. فالإطار العام هو السعي لنهضة لبنانية تقترن بمعرفة اكتشاف الفرص المتاحة وتحديد التحديات والعوائق، ثم تجاوزها لتحقيق النهضة المطلوبة. واكتشاف الفرص والتحديات يتطلب الاستناد إلى المعرفة والعلم، وبالتالي اللجوء الكثيف إلى البحث العلمي من أجل رسم السياسات البديلة التي بإمكانها

(*) مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحدة معلومات التنمية للدول العربية.

فتح آفاق جديدة أمام لبنان، تمكنه أولاً من الخروج من واقع أزمته الحالية المتعددة الأبعاد، وتوجهه نحو خيارات مستقبلية مفتوحة تحقق مستويات أعلى من الاستقرار والنمو والتنمية.

وفي هذا السياق، غنيٌ عن البيان ان تقاليد العمل العام في لبنان، ولا سيما في دائرته السياسية، بعيدة عن العلم والبحث العلمي الموضوعي في كل ما يتعلق بإدارة الشأن العام ورسم السياسات. لا بل يمثّل لبنان حالة فريدة من نوعها في درجة خوفها من الأرقام والإحصاءات ومن الأساليب العلمية. ألسنا البلد الوحيد ربما الذي لم يجرِ تعداداً سكانياً منذ عام ١٩٣٢، مع ما لذلك من تبعات تتمثل في تناقض تقديرات عدد السكان التي تراوحت في أواسط التسعينات بين ٣,٢ مليون نسمة عام ١٩٩٥ بحسب مسح وزارة الشؤون الاجتماعية ونحو ٤ ملايين نسمة عام ١٩٩٦ بحسب إدارة الإحصاء المركزي!؟ ثم لنكتشف مجدداً أن عدد السكان قدر بنحو ٣,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٤ بحسب إدارة الإحصاء المركزي ووزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً!؟[١]

إن الاختلاف في هذا الرقم الوحيد، ولكن الأساسي، يؤدي إلى سلسلة لا تنتهي من اختلالات يشكو منها الباحثون والخبراء ولا سيما الاقتصاديون منهم. فكيف يمكن تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي التي تحسب على أساس عدد السكان؟ وكيف يمكن تحديد قيمة الناتج المحلي القائم، وقيمة الناتج الوطني القائم، في ظل ثغرات كبيرة في الحسابات الوطنية وفي القدرة على رصد حركة السلع والخدمات والرساميل بالدقة الكافية؟

أما أسباب الجفاء بين السياسة والعلم في لبنان فكثيرة. لكن يكمن أساسها في طبيعة الدولة التي تقوم على نظام من المحاصصة الطائفية والمحسوبية التي تمثّل مصدراً للفساد، وتؤدي إلى الاستغناء عن القواعد العلمية الموضوعية في رسم السياسات والأداء وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العام، واستخدام الدولة وأجهزتها لتحقيق منافع ومصالح فئوية وشخصية

أما أسباب هذا الجفاء بين السياسة والعلم في لبنان فكثيرة. لكن يكمن أساسها في طبيعة الدولة التي تقوم على نظام من المحاصصة الطائفية والمحسوبية التي تمثّل مصدراً للفساد، وتؤدي إلى الاستغناء عن القواعد العلمية الموضوعية في رسم السياسات والأداء وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العام، واستخدام الدولة وأجهزتها لتحقيق منافع ومصالح فئوية وشخصية.

ولكن المسألة تكمن في تحديد السبب العميق لهذا الوضع. فهل يعود الأمر إلى أداء شخصي للسياسيين والموظفين - وإن كان معمماً - يتحدد على المستوى السلوكي والأخلاقي وغالباً ما يوضع ضمن خانة الفساد، أم أن الأمر أكثر عمقاً ويتجاوز في طبيعته تعريف الظاهرة الفردية دون أن يلغيها إلى ظاهرة اجتماعية (بالمعنى السوسيولوجي الذي يفيد معنى الوجود الموضوعي الذي يسبق ويحدد ويؤطر سلوك الأفراد)؟ وبهذا المعنى الأخير، يبدو البحث العلمي أسلوباً غير متناسب مع الخصائص السائدة تاريخاً للدولة اللبنانية وطريقة عملها، أكثر مما يبدو أمراً مرتبطاً بالأفراد، وهو أمر مرتبط بالتالي بطبيعتها لا بفسادها!!

---

[١] وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة، **مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن** (بيروت: الوزارة، ١٩٩٦)؛ إدارة الإحصاء المركزي، **الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧** (بيروت: الإدارة، ١٩٩٨) ووزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الأوضاع المعيشية للأسر، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤** (بيروت: الوزارة، ٢٠٠٦).

ولكن، قبل الاسترسال في هذا الاتجاه، لا بد من التساؤل: هل حقاً أن السياسات الراهنة – وحتى خلال الحقبة السابقة – لا تستند إلى المعرفة العلمية ولا تستخدم طرائق البحث العلمي، كما يميل الرأي الشعبي السائد إلى الاعتقاد؟

ثانياً: العلم والبحث العلمي في الاجتماع السياسي

العلاقة بين العلم والسياسة ملتبسة دائماً، لا بل ثمة ميل غالب إلى ترجيح صفة التنابذ عليها. فالسياسية مقترنة بالأيديولوجيا، وهذه الأخيرة تعرف أحياناً كثيرة بوصفها انحرافاً عن العلم والموضوعية إن لم نقل نقيضاً لهما، بسبب غرضيتها وخدمتها لأهداف سياسية تجعلها تفقد صفة الموضوعية والحيادية في التعامل مع الوقائع، وهو ما يعد الأساس الذي يقوم عليه العلم والمنهج العلمي. لذلك يقود هذا الفصل القاطع بين العلم والأيديولوجيا إلى التساؤل عن صحة الاعتقاد بإمكانية بناء خيارات سياسية على أساس العلم المتسم بالموضوعية والحياد والحقيقة (وربما بدا الجمع بين العلم والسياسة حلفاً منطقياً!؟).

إلا إننا لا نشارك القائلين بهذه الثنائية التبسيطية (العلم/ الحقيقة والأيديولوجيا/ الوهم أو الحقيقة المشوهة). كما إننا نعتقد أن تصنيف العلوم إلى صحيحة كعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء ...الخ، تمتاز بالدقة، وبين علوم غير صحيحة تنتمي إليها عائلة العلوم الاجتماعية كلها وهي علوم غير دقيقة واحتمالية، هو بدوره تبسيط لا ينسجم مع مستوى التطور والتعقيد الذي بلغته العلوم الطبيعية والاجتماعية على حد سواء، والذي قلّص الهوّة إلى حد كبير بين الأجوبة الدقيقة من جهة، والأجوبة الاحتمالية من جهة أخرى. ولا يوجد اليوم جواب واحد ووحيد على أي سؤال حقيقي من الأسئلة التي يواجهها الإنسان والمجتمع، وينطبق هذا الأمر على العلوم الطبيعية والاجتماعية على حد سواء. ولا يعود ذلك إلى قصور في مستوى تطور العلوم وثغرات في مناهجها، بل يعود إلى تطورها تحديداً وإلى تحسن قدرتها على النفاذ إلى طبيعة هذا العالم وحقائقه المركبة والمتعددة الأبعاد.

إن السياق الطبيعي الذي سارت وفقه العلوم الطبيعية قد تطور من الجواب الأحادي الحاسم نحو القبول بالاحتمالات وبهوامش الخطأ واللاتحديد وبتعدد الإجابات منذ وضع نظرية النسبية والفيزياء الكمية والرياضيات غير الاقليدية، الأمر الذي جعلها تقترب من العلوم الاجتماعية. أما بعض التيارات المتحركة اليوم في حقل العلوم الاجتماعية والتنمية، والتي تبالغ في سعيها لتقديم جواب موضوعي واحد للمشكلات الاجتماعية والتنموية التي تواجهها مجتمعاتنا على طريقة العلوم الدقيقة وفق فهمها التقليدي، فهو سعي في اتجاه خاطئ تماماً، وسعي فاشل مسبقاً للبحث عن حل تبسيطي مريح لمسائل بالغة التعقيد، وسعي فاشل لاختزال التعدد غير القابل للاختزال، انسياقاً وراء سر البحث عن حل أوحد أو وصفة وحيدة مستحيلة استحالة البحث عن "حجر الفلاسفة" في القرون الوسطى.

أما علاقة ذلك بموضوعنا فتكمن مرة أخرى في ما يمكن أن يستدرجنا إليها السؤال

من التسليم بمنطق ضمني يحتمله، ويجد مشروعيته في وعي سائد في أوساط واسعة. فالبحث في العلاقة بين البحث العلمي ورسم سياسات بديلة، لا يتعلق هنا بمشروع إنشائي مثل تشييد بناء أو ترميم جسر، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا بناءً على خبرات ودراسات لمهندسين مختصين وباعتماد قواعد علمية مختبرة، وإلا يستحيل تنفيذ المشروع، كما إنه لا يتعلق بالدرجة الأولى بمشروع اقتصادي يتولى صاحبه القيام بدراسات جدوى اقتصادية من أجل تقدير قابلية مشروعه لتحقيق الربح وفرص النجاح والاستمرار، وهذا أيضاً نوع ثانٍ من البحث العلمي البسيط نسبياً وان كان يتضمن عناصر احتمالية أكثر من الأعمال الهندسية.

لا يتعلق الأمر إذن بهذا النوع من المسائل، بل يتجاوزها إلى مستوى نوعي آخر يتعلق برسم السياسات التي تحدد الإطار العام الناظم لحياة المجتمع وأنشطته في مجالات بالغة الأهمية بالنسبة إلى استمراره وازدهاره. ولكن غالباً ما يكون المقصود بعداً محدداً من أبعاد الوجود المجتمعي هو الاقتصاد. فالسؤال عن علاقة البحث العلمي برسم سياسات بديلة يحيل بالدرجة الأولى إلى السياسات الاقتصادية البديلة، وحتى السياسات التنموية تفهم بالدرجة الأولى من منظور اقتصادي هو الأساس تضاف إليه منظورات أخرى بيئية أو اجتماعية...الخ. لذلك يكون السؤال الضمني الذي يشغل بال من يطرحه هو التالي: نحو دور فعلي للبحث العلمي (الاقتصادي) في رسم سياسات اقتصادية بديلة في لبنان.

ما يسوغ مثل هذا التفسير هو ما نراه كل يوم في وسائل الإعلام التي كلما أرادت أن تبحث في مستقبل لبنان والمخاطر المحدقة به وفي الفرص والتحديات، نراها تستضيف خبراء الاقتصاد، وتكاد تحصر مناقشاتها العلمية في مجال الاقتصاد حصراً. ويقابل هذه الملامح "العلمية" للبرامج الاقتصادية، ما نراه من كلام غير مضبوط وذاتي واتهامي في الخطاب السياسي السائد وفي برامج الحوار السياسي التي تقدم صورة للسياسة محكومة بالكامل بالرؤى الذاتية للشخص المعني، وبتأويله الخاص للوقائع، وبانتقائية كبيرة في اختيار الأحداث التي يبني عليها التحليل، وبمخالفة شبه كاملة للخصم السياسي. وفي كل ذلك يخاطب السياسي عموماً جمهوره فقط من خلال محاججة الخصم، وهي مخاطبة عاطفية مبنية على الاستثمار في المشاعر والانفعالات، وفي التعبئة التراكمية والوعي الزائف المتكون لدى الأنصار والمحازبين بما يعيد إنتاج الولاء. وفي هذه الصورة لا مكان للعلم كما يبدو للوهلة الأولى على الأقل، الأمر الذي يرسخ ثنائية "العلم - الاقتصاد من جهة، والأيديولوجيا والمصلحة - السياسة" جهة ثانية.

إن المذاهب الاقتصادية الاختزالية الرائجة في ظل العولمة النيوليبرالية تسعى لتقديم نفسها بصفتها علماً دقيقاً يختلف عن غيره من العلوم الاجتماعية ويتفوق عليها في دقة مناهجه ووسائل بحثه وموضوعية الحلول والنتائج التي يتوصل إليها. وهو سيد الأرقام والإحصاءات والإسقاطات والنماذج التحليلية القادرة على توقع اتجاهات تطور البلاد واقتصادها، وتحديد السياسات الواجب اتباعها على نحو علمي ومحايد.

إلا إن مثل هذا الاعتقاد هو وهم أيديولوجي كغيره مما سبقه من نظرات تبسيطية. ويتطلب معالجة هذا الوهم معالجة مزدوجة: الأولى، هي عدم الاقتصار على الدائرة الاقتصادية وحدها، وبالتالي ضرورة لحظ الأبعاد الأخرى للوجود والحراك الاجتماعيين

على المستويين الفردي والجمعي، الأمر الذي يحيل إلى جملة من العلوم الاجتماعية التي لا مجال للتفضيل في ما بينها بدءاً من علم الاجتماع (السوسيولوجيا) إلى علم السياسة والقانون والتاريخ وعلم النفس الاجتماعي والفردي...الخ، مروراً بالاقتصاد السياسي والتقني. فهذا التعدد هو الكفيل بالسماح بالاقتراب من حقيقة الوجود المجتمعي في كليته غير القابلة للتجزئة، ويتيح تكوّن معرفة دينامية تفاعلية بطبيعتها بحكم موازاتها للواقع المركب والمتحرك باستمرار. والتصويب الثاني المطلوب، هو تلافي التعامل الاختزالي مع أي علم من العلوم الاجتماعية، بحيث تهمل أبعاد أساسية فيه، ولا سيما تاريخه كعلم وإطاره النظري والمفاهيمي، فيجري التركيز على الجوانب التقنية البحت أو على صيغة تبسيطية ومؤدلجة من صيغه. ولعل المثال الأبرز على هذا التعامل هو بعض الصيغ "الاقتصادوية" الرائجة، التي تهمل كلياً الاقتصاد السياسي والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصلحة فهم تقنوي للاقتصاد يختصره في معادلات رياضية وتقنيات جزئية هي أقرب إلى الوهم العلموي منه إلى العلم الحقيقي.

نخلص إلى القول، أنه عندما نتحدث عن علاقة البحث العلمي في رسم السياسات "البديلة"، فإن ذلك يشمل البحث في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والقانون والإدارة والتاريخ وغيرها من أوجه الحياة المجتمعية.

ثالثاً: البحث العلمي والسياسات البديلة

بالانتقال من المستوى التجريدي للعلاقة بين العلم والسياسة إلى المستوى العملي، فإن السؤال المطروح يتعلق بعلاقة البحث العلمي برسم السياسات البديلة، وهو سؤال عملي بإمتياز ومتميز عن علاقة العلم بالسياسة. ونقطة الانطلاق هنا هي موقف مسبق ضمني يضع هدفاً أمام البحث هو التوصل إلى رسم سياسات "بديلة" للسياسات المعتمدة راهناً، والتي يفترض منطق السؤال نفسه انه لم يجرِ صوغها باستخدام أساليب البحث العلمي. واستطراداً، فإن الاستعانة بالبحث العلمي في عملية صوغ السياسات من شأنه أن يؤدي إلى خيارات سياسية أخرى غير تلك القائمة الآن.

وثمة اختلاف بين اعتماد سياسات علمية – أي مستندة إلى العلم وتتصف بالموضوعية والابتعاد عن الانحياز السياسي لمصلحة فئة اجتماعية معينة ولاسيما الفئة صاحبة القرار في وضع السياسات – وبين الاعتماد على البحث العلمي في رسم السياسات. ففي هذه الحالة الأخيرة هناك استخدام نفعي لأساليب البحث العلمي بهدف التوصل إلى معرفة أفضل للواقع والديناميات التي تحركه واتجاهات تطوره، دون أن يعني ذلك أن الجهة التي تستخدم البحث العلمي سوف تتبنى بالضرورة خيارات موضوعية ومحايدة سياسياً. ولدينا في التاريخ الحديث والمعاصر أمثلة كثيرة جداً على استخدام المناهج العملية والعلوم لأغراض

ومن حيث المبدأ، فإن الرقم الخام ليس بذاته مصدر معرفة ما لم يتولَّ أصحاب اختصاص قراءته واستنطاقه وتحويله إلى مؤشر أو معلومة تستخدم في سياق تحليلي ينتج المعرفة اللازمة والقابلة للاستخدام من قبل صانعي القرار في رسم السياسات

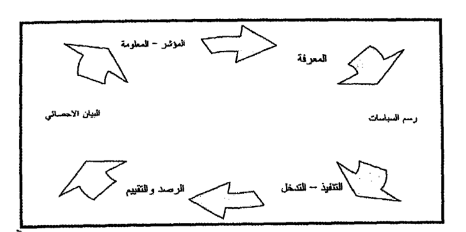
سياسية بحتة، ولعل أبرزها العلاقة الوطيدة بين الأنتروبولوجيا والاستعمار، إذ كانت دراسة شعوب المستعمرات دراسة علمية صارمة ووفق مناهج أحدثت تغييراً ثورياً في العلوم الاجتماعية، مقدمة لا بد منها للتمكن من حكم هذه المجتمعات والشعوب والسيطرة على بناها الاجتماعية والثقافية وتفكيكها والهيمنة عليها. لذلك، لا يمكن التسليم بوجود علاقة بسيطة وأخلاقية ومكتفية بذاتها بين البحث العلمي ورسم السياسات. وفق الصيغة التي نقترحها، البحث العلمي هو أداة من أدوات رسم السياسات لا تؤثر بالضرورة على مضمون هذه الأخيرة ولا على استراتيجاته وخياراته الأساسية. والأرجح، أن تكون الأهداف والخيارات قد حددت مسبقاً في سياق عملية بلورة المصالح الخاصة والجماعية للقوى الاجتماعية السياسية المتواجهة في المجتمع، والتي لا تحتاج إلى البحث العلمي إلا في طور لاحق من أجل تحديد الصيغ المثلى والقابلة للتنفيذ لتحقيق هذه المصالح. إن البحث العلمي بهذا المعنى لا يساهم في تحديد الخيارات الأساسية للسياسات المعتمدة، بقدر ما يساهم لاحقاً في تحديد صيغها التنفيذية. إن البحث العلمي هنا هو خادم للسياسة وليس شريكاً أو موجهاً لها.

١- وهم الأرقام والبيانات الإحصائية

عندما يطرح على أي من المشاركين في رسم السياسات في لبنان ضرورة أن يعتمد طرائق علمية، يسارع إلى المطالبة بتزويده بالأرقام والإحصاءات الضرورية للقيام بعمله، والتي هي في أغلب الأحيان غير متوافرة أو أن نوعيتها مشكوك بها. ولهذه المطالبة وجهان أولهما محق: فالبيانات الإحصائية المتاحة هي أقل من المطلوب؛ وثانيهما غير محق: إذ إن البيانات المتاحة هي أكثر مما يستخدمه صانعو السياسات. وهذا يعني إما أنهم لا يعرفون بوجود هذه الإحصاءات أو لا يعرفون كيفية استخدامها، أو أنهم لا يشعرون بحاجة إلى استخدامها في عملهم. والأرجح أن الأمر مزيج من هذه العناصر كلها.

ثمة مسافة طويلة بين انتاج الرقم ورسم السياسات وتنفيذها، مسافة تتطلب استخدام العقل الفردي والجمعي، وتتطلب استخدام آليات حوار وتفاعل بين مجموعات المصالح المتقابلة

يبدو كأن للرقم قدرة سحرية على تقديم الإجابات والحلول لكل الأسئلة. فهل يكفي أن نقدم الرقم (في صورة بيان إحصائي (Data) لمن يتخذ القرار السياسي لكي يكون هذا الأخير قادراً على استخدامه؟! إن واقع عدم مقدرة هؤلاء على استخدام الكثير من البيانات المتاحة في لبنان يؤكد عكس ذلك تماماً. ومن حيث المبدأ، فإن الرقم الخام ليس بذاته مصدر معرفة ما لم يتولَّ أصحاب اختصاص قراءته واستنطاقه وتحويله إلى مؤشر أو معلومة تستخدم في سياق تحليلي ينتج المعرفة اللازمة والقابلة للاستخدام من قبل صانعي القرار في رسم السياسات. ثمة مسافة طويلة بين انتاج الرقم ورسم السياسات وتنفيذها، مسافة تتطلب استخدام العقل الفردي والجمعي، وتتطلب استخدام آليات حوار وتفاعل بين مجموعات المصالح المتقابلة. ويجب التأكيد أن الحوار والتفاعل لا بل الصراع بين مجموعات المصالح المتقابلة "هو آلية معرفية ضرورية" من أجل إنتاج حل متوازن وموضوعي يعبر عن تعدد المصالح والأبعاد في المسائل الرئيسية قبل الثانوية.



في المراحل الأولى التي تتعلق بإنتاج البيانات واستخلاص المؤشرات والقيام بالتحليل الأولي، يكون الدور الراجح لأصحاب الخبرات الفنية الذين يتولون تحويل المعطيات الخام إلى مؤشرات ومعلومات تحمل دلالات محددة ومفيدة من أجل فهم الواقع. الطور الثاني الذي يتعلق بتحويل المعلومات والمؤشرات إلى معرفة فعلية واستخدامها في رسم السياسات، يتطلب دخول شركاء جدد في العملية المعرفية إلى جانب الخبراء الفنيين، لا بل إن الدور الراجح ينتقل إلى أصحاب القدرات التحليلية من الاختصاصات المتنوعة، والأكاديميين وواضعي السياسات ومجموعات المصالح المختلفة ذات العلاقة بالموضوع المعين. أما وسائل العمل، فتتراوح بين البحث العلمي الأكاديمي والتمازج بين وجهات النظر والمصالح المختلفة للشركاء، مروراً بالأهداف التي غالباً ما تحدد وجهتها العامة مسبقاً ارتباطاً بتوازن القوى الاجتماعي – السياسي الذي يحدد الإطار العام الاستراتيجي لوجهة تطور البلاد. أما الطور الثالث المتعلق بتنفيذ السياسات ورصد آثارها والتصحيح، فهو يتطلب اعتماد طرائق وخبرات فنية تطبيقية أيضاً، وكذلك إشراك الناشطين في الميدان ومجموعات المصالح وأجهزة الدولة بوصفها إدارة في رصد التنفيذ وتقويم الأداء واقتراح التحصيحات اللازمة.

إن البحث العملي وطرائقه بالمعني المباشر للكلمة، حاضر في كل المراحل كما هو مبين. لكن يجب التأكيد مرة أخرى بأنه ليس الطريقة الوحيدة التي يجب الاستناد إليها، وبأن ليس له بالضرورة الدور الحاسم عندما يتعلق الأمر بالتخطيط ورسم السياسات وتحديد الأهداف العامة، كما هو بالنسبة إلى التنفيذ. وسبب ذلك أن عملية رسم السياسات كما أشرنا هي مسألة عملانية وغائية بطبيعتها.

٢- رسم السياسات استناداً إلى الأدلة

لقد تنبهت المقاربة التنموية التي تعتمدها الأمم المتحدة إلى هذه المسألة. لذلك نجد أن المصطلحات التي تستخدمها تحاول التعبير عن هذه الخاصية الجوهرية في عملية رسم السياسات والتي تميزها عن مسار البحث الأكاديمي أو العلمي البحت. إن منظومة الأمم المتحدة تتحدث عن ما تسميه "عملية رسم السياسات القائمة على الأدلة" Evidence Based Policy Making، وعن " إدرة السياسات أو تقييمها من خلال النتائج المحققة" Result Based

Management or Evaluation. هذه المفاهيم ذات طابع عملي واضح، وهي تهدف إلى تقليص مخاطر الانحياز والذاتية في رسم السياسات وفي إدارة البرامج وتقويمها من خلال اعتمادها على الأدلة والنتائج المحققة التي تعد نسبياً - معياراً موضوعياً ومحايداً، دون الوقوع في "العلموية" ودون الاقتصار على التحليل النظري المجرد.

إن القول بإدارة السياسات والبرامج وتقويمها استناداً إلى النتائج يعني "الاستناد إلى التجربة والوقائع، والقيام بعمليات المتابعة والتقويم بصورة دورية ومنتظمة. كما يعني من ناحية أخرى أن المناهج المتبعة والسياسات والتقنيات المستخدمة يجب أن تكون مرتبطة بنتائج قابلة للقياس"(٢). أما رسم السياسات المستند إلى الأدلة فهو "يحيل إلى ذلك المسار في رسم السياسات حيث تقدم المساعدة لصانعي السياسات من أجل التخطيط بناءً على أفضل إطلاع ممكن على ما هو متاح من معلومات، ووضع هذه المعلومات في رسم السياسات. أما الأدلة فهي يمكن أن تشمل الإحصاءات والبحوث الأكاديمية، والقياس على التجربة التاريخية المحققة، وتقويم السياسات المطبقة ونتائجها، والإفادة من التجارب الناجحة واستخلاص دروسها"(٣).

ونشير هنا إلى أن ما يعد أدلة يمكن استخدامها في رسم السياسات (وهو ما أتى على سبيل المثال لا الحصر) يشمل إلى جانب البيانات الإحصائية والأرقام المصادر الأخرى الرئيسية للمعرفة ولا سيما ما له طابع تحليلي. وهذا يسمح بالقيام بالخيارات المناسبة بما في ذلك اختيار الأرقام والتعامل معها، وهي التي قد تكون متباينة أو متناقضة أحياناً.

من جهة أولى، إن وجود إطار تشاركي يتوافر فيه الحد الأدنى من التوازن هو شرط مسبق لنجاح الحوار الموضوعي المستند إلى الأدلة والنتائج؛ ومن جهة ثانية إن استخدام الأدلة ودلالات النتائج المحققة على نحو ذكي وفعال، من شأنه أن يساعد على تعزيز آليات الحوار الموضوعي ويزيد من فرص التوصل إلى سياسات أكثر توازناً

واللافت للنظر أيضاً أن الأدلة والنتائج وثيقة الارتباط بالأهداف الموضوعة للسياسات أو البرامج، والتي تمثل الإطار المرجعي للتقويم. أي أن هذه المقاربة لا تحاول إنكار الطابع الهادف والغائي والانحياز الأصلي للسياسات النابع من المصالح، إلا أنها تحاول تقليص الانحياز الأصلي هذا من خلال اقتراحها آلية تشاركية في رسم السياسات، تضمن إشراك مجموعات المصالح المختلفة ضمن إطار يتحقق فيه الحد الأدنى الضروري من التوازن في ما بينها. وثمة علاقة تبادلية بين الإثنين: من جهة أولى، إن وجود إطار تشاركي يتوافر فيه الحد الأدنى من التوازن هو شرط مسبق لنجاح الحوار الموضوعي المستند إلى الأدلة والنتائج؛ ومن جهة ثانية إن استخدام الأدلة ودلالات النتائج المحققة على نحو ذكي وفعال، من شأنه أن يساعد على تعزيز آليات الحوار الموضوعي ويزيد من فرص التوصل إلى سياسات أكثر توازناً.

(٢) UNDP, *How to Guide to MDG-Based National Development Strategies* (New York: UNDP, 2005).

(٣) المصدر نفسه.

٣- مثال من الاقتصاد: لبنان الستينات والسبعينات

في الفترة الممتدة بين الاستقلال واندلاع الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، لم يكن هناك تركيز كبير على دور البحث العلمي في تحديد التوجهات الاقتصادية الوطنية، أو على الأقل لم نسمع أن السياسيين اللبنانيين وحتى رجال الأعمال كانوا شديدي الشغف بإنشاء مراكز الأبحاث واستقدام الخبراء من أجل نصحهم، ما عدا بعض الأساسيات التي لا تقارن بمستوى التفرع والتفصيل وبمستوى التخصص والتعمق السائد حالياً. ولكن إذا اعتمدنا مبدأ تقويم السياسات والخيارات بناءً على نتائجها الفعلية، فسنجد أن الاقتصاد اللبناني حقق في هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة ومستقرة، وكان السياسيون ورجال الأعمال يتخذون قرارات تحقق المنفعة والنتائج المرجوة بوجه عام. ولا يمكن الافتراض أن صانعي القرار هؤلاء لم يتمتعوا بأي حس علمي أو لم يعتمدوا طرائق علمية في اتخاذ قراراتهم، ولكن مجمل البيئة المعرفية والاقتصادية في تلك المرحلة كانت أقل تعقيداً مما هي عليه الآن.

فعلى الصعيد الداخلي كان مستوى التطور الاجتماعي والعلائقي بما في ذلك ضمن مجال العمل، بسيطاً نسبياً. كما أن عدد العوامل المتدخلة في تحديد الخيارات الوطنية، ومستوى تداخل العوامل الوطنية مع العوامل الإقليمية والدولية (نتحدث عن الاقتصاد هنا) هي أقل بما لا يقاس عما هي عليه في ظل العولمة الراهنة. إن العولمة ودورها الحاسم العابر للحدود الوطنية، تمثّل عنصراً حاسماً، إن لم نقل العنصر الأكثر أهمية، الذي يرسم الإطار الذي تشتغل فيه الاقتصادات الوطنية.

وبهذا المعنى، فإن رجال الأعمال والسياسيين التقليديين في الحقبة الممتدة بين الاستقلال وعام ١٩٧٥، كان بإمكانهم الاستناد إلى معطيات إحصائية و"علمية" محدودة، وتطويعها بصورة فعّالة في نظام تحليلي شخصي أو جمعي من أجل إنتاج خياراتهم وحلولهم التي كانت تتسم من الناحية العملية بدرجة مقبولة من القابلية للحياة، كما تبين من خلال التجربة التاريخية.

لقد كانت الممارسة التاريخية الاجتماعية (Praxis)، الفردية والجمعية، هي الإطار الأكثر أهمية في رسم السياسات، ولم يكن لدى هؤلاء الحاجة الماسة لدفق لا ينتهي من الأرقام والبيانات والمعلومات من أجل اتخاذ القرار الصحيح.

الوضع مختلف بالكامل في عصر العولمة الراهن. ونطاق التداخل بين العلوم والمناهج والمعارف والاقتصادات الوطنية والعالمية اتسع بما يتجاوز على نحو هائل نطاق الـ Praxis المحلي أو الوطني، الأمر الذي يدل على مستوى أعلى في نضج العلوم الاجتماعية ومناهجها. ويؤدي هذا إلى استقلال عملية البحث العلمي ولا سيما في أبعادها الفنية عن عملية رسم السياسات لجهة الأشخاص الذين يقومون بها. ففي حين كانت جوانب أساسية منها يقوم بها الشخص نفسه في السابق، فقد أصبحت عملية البحث العلمي عملية مستقلة يقوم بها تقنيون لمصلحة أصحاب القرار في صنع السياسات.

أما نقطة الضعف في هذا الحالة المستجدة، فهي سيطرة العقل التقنوي على تصميم السياسات إلى درجة الوقوع في بعض الأوهام العلموية وافتراض البعض إمكانية نجاحهم في "فرض نوع من الهندسة الاجتماعية أو الاقتصادية على طريقة المنتجات المعدلة وراثياً، وفرض تصوراتهم على الواقع متسلحين بمعادلات رياضية ونماذج ماكرو اقتصادية وإسقاطات وتوقعات، لا يجرؤ أحد على الشك في علميتها، ولا يجرؤ المعنيون بالتنمية على

القول بأنهم لم يفهموا شيئاً منها، ومع ذلك فعليهم واجب التسليم بها دون مناقشة، وخصوصاً إذا أتت هذه الدراسات من المؤسسات المالية الدولية المشهود لها بتحقيق "نتائج باهرة" في التنمية.

فما الذي حققته هذه الطفرة العلموية، خصوصاً في صيغها "العالم ثالثية" التي لا تتجاوز غالبا كونها مجرد اختزال وتقليد ظاهري وغير ناقد لما ينتج من علوم في مصادر انتاجه العالمية، في حين هي عاجزة عن تخصيب هذه المعرفة بمعرفة أخرى تنتج محلياً بوجه أصيل. ولكن هل حققنا نتائج إيجابية من خلال انسياقنا وراء هذا المنهج الاختزالي؟

٤- ... ولبنان التسعينات

التسعينات هي الحقبة التي لجأت فيها الحكومات المتعاقبة إلى وضع سياسات وتوقعات مستندة إلى أساليب تتوافر فيها كل الشروط الفنية للبحث العلمي. وكانت نتيجة ذلك إصدار خطط إعادة الإعمار المختلفة، وإنتاج نماذج اقتصادية لتوقع السيناريوهات المستقبلية بصورة علمية مبنية على الأرقام والأرقام والأرقام. ولكن ماذا كانت النتيجة: لم تتحقق التوقعات بوجه عام (لسنا هنا بصدد مناقشة الأسباب ولا الجهات المسؤولة)، مع العلم أنه ليس من شك من أن واضعي هذه السيناريوهات كلها هم فعلاً وحقيقةً خبراء في مجالهم واستخدموا مناهج علمية في الوصول إلى نتائجهم. ولكن الواقع عنيد جداً. من ناحية أخرى، منذ اللحظة التي بدأ السياسيون فيها يستندون إلى البحث العلمي في تحديد السياسات الاقتصادية، دب الخلاف بين الخبراء بحيث نادراً ما نعثر على خبيرين اقتصاديين لهما وجهة النظر نفسها، مع العلم أنهم كلهم علماء؟! إن مثل هذه الأمر يجب أن يدفعنا إلى التفكير ملياً قبل أن نطلق أحكامنا.

ما الذي حققته هذه الطفرة العلموية، خصوصاً في صيغها "العالم ثالثية" التي لا تتجاوز غالبا كونها مجرد اختزال وتقليد ظاهري وغير ناقد لما ينتج من علوم في مصادر انتاجه العالمية، في حين هي عاجزة عن تخصيب هذه المعرفة بمعرفة أخرى

ليس في ما ذكرناه مبالغة، بل إن الأمر لا يقتصر على لبنان: فأحد أبرز الأسماء اللامعة في الاقتصاد العالمي الذي كان مسؤولاً عن القيام بالبحث العلمي والتوقعات الاقتصادية لآثار انتقال روسيا إلى اقتصاد السوق بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، توقع نتائج اقتصادية باهرة من خلال الانتقال السريع وهو ما عرف "العلاج بالصدمة" Shock Therapy. ولدى سؤاله عن الكارثة الاجتماعية والتدهور الاقتصادي الكبير الذي أصاب روسيا خلال سنوات قليلة بسبب هذه السياسة خلافاً للتوقعات التي استخلصها من نماذجه الاقتصادية – الرياضية العلمية جداً، أجاب ببساطة انه أغفل ادخال بعض المتغيرات في نموذجه الرياضي، الأمر الذي أدى إلى نتائج مختلفة عن المتوقع. جواب بمنتهى البساطة!!

من جهة أخرى، ثمة نماذج أخرى للمقاربة الاقتصادوية والعلموية. ففي لقاء لمنتدى البحوث الاقتصادية عقد في اليمن عام ٢٠٠١ وضم ما يقارب ٢٠٠ مشارك، قدم مشاركان(٤) من لبنان

(٤) Marianne Khoury and Ugo Panizza, "Social Mobility and Religion. Evidence for Invidual-Level Data," Presented at ERF Conference, Sanaa , October 2001.

محاولة لإبراز مستوى الترابط بين الفقر والانتماء الطائفي في لبنان، وذلك من خلال تحليل نتائج خارطة أحوال المعيشة. وقد أثار هذه البحث اهتمام بعض الاقتصاديين المشاركين، إلى درجة أن بعضهم اقترح تعميق البحث من أجل فهم هذه الظاهرة بصورة أعمق في لبنان، وذلك بالقيام بدراسة مقارنة بين علاقة الفقر بنظام الطبقات في الهند والعلاقة بين الفقر والانتماء الطائفي في لبنان. إن أصحاب هذا الاقتراح، وهم اقتصاديون لا شك في قدراتهم ومعارفهم العلمية، وجدوا أن الذهاب إلى الهند قد يوفر إضاءات جديدة لمعرفة العلاقة بين الفقر والانتماء الطائفي في لبنان، في حين لم يخطر في بالهم ان الاقتصاديين اللبنانيين بإمكانهم التعاون مع باحثين في التاريخ الاجتماعي أو مؤرخين لبنانيين من أجل فهم هذه الظاهرة، مع الإشارة إلى أن المؤرخين والباحثين الاجتماعيين قد قدموا الجواب عن هذا السؤال منذ عقود من خلال تحليلهم للتاريخ الاجتماعي والسياسي للبنان، ومن ضمنه المسألة الطائفية وتاريخ نشوء الدولة والمؤسسات السياسية والنظام.

منذ اللحظة التي بدأ السياسيون فيها يستندون إلى البحث العملي في تحديد السياسات الاقتصادية، دب الخلاف بين الخبراء بحيث نادراً ما نعثر على خبيرين اقتصاديين لهما وجهة النظر نفسها، مع العلم أنهم كلهم علماء؟!

مشكلتان تبرزان من المثالين آنفي الذكر. الأولى هي اختزال مناهج البحث العلمي بجوانب تقنية وخصوصاً في العلوم الاقتصادية؛ والثانية هي النظرة القطاعية الضيقة التي ترفض التفاعل مع العلوم الاخرى، ولا سيما إذا عدّها أصحاب الاختصاص المعين أقل "علمية"، وبالتالي فإن غياب الترابط الأفقي بين العلوم الاجتماعية يؤدي إلى افتراض خاطئ بأنه بالإمكان تقديم أجوبة صحيحة من خلال التعمق عمودياً في المسألة المطروحة. إنه منطق التخصص الضيق مقابل منطق المعرفة الموسوعية. أما النتيجة فهي أحياناً قد تتمثل في التوصل إلى اكتشاف ما يفترضه الباحث حقائق جديدة ومهمة، في حين أنها قد تكون معارف بديهية وقد سبق التوصل إليها من قبل باحثين في علوم اجتماعية أخرى.

رابعاً: البحث العلمي في السياسة

لا تقتصر السياسات على السياسات الاقتصادية. لا بل أنه في حالة لبنان، لا يمكن وصف الأزمة بأنها أزمة اقتصادية فقط، ولا أزمة اقتصادية أولاً. كما أنه من نافل القول أن الخروج من الأزمة الاقتصادية نفسها يتطلب معالجة المستوى الراهن من التازم السياسي أولاً. فماذا يمكن أن يعني البحث العلمي في السياسة، لو أخذنا الحالة اللبنانية الراهنة؟

تبدو الموضوعية والحياد أكثر صعوبة في هذا الميدان المحكوم إلى حد كبير بالتوظيف المباشر للمواقف والعناصر في الصراع على السلطة. ويتعلق الأمر إلى حد كبير بالموقع من السلطة ومن الصراع السياسي الدائر، وبطبيعة المشروع الذي تحمله القوى وتوقعها للمدى الزمني لتحققه، أو إحساسها باحتمال فوات الفرصة المتاحة لبلوغ الأهداف. وكلما كانت المسافة بين الأهداف الآنية المباشرة والأهداف البعيدة المدى أقصر، كلما كان هناك صعوبة أكبر في تحرير رسم السياسات من التوظيف المباشر. لذلك يبدو أن الموضوعية والحياد العلمي لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال أشخاص أو جماعات لا ترتبط

مصالحهم وأهدافهم بالسياسة المباشرة، ويملكون ثقافة واطلاعاً على علوم السياسة والقانون والإدارة، بما هي علوم اجتماعية لها تاريخها الخاص، ولها قواعدها التي تتجاوز لعبة السلطة المباشرة.

يشبه الأمر حركة كوكب الأرض. فالأرض تقوم بدورة حول محورها خلال ٢٤ ساعة تنتج تعاقب الليل والنهار. وهي في الوقت نفسه تقوم بدورة حول الشمس خلال ٣٦٥ يوماً تنتج تعاقب الفصول(٥). والأمر مشابه بالنسبة إلى العلوم السياسية هنا. فالسياسة المباشرة التي تتمحور حول لعبة الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها، هي دورة قصيرة الأجل، محكومة إلى حد بعيد بالمصالح المباشرة للأطراف المتصارعة، وحيز الموضوعية فيها محدود. إلا أن النظام السياسي ومؤسساته وآلياته، ليس وليد لحظة محددة، بل له تاريخ وأصل (أنتولوجيا خاصة به). فقد استغرق الأمر آلافاً من السنين من التطور الحضاري من أجل إنتاج الأنظمة السياسية المعاصرة وآلياتها: فكرة الدولة نفسها، مفهوم الدولة – الأمة، الديمقراطية، الدستور والقانون، توزع السلطات، الصيغ المختلفة لدور الدولة والقطاع الخاص، المجتمع المدني... الخ.

الحالة اللبنانية، نموذج "الدولة الغنائمية" الطائفي الذي يتوزع بموجبه "قادة الجموعات الطائفية" الدولة وأجهزتها، بما يؤدي إلى تجزئة السلطة في أعلا الهرم، إلى دمج شبه كامل للوظيفتين السياسية والإدارية لجهاز الدولة، الذي يستخدم لإعادة إنتاج الزعامة والسلطة

إن القواعد التي تكونت على امتداد التاريخ الاجتماعي والسياسي للإنسان، لها أساس موضوعي عابر للتاريخ، هو في أساس قيام علوم السياسة والقانون والإدارة بصفتها علوماً مستقلة، وهي بهذا المعنى تتجاوز اللحظة الراهنة وتتجاوز المدى الذي ينحصر فيه الصراع السياسي المباشر على السلطة. وسوف نجد بعض الخصائص المميزة لكل علم من العلوم: ففي الإدارة هناك أهمية للجوانب الفنية (المواصفات، المكننة، طرائق العمل، إدارة الموارد البشرية) التي يمكن تحديدها بوجه موضوعي، والتي غالباً ما تطالب كل السلطات باعتمادها بصفتها قواعد محايدة. بالنسبة إلى القانون، فالقانون نفسه يمثل صيغة للقواعد الأكثر استقراراً في التعامل بين الناس، والتي تضمن استقرار المجتمع واستمراره على الرغم من الانتقال من نظام إلى آخر. ويصح ذلك على أغلبية القوانين، وبدرجة أقل على القوانين التي لها طابع سياسي (الدستور، قانون الانتخابات، صلاحيات الهيئات التنفيذية والتشريعية... الخ). ولكن القواعد القانونية الأساسية لا تُبنى بسهولة ولا في فترات قصيرة، لذلك فإن دورة تغييرها تتطلب وقتاً أطول، وتتطلب حصول تحول مجتمعي مهم، يجري التعبير عنه في تغيير القواعد القانونية المهمة. لذلك فإن القانون وفكرة الحق يجب أن تكون ضابطاً للممارسة السياسية والاجتماعية، والدستور تحديداً يمثّل الضابط للعلاقة بين مؤسسات السلطة، وبين السلطة والمواطن. أما السياسة نفسها، فهي بدورها يجب أن تكون محكومة بمجموعة مبادئ تقوم عليها فكرة الدولة (أو أي نمط آخر من أنماط التنظيم المجتمعي)، ودورها، ووظائفها الأساسية، وطبيعة النظام... الخ.

(٥) استعير هذا التشبيه من الأديب والرسام الراحل رضوان الشهال، الذي استخدم مثال حركة الأرض المزدوجه حول نفسها وحول الشمس في تحليل النصوص الأدبية وفي مقاربة العلاقة بين الهم الشخصي والهم العام في النص الأدبي.

في العودة إلى مقارنة حركة الأرض المزدوجة (حول نفسها وحول الشمس) بالممارسة السياسية، فإن الأرض محكومة بهذه الحركة المزدوجة بصورة حتمية لأنه ليس لها إرادة خاصة. أما في الممارسة التاريخية – الاجتماعية، فإن الإنسان يملك إرادة خاصة به بحيث يمكنه أن يغلّب دورة المصالح السياسية الخاصة القصيرة الأجل على الدورة الأكبر، وهذا يعني تغليب الانحياز السياسي والأيديولوجي على الموضوعية والعلمية. لذلك فإن اللجوء إلى مناهج البحث العلمي في رسم التوجهات السياسية، يعني بالدرجة الأولى الاعتراف بوجود بعدين مهمين في كل ممارسة وموقف. البعد الأول آني يتعلق بالمصلحة السياسية والسلطة، والبعد الثاني يتعلق بالسيل المستمر للحياة الاجتماعية والسياسية وفق قواعد مستقرة جرى صوغها على امتداد أجيال وأجيال. وفي هذا التمييز بين البعدين أو المستويين في الموقف أو الممارسة الراهنة، يكمن أساس البحث العلمي أو المنهج العلمي في السياسة ويكمن اساس فتح ثغرة في الاستعصاء السياسي والتأزم الناجم عن صراع المصالح دون ضابط، لأن أحد أطراف الصراع أو كلاهما يعتقد أن لا مجال لهذا التمييز، ويعتقد أنه إما أن يحقق مطالبه الآن أو أن الفرصة سوف تفوت إلى غير رجعة.

الثقافة التي أنتجتها "الدولة الغنائمية" لا تميز حقيقة بين الشخصية الطبيعية والشخصية المعنوية، ولا بين الخاص والعام، ولا بين التشريعي والتنفيذي، لا بين الدستوري أو الحقوقي وبين السياسي، ولا بين الاقتصادي والاجتماعي وبين السياسي، لا بين الدولة وجهازها وبين الأشخاص الممسكين بموقع سلطة معين

من ناحية أخرى، إن نموذج الدولة الديمقراطية هو من بين النماذج القائمة، أكثر ما يتيح التمييز بين هذين البعدين، وبإعطائه الأولوية لاستمرار الدولة والنظام على استمرار امساكه بالسلطة. لا بل إن فلسفة النظام الديمقراطي تقوم بالضبط على تأمين استمرار الدولة والنظام من خلال تعاقب سلطات (حكومات) تتبدل باستمرار على نحو سلمي ضمن قواعد دستورية مستقرة، تعدل بين الحين والآخر. أما بالنسبة إلى الأنظمة الاستبدادية فإن العكس تماماً هو صحيح، إذ تعطى الأولوية لاستمرار الإمساك بالسلطة، والتي غالباً ما يؤدي انهيارها إلى انهيار النظام وأحياناً الدولة (النموذج السوفياتي والنماذج الاستبدادية في العالم الثالث كثيرة جداً). وفي الحالة اللبنانية، فإن نموذج "الدولة الغنائمية" الطائفي الذي يتوزع بموجبه "قادة الجموعات الطائفية" الدولة وأجهزتها، يؤدي إلى تجزئة السلطة في أعلى الهرم، وإلى دمج شبه كامل للوظيفتين السياسية والإدارية لجهاز الدولة، الذي يستخدم لإعادة إنتاج الزعامة والسلطة. ويبلغ هذا التشوه أقصاه عندما لا يملك طرف سياسي أو زعيم كبير أية آلية للاستقطاب الشعبي والسياسي إلا من خلال الدولة وجهازها، عندها تنعدم بالكامل فرصة الإصلاح الإداري والسياسي على حد سواء لتلازمهما الغضوي، وهذا الواقع هو ما يجعل المقاربة التقليدية لتعريف الفساد ومكافحته في لبنان تبسيطية وسطحية إلى حد بعيد.

إن المنهج العلمي في مجال رسم السياسات السياسية ليس شأناً تقنياً كما يمكن أن يكون عليه الأمر نسبياً في الاقتصاد، بل هو شأن أكثر تعقيداً وأكثر التباساً، ويتطلب ثقافة فردية وجمعية من نوع مختلف. إن الثقافة التي أنتجتها "الدولة الغنائمية" لا تميز حقيقة بين الشخصية الطبيعية والشخصية المعنوية، ولا بين الخاص والعام، ولا بين التشريعي

والتنفيذي، لا بين الدستوري أو الحقوقي وبين السياسي، ولا بين الاقتصادي والاجتماعي وبين السياسي، لا بين الدولة وجهازها وبين الأشخاص الممسكين بموقع سلطة معين. وهذه الثقافة لا تميز أيضاً بين الدولة بوصفها أولاً جهازاً للسيطرة، وبين كونها ثانياً حقلاً للصراع، وبين كونها ثالثاً ناظماً للصراع لمنع تحوله إلى عامل تفكيك للدولة. وهي عموماً تخضع الدورين الثاني والثالث للدور الأول، وبذلك يتقلص هامش الموضوعية والحياد إلى حدوده الدنيا، ويصبح الصراع التناحري والمأزقي هو الغالب على الحياة السياسية، وتنحاز السياسات بدرجة أكبر عن المصلحة العامة (بالمعنى النسبي) إلى المصالح الفئوية لا بل الشخصية.

إن رسم سياسات سياسية بديلة لا بد أن يتم من خارج الدائرة المغلقة التي يتكون منها السجال السياسي الراهن الذي تختلط فيه المستويات وينحكم بالتوظيف المباشر وبأهداف وجودية. على سبيل المثال، في السجال الدائر عن تكوّن الوضع الحكومي السائد، سجل رقم قياسي في استخدام تعبير الدستور ومشتقاته في تدعيم وجهات النظر المختلفة. لكن المناقشة تجري حقيقة في مجال السياسة البحتة، لا في مجال القانون والدستور على الإطلاق. والمطالبة بتمثيل في الحكومي يوازي التمثيل النيابي أمر لا يستقيم بحسب علم السياسة، لأن المجلس النيابي هو المؤسسة التمثيلية في حين أن الحكومة هي المؤسسة التنفيذية، والتي بطبيعتها يجب أن لا تنعكس فيها نسب التمثيل نفسها الموجودة في المجلس النيابي، وهذه بديهية يعرفها أي طالب جامعي يدرس أياً من العلوم الاجتماعية المعنية. مع ذلك نجد هذه الحجة تتكرر مراراً ومراراً في الخطاب السياسي دون الأخذ في الحسبان لقواعد علم السياسة ووظائف وأدوار المؤسسات الدستورية التي تكوّنت على امتداد عقود وأكثر. ولا يتعلق الأمر هنا بالموقف المؤيد أو الرافض من مسألة توسيع الحكومة، بل يتعلق بتحديد الحيّز الذي تدور فيه المناقشة، كما يتعلق بالاعتراف بامكانية وجود مقاربة تتعامل مع الأبعاد والخصائص الأكثر استقراراً واستمراراً من لحظة الصراع السياسي الحالية. وبالطبع فإن السياسة السائدة في لبنان، على تعدد أطرافها الأساسية تشترك في الأساس الثقافي نفسه وترفض الاعتراف بهذا التعدد، وترفض الاعتراف بوجود منظورات أخرى لرسم السياسات تتجاوز منظوراتهم النفعية المباشرة. وفي ظروف الأزمات تحديداً، وبمقدار ما يكون إيجاد المخارج رهنا بالتحرر من المقاربات التقليدية، بمقدار ما يحول الاستقطاب السياسي الحاد دون احتلال العقلانية السياسية حيّزاً كافياً من الأهمية والفعالية.

في ظروف الأزمات تحديداً، وبمقدار ما يكون إيجاد المخارج رهنا بالتحرر من المقاربات التقليدية، بمقدار ما يحول الاستقطاب السياسي الحاد دون احتلال العقلانية السياسية حيّزاً كافياً من الأهمية والفعالية

خاتمة

إن تحديد المقصود بالبحث العلمي في رسم السياسات في الأبعاد التقنية هو قصور صريح عن الاقتراب من فهم الواقع المركب. فعلى هذا المستوى يصبح البحث العلمي مجرد أداة يستخدمها صانعو السياسات لتحسين الفعالية وتحقيق أهدافهم التي ترسم وفق آليات مختلفة.

كما أن التوصل إلى رسم سياسات تقترب أكثر ما يمكن من الموضوعية والتعبير عن المصلحة العامة، تتوقف بالدرجة الأولى على اعتماد آليات تشاركية حقيقية يتحقق من خلالها تفاعل فعلي بين أصحاب المصالح المتقابلة الذين يسعون لصوغ تسوية متحركة باستمرار. وفي كل الأحوال إن رسم السياسات في مجتمع ما يتحقق من خلال ممارسة تاريخية – اجتماعية يمثّل البحث العلمي أحد مكوناتها الكثيرة، وتمثّل الأرقام والبيانات الإحصائية إحدى أدواتها لا أكثر.



مهى يحيى (*)

تقنيّات الإعمار إبان حرب تمّوز ٢٠٠٦

مقدمة: النهوض وإعادة الإعمار

تميّز العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان بالتداخل بين جغرافيات الفقر والحرب، وما رافقه من شلل تام للمرافئ والمرافق الحيوية للبلاد. فمن جهة، كانت المناطق الأكثر تأثراً من الحرب هي أصلاً من بين أفقر المناطق اللبنانية. فأكثر من ٦٠ في المئة من سكان أقضية بنت جبيل وصور والنبطية ومرجعيون وبعلبك فضلاً عن الضاحية الجنوبية، أي المناطق التي استُهدفت بقصف مكثف وعنيف طوال ٣٣ يوماً، كانوا يعيشون في ظروف صعبة قبل الحرب. ومن جهة أخرى، وعلى عكس فترة الحرب الأهلية، أو الحروب الإسرائيلية السابقة على لبنان، تعرّض البلد بأكمله لتعثّر تام في فترة زمنية قصيرة(1).

يقتضي هذا التداخل بين جغرافيات الفقر والحرب والأضرار المباشرة للحصار وضع برنامج إعماري يمثّل المواطنون محوره الأساسي، ويأخذ في الحسبان مستلزمات اجتماعية أكبر، في سياق انكماش قاعدة الإيرادات

قد أُغلقت جميع منافذه ومخارجه، ومُنعت الحركة في الداخل بسبب الاستهداف المنظّم للبنية التحتية، وخصوصاً الطرقات الرئيسية والجسور على طول الخط الساحلي اللبناني. وحتى المناطق التي لم يشملها القصف الإسرائيلي بصورة مباشرة، تأثرت بالحصار الذي فرضته الحرب، فأغلقت المؤسسات أبوابها وقلصت المحال التجارية حجم بضائعها.

ويقتضي هذا التداخل بين جغرافيات الفقر والحرب والأضرار المباشرة للحصار وضع برنامج إعماري يمثّل المواطنون محوره الأساسي، ويأخذ في الحسبان مستلزمات اجتماعية أكبر، في سياق انكماش قاعدة الإيرادات. ففضلاً عن معالجة الآثار الاقتصادية والمالية للحرب، سيمثّل إعادة تركيز الأوضاع المعيشية تحدياً كبيراً للحكومة اللبنانية. وتستلزم

(*) مديرة مشروع التقرير الوطني للتنمية: نحو دولة المواطن، برنامج الامم المتحدة الإنمائي ورئيسة تحرير *The MIT Electronic Journal of Middle East Studies*.

(1) وقعت الإجتياحات الإسرائيلية في الأعوام ١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٩٣، ١٩٩٦ أما اجتياح عام ١٩٨٢ فكان الأكثر تدميراً، وأدى إلى وفاة نحو ٢٠٠٠٠ شخص وتسبب بأضرار تقدر بمليارات الدولارات. وبالنسبة إلى التهجير السكاني، فقد حصل على مراحل وعلى فترات طويلة بحسب جغرافية النزاع وطبيعته. كما اتخذ أنماطاً مختلفة. لمزيد من التفصيل، انظر: مها يحيى، Forbidden Spaces, Invisible Barrier: Housing in Beirut (اطروحة دكتوراه غير منشورة، لندن: الجمعية المعمارية، كلية الهندسة، ١٩٩٤).

الخسائر في الأرواح والممتلكات وتواصل فقدان سبل العيش اتخاذ إجراءات عاجلة تربط بين إعادة الإعمار المادي وتقديم الإغاثة الإنسانية، من خلال مشروع تنموي شامل. وفي هذا السياق، فإن الأضرار غير المباشرة للحصار، كالخسائر في العائدات والإيرادات وما سببته من حالات إفلاس وغيرها، تفوق كثيراً الأضرار المادية المباشرة، على الرغم من الدمار الهائل الذي شهده لبنان.

ومن المهم في هذه المرحلة الذهاب أبعد من التجارب السابقة لإعادة الإعمار في لبنان، لكي تشمل العملية مفاهيم التعافي من الحرب والنهوض بالبلد. فالتعافي في هذه المرحلة هو وسيلة تتخطى إعادة الإعمار المادي لتعالج التدهور في المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تفاقمت بسبب الحرب. وسيعمد هذا البحث من خلال مقاربة تحليلية مكثفة، إلى تسليط الضوء بإيجاز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب، ويناقش الاتجاهات الأساسية المتحكمة بالنهج الحالي المتبع لإعادة إعمار المناطق المنكوبة وتلبية حاجاتها وأولوياتها. ويقدم بعض الأفكار لإعادة الإعمار والتعافي على المدى البعيد.

التعافي في هذه المرحلة هو وسيلة تتخطى إعادة الإعمار المادي لتعالج التدهور في المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تفاقمت بسبب الحرب

وفي حين أن بعض عناصر هذا البحث ضرورية على الصعيد الفني، تبدو غيرها أساسية على المستويين السياسي والاجتماعي، وقد تستلزم في بعض القطاعات حلولاً تبدو للوهلة الأولى غير بديهية للمشاكل القائمة. ويمكن أن يكون لهذا النهج تداعيات ملحوظة ذات أثر بعيد المدى على السياسات الإنمائية للبلد، بالأخذ في الحسبان سياق ما قبل الحرب ومواطن الضعف التي اعترت هذه المرحلة. وقبل الدخول في التفاصيل، لا بد من عرض التأثيرات التي خلّفتها الحرب، وخصوصاً في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبنانيين.

أولاً: تأثير الحرب

اقتطعت الحرب حصّة مهمة من الأداء المالي والاقتصادي المحلي، وحوّلت معدّل النمو المُقدر في فترة ما قبل الحرب بستة في المئة إلى ناقص اثنين في المئة بعدها. ووفق تقديرات وزارة المالية، سيرتفع الدين العام إلى نحو ٤١ مليار دولار أميركي، أو ما يوازي ١٩٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن ترتب فوائد تقارب ثلاثة مليارات دولار أميركي مع نهاية عام ٢٠٠٦. وسبّبت الحرب خسائر اقتصادية مباشرة قدّرت بـ ٢,٨ مليار دولار أميركي نتيجة لاستهداف مباشر لنحو ثلاثين مؤسسة تجارية كبيرة و٩٠٠ مصنع صغير، إضافة إلى الدمار الواسع النطاق الذي أصاب البنى التحتية كالجسور والمطار والطرقات، الأمر الذي لم يقطّع أوصال التجارة فقط، بل ألقى عبئه على العمال والمستهلكين أيضاً. وتعرّض نحو ٣٠ في المئة من المؤسسات الصغيرة لدمار مباشر أو غير مباشر. ويشمل ذلك تدمير أكثر من ٢٠ منشأة للوقود وتعطيل ١٥٠ سائق تعاوني، وإتلاف مئات الدونمات من الأراضي المزروعة وشبكات الري ومضخات المياه، إضافة إلى استهداف موانئ الصيد ومزارع الأبقار والشاحنات وغيرها... عانت القطاعات من هول الخسائر المباشرة التي تقدر بنحو ٢٨٠ مليون دولار في قطاع الزراعة وصيد الأسماك والغابات و٢٠٠ مليون دولار في قطاع الصناعة. إضافة إلى الضرر الملحوظ غير المباشر الذي تكبدته مختلف القطاعات نتيجة الحرب والحصار. فعلى سبيل المثال، تقُدر الخسارة في

عائدات القطاع السياحي وحده بنحو ملياري دولار أميركي. وستتفاوت القدرة على التعافي بين قطاع وآخر، بحيث سيتمكن بعضها من النهوض على نحو أسرع من غيره. ويمكن أن يكون لفقدان الثقة في لبنان تأثيراً أطول مدى على التطلعات الاقتصادية للبلد ولقطاعات معينة كالعقارات والسياحة. وهذا بدوره سيؤثر على فرص العمل التي سبق وتأثرت سلباً بالدمار الواسع النطاق الذي أصاب أسواق العمل.

فعلى الصعيد الاجتماعي، سيكون لطبيعة النزاع الجغرافية والدمار الواسع الذي لحق بلبنان تأثيراً ارتدادياً على الإنجازات المحققة طوال العقد الماضي في ظروف العيش الأساسية، وخصوصاً التعليم والسكن. فقد شهد لبنان خلال السنوات العشر الماضية تقدماً مباشراً في المؤشرات الاجتماعية في مختلف مناطقه. إذ انخفض معدل الحرمان من ٣٠,٩ في المئة من الأسر بين العامين ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٢٤,٦ في المئة بين العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد طرأ هذا التحسن أيضاً على مجال التعليم (+٩) والسكن (+٩) والنفاذ إلى شبكات المياه والصرف الصحي (+٢).

على الصعيد الاجتماعي، سيكون لطبيعة النزاع الجغرافية والدمار الواسع الذي لحق بلبنان تأثيراً ارتدادياً على الإنجازات المحققة طوال العقد الماضي في ظروف العيش الأساسية، وخصوصاً التعليم والسكن

لكن القسط الأكبر من هذه الإنجازات تلاشى مع التدمير الكامل لنحو ٣٠ ألف وحدة سكنية والدمار الجزئي الذي أصاب نحو ١٠٠ ألف وحدة سكنية أخرى، وخصوصاً في المناطق التي تعاني الفقر كضواحي بيروت الجنوبية. ودمرت ٥٠ مدرسة بشكل كلي و٣٦٠ مدرسة أخرى بشكل جزئي. واليوم، يعجز قرابة ٢٠٠ ألف فرد عن العودة إلى منازلهم، الأمر الذي يعني فقدان الأمان وتدهور الظروف المعيشية لنحو ٥٠ ألف عائلة، إضافة إلى ازدحام مساكن العائلات المضيفة[٢] وشح موارد العيش العائلية. ويترافق مع هذا الوضع الضرر الأساسي في البنية التحتية، الذي يمثّل خطراً على الصحة العامة، إضافة إلى النفاذ المحدود إلى شبكات المياه والصرف الصحي. وفي مجال التعليم، قد تؤثر العوامل المشتركة المتمثّلة بدمار المدارس والتهجير المتتالي وتدهور الظروف الاقتصادية إلى خفض مستوى التعليم وتصاعد نسبة عمالة الأطفال. وقد يؤثر النزاع سلبياً على مستوى نمو وتطور الأطفال من خلال التعليم المدرسي أيضاً.

ويُعد الارتفاع المتوقع في معدلات الفقر ونسب التبعية الاقتصادية المعضلة الأكثر خطورة في هذا الوضع. فعلى الرغم من التحسن الملحوظ في ظروف العيش الرئيسية الذي شهده لبنان بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٤، ساءت المؤشرات المتعلقة بالمداخيل، وخصوصاً في ما يتعلق بالعمالة والتبعية الاقتصادية خلال الفترة نفسها من ٤٣ في المئة إلى ٥٢ في المئة لدى اللبنانيين عامة. وفي الفترة السابقة للحرب، عانى نحو سبعة في المئة من اللبنانيين من فقر مدقع و٢٨ في المئة من فقر نسبي. ومن المتوقع أن تسوء المؤشرات أكثر في الفترة التالية للحرب، وأن يرتفع معدل التبعية الاقتصادية. وأدّت الخسارة في الأرواح والمحاصيل وسبل العيش والدمار أو الضرر الذي أصاب المساكن إلى تفاقم الظروف المعيشية الصعبة لدى الفئات الأكثر فقراً وزادت من شعورهم بالحرمان.

[٢] جزء كبير من العائلات المهجّرة لا تزال في ضيافة عائلات أخرى، تتألف غالباً من الأقارب أو الأصدقاء.

فعلى سبيل المثال، خسر أغلب مزارعو التبغ في جنوب لبنان، والبالغ عددهم ثمانية آلاف عامل، محاصيلهم بالكامل لهذا الموسم، الأمر الذي حرمهم من مدخولهم السنوي.

وجاء التدهور في مؤشرات الدخل وارتفاع معدل التبعية الاقتصادية مرافقاً للأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تكبدتها القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى تقطع أوصال سوق العمل. كما أدّى كل من الدمار الواسع النطاق الذي أصاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والضرر المباشر وغير المباشر الذي لحق بقطاعي الزراعة والصناعة، إلى خسارة درامية في الدخل، كما أدت هذه العوامل إلى ارتفاع نسبة البطالة. فقد تأثر على سبيل المثال نحو ٣٠ في المئة من المؤسسات الصغرى إما نتيجة ضرر مباشر في الأملاك أو الموجودات الإنتاجية، أو توقفت عن العمل نتيجة خسارة رأس المال والأصول العاملة. وتهدد هذه الخسائر في المداخيل أو في الموجودات المولّدة لها سبل العيش المباشرة للقطاعات الأكثر ضعفاً إضافة إلى تأثيرها في استدامة المؤسسات الصغيرة. وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع نسبة البطالة من نحو ٨ – ١٠ في المئة عشية الحرب إلى نحو ١٥ في المئة بعدها، نتيجة للخسائر المباشرة وغير المباشرة التي أصابت مختلف القطاعات[٣]. ناهيك عن العاملين في القطاع غير الرسمي وأولئك الذين يعملون في وظائف موسمية ومؤقتة (السياحة، الزراعة[٤] أو الخدمات) والمقدّرة نسبتهم بـ١١ في المئة (أو ١٢٢ ألف شخص). وقد انقطع هؤلاء عن العمل لمدة لا تقل عن شهرين، وما زال كثير منهم عاطلاً عن العمل.

وتؤدي هذه الظروف مجتمعة إلى زيادة نسبة الفقر لدى الفئات السكانية الضعيفة. وتشير التقويمات الأولية إلى أن الحرب زادت أعداد السكان الأكثر عرضة للوقوع في فخ الفقر، بما في ذلك ربّات البيوت والأطفال والكهول الذين يعيشون وحدهم والمعوقين، إضافة إلى المزارعين والعاملين في القطاع غير الرسمي. فمن بين أربعة آلاف مصاب خلال الحرب، سيبقى ١٥ في المئة عاجزاً مدى الحياة. وبالمثل، من الأرجح أن يزيد في هذه المرحلة عدد النساء الـ١٤ ألف اللواتي يعلن عائلتهن ويعشن في الفقر، كما سيزيد مستوى حرمانهن. وستكون حياة أولئك الأشخاص وحياة من يعول عليهم على المحك بسبب الموارد المحدودة المتوافرة لهم والافتقار إلى الأمن الاجتماعي وفرص العمل. وكما جرت العادة، من شأن المساعدات التي تقدمها المنظمات أو المؤسسات ذات الطابع العائلي أو الطائفي وغيرها التعويض عن ضعف شبكات الأمان الاجتماعي الرسمية. ولكن أنماط الدعم هذه قد تتضاءل مع ارتفاع عدد الذين يعانون من مصاعب اجتماعية واقتصادية. كما أن الوقوع في دورة الفقر يعني زيادة محتملة في عمالة الأطفال، إذ ستقوم المزيد من العائلات بإخراج أولادها من المدرسة بغية زيادة دخلها العائلي.

ثانياً: الدمار المديني

إنّ الدمار الواسع النطاق والإبادة التي امتدت إلى مساحات بلدات وقرى بأكملها، فضلاً عن المناطق المجاورة لضواحي بيروت الجنوبية، يطرح تحديات هائلة على صعيد التخطيط المديني وسياسات الإسكان. لقد عانى لبنان قبيل الحرب من الآثار السلبية للتنمية المدينية ذات الطابع العشوائي، والمخالفات الفاضحة في البناء والتمدد السريع للمناطق العشوائية، وخصوصاً في العاصمة بيروت، كما عانى من تدهور بيئي وتدنٍ في الظروف المعيشية لنسبة كبيرة من السكان. وكان

---

[٣] إنفوبرو (Infopro) الأثر الاقتصادي لحرب تموز ٢٠٠٦ وخطوات نحو النهوض (بيروت: [د.ن.]، ٢٠٠٦).

[٤] وفق المسح المنزلي المتعدد الأهداف، فإن الذين يعملون في مجال الزراعة يمثّلون ٧,٥ في المئة من إجمالي القوى العاملة.

العديد من القرى المدمرة ومناطق الضاحية الجنوبية تتميّز بكثافة سكانية مرتفعة وتدني في مستوى معايير البناء. وتتسم الضواحي الجنوبية لبيروت بكثافة المنشآت الصناعية وتعقّد طبيعة المُلكيات، التي تتراوح بين القانونية وشبه القانونية وغير القانونية(٥). يعود جزء من هذه المشكلات إلى انعدام التخطيط، إذ يعود تاريخ آخر تخطيط مديني رسمي لبيروت إلى عام ١٩٦٤، وهو تخطيط لم يُنفذ أبداً. وقام مجلس الإنماء والإعمار بالتفويض بوضع خطة رئيسية لكل الأراضي اللبنانية عام ٢٠٠٣، لكن لم يجرِ إقرارها حتى الآن. وتعود أول مناقشة كاملة لدور التخطيط المديني والمخططين والمهندسين، والذي لا يكمن بوضع شكل للمدينة فقط، إنما يخط ماضي وحاضر ومستقبل الأجيال ويحدد من يملك الحق في المدينة، إلى أوائل التسعينات، حين أنشئت شركة إعادة إعمار وسط بيروت، أو "سوليدير"، وقدّمت المخطط التوجيهي الأول لقلب المدينة(٦).

منذ الاستقلال، تميّزت السياسة الرسمية المنتهجة حيال القطاع السكني بالوقوف جانباً وعدم التدخل في شؤون هذا القطاع، الأمر الذي ترك أمر تأمين المساكن بيد قوى السوق

ولكن، لسوء الحظ، لم تشمل هذه المناقشة مواضع أخرى من المدينة، بما فيها الخطط الموضوعة لضواحي بيروت الجنوبية خلال الفترة نفسها. ويحتّم السياق الحالي إثارة الموضوع من جديد. وفي السياق نفسه، منذ الاستقلال، تميّزت السياسة الرسمية المنتهجة حيال القطاع السكني بالوقوف جانباً وعدم التدخل في شؤون هذا القطاع، الأمر الذي ترك أمر تأمين المساكن بيد قوى السوق. وحتى في ظل ندرة البرامج العامة، وخصوصاً بعد حلول كوارث طبيعية كزلزال عام ١٩٥٨، كانت المشاريع المُقترحة أو الموضوعة تخفق في تحقيق الأهداف المنشودة منها. ونتيج لذلك، لا يملك لبنان اليوم سياسة إسكانية ذات شأن(٧).

وتتفاوت ظروف السكن في مختلف المناطق بصورة ملحوظة. ومن ناحية مالية، ووفق بيانات صادرة عن البنك الدولي، يُقدر معدل أسعار السكن من الدخل بتسعة، الأمر الذي يعني أن أي عائلة لبنانية ذات دخل متوسط تحتاج إلى ادخار كل مدخولها السنوي على مدى تسع سنوات لتأمين مسكن متواضع في المدن الكبرى. وأشارت دراسة قامت بها المؤسسة العامة للإسكان عام ١٩٩٩ إلى أن المعروض في سوق الإسكان لم يكن كافياً حين إجراء الدراسة، وأنه بحلول عام ٢٠٠٥ سيحتاج البلد إلى نحو نصف مليون وحدة سكنية جديدة. ولفتت الدراسة نفسها إلى أن قرابة ٨٠ في المئة من اللبنانيين لا يستطيعون شراء منزل من دون الحصول على هذا النوع أو ذاك من القروض(٨). وتشير بعض

---

(٥) في غياب المسح الشامل، إن البيانات المتوافرة حول الخصائص الديمغرافية في هذه المناطق متقطعة في أحسن الأحوال. انظر: وفا شرف الدين، "Formation des secteur "Illegaux" dans la banlieu-sud de Beyrouth," (اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باريس الثامنة، ١٩٨٥)؛ مهى يحيى، "Forbidden Spaces"، ص ٢٣٠-١٣٦؛ منى حرب القاق، *Politiques urbaines dans la banlieue-sud de Beyrouth* (بيروت: مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط الحديث، ١٩٩٦)؛ فاليري كليرك، "Les Principes d'action de L'urbanisme: Le projet Elyssar face aux quartiers irréguliers de Beyrouth, (اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باريس الثامنة، ٢٠٠٢)؛ ومستشارو دار الهندسة، *Action Area :Preliminary Plan-ning Report, Existing Conditions and Development Strategies.* بيروت: [د.ن.]، ١٩٩٦).

(٦) لعرض مفصل لجزء من هذه المناقشات انظر: عاصم سلام [وآخرون]، **إعمار بيروت والفرصة الضائعة** (بيروت: رامي الخال، ١٩٩٢)؛ جاد تابت، **الإعمار والفرصة الضائعة** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤)؛ نبيل بيهم، "ازمة الثقافة الحضرية: ثلاثة خطط إعمارية لبيروت،" *Beirut Review*, no. 4 (1992), p. 43-62، ومهى يحيى Forbidden Spaces.

(٧) مهى يحيى، **معايير الاسكان في لبنان: استعراض سياسات القطاع العام، السياسات والتوصيات** (بيروت: UNESCO، ٢٠٠٥).

(٨) PHI-Spectrum، **سياسة الإسكان العامة**، ١٨ مجلد (بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٩).

الإحصاءات إلى أن نحو ٢٨ في المئة منهم لا يملكون القدرة على النفاذ إلى المعاملات المصرفية، بمعنى أنه ليس لديهم حسابات مصرفية، وبالتالي لا يستطيعون النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية[٩]. ونتيجة للنزاع الأخير وما ألحقه بجميع القطاعات الاقتصادية، سيتفاقم هذا الوضع، أو بالأحرى سيزداد عدد اللبنانيين الذين يدخلون ضمن هذه الفئة.

وتزايد الوضع خطورة في فترة ما بعد الحرب. فقد تحمّل القطاع السكني أكثر من ٨٠ في المئة من الحجم الكلي للضرر والدمار، إذ أصاب الخراب أكثر من ١٢٥,٠٠٠ وحدة سكنية. وتم تدمير نحو ١٦٩٦٣ منزل بالكامل، وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية جزئياً، بتكلفة تُقدر بـ ١,٨ مليار دولار أميركي[١٠]. ويتفاوت حجم الدمار بين منطقة وأخرى، ففي جنوب لبنان عانت قرابة ٣٥٠ بلدة من نسب دمار في مبانيها السكنية تراوحت بين ١٠-٧٠ في المئة فدمرت نحو ١١٩٧٠٠ وحدة سكنية من بينها ٨٣٤٨١ وحدة نالت نصيبها من الدمار الجزئي. وكان الدمار هائلاً وقاسياً في ضواحي بيروت الجنوبية، إذ دمّر ما يُقارب ٢٠٠ مبنى أو نحو ٤٩٧٩ وحدة سكنية بالكامل. ودمر نحو ٩٧ مبنىً وقرابة ١٤٤٢٨ وحدة جزئياً، وهي بحاجة إلى الترميم، وبعضها بحاجة إلى الهدم.

ثالثاً: إعادة الإعمار والنهوض بالبلد

ويعدّ النهج الرسمي الحالي حيال إعادة إعمار هذه المناطق تكراراً للتجارب التي مرّ بها لبنان سابقاً، من دون الأخذ في الحسبان السياق المغاير لهذه الحرب الأخيرة، والحاجات التي ولّدتها والدروس المأخوذة من التجارب السابقة والمفاهيم والأساليب المطوّرة والمعَدّة لمعالجة مثل هذه الأضرار. وبمعنى آخر، وعوضاً عن تحمّل المسؤولية الكاملة لإعادة إعمار هذه المناطق المدمرة، يجري حالياً إتباع نهج يضع المشاكل المدينية والتنموية الأخرى جانباً التي كانت موجودة في فترة ما قبل الحرب، ويتجاهل المعضلات التي أعاقت تجارب الإعمار السابقة[١١]. ففي المرحلة التي تلت الحرب الأهلية عام ١٩٩٠، اقتصرت نظرة الدولة اللبنانية إلى إعادة الإعمار على النمو الاقتصادي عوضاً عن التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ففي حين يركّز الأول على القطاعات الانتاجية، يعكس الثاني فهماً أكثر شمولية للنمو يتضمن مؤشرات اجتماعية وحياتية. فعلى سبيل المثال، يركّز القسط الغالب من جهود إعادة الإعمار في الفترة التي تلت الحرب الأهلية على الترميم وإعادة شيد البنى التحتية المادية، مع تجاهل المظاهر الأكثر دقة لهذه العملية، وخصوصاً في أبعادها الثقافية والاجتماعية والإنمائية[١٢]. لقد غاب المشروع التنموي الاجتماعي في مرحلة إعادة الإعمار الأولى، واليوم، يساهم غيابه ثانية في تأجيج الاضطراب الإجتماعي الحاصل. وقد أدى افتقار الدولة إلى قيادة خطة تنمية اجتماعية عادلة ومستدامة ما بعد الحرب الأهلية إلى اعتماد السكان بشكل شبه كامل على الخدمات التي تقدمها الأطراف السياسية، على غرار حزب الله وحركة أمل في جنوب لبنان وضاحية بيروت

---

(٩) InfoPro، **كتاب الأعمال** (بيروت: [د.ن.]، ٢٠٠٢) وPHI-Spectrum.

(١٠) لا تزال الإحصاءات الرسمية الدقيقة غير مكتملة بسبب حجم الدمار وانتشاره وكانت الدراسات لا تزال جارية حتى وقت اعداد هذه الورقة.

(١١) البعض يقول أن الدولة اللبنانية لجأت إلى هذ الإستراتيجية نظراً إلى الاضطرابات السياسية الداخلية التي يمر فيها لبنان.

(١٢) بناء على ذلك، فإن الأهداف الرئيسية لـ "Horizon 2000" الذي أطلقه مجلس الإنماء والإعمار (CDR) عام ١٩٩٤، كانت مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي والمداخيل الفردية بحلول عام ٢٠٠٢، مع مراعاة التوزيع الإقليمي للاستثمارات. انظر: مهى يحيى، *The Role of the State in Social Development: The Case of Lebanon* (بيروت: UNESCO والمركز اللبناني للدراسات السياسية، ٢٠٠٥). انظر أيضاً: نجيب عيسى، **نحو رؤية اجتماعية واقتصادية في لبنان**، سلسلة السياسة الاجتماعية، ٧، ٢٠٠٣؛ MOSA، UNDP، وFAFO، "الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان: واقع وآفاق" (بيروت: ٢٠٠٤).

الجنوبيــة، الأمــر الذي مكّن هذين الطرفين من مواصلة ضم جزء كبير من الطائفة الشيعية إلى صـفـوفـهـمـا. وينطلي هذا الأمـر على أطراف سياسية أخرى في باقي المناطق. ومثال آخر على قصور سياسة الإصلاح ما بعد الحرب الأهلية هو التعويض على مهجّري الحرب، الذي اقتصر على تأمين تعويضات مـاليـة للمنازل المنكوبة، الأمـر الذي ولّد مـجموعة من المشاكل، منها، أن جزءاً كبيراً من المهجرين لم يعودوا إلى الأمـاكن التي اضطروا إلى النزوح عنهـا، لأن العملية جرى تسييسـها بسبب الافتقار إلى الرصد والإحـصــاء من بين جـملة أسباب أخرى. وعلى الرغم من هذه المشاكل، وما أعقب الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، حاولت الحكومة التعويض مـادياً على دمار المســاكن أو تضـررها، مع اشتراط أن يتم استخدام هذه الأموال لإعادة بناء المنازل المهدمة والمتضررة فقط[١٣].

لقد غاب المشروع التنموي الاجتماعي في مرحلة إعادة الإعمار الأولى، واليوم، يساهم غيابه ثانية في تأجيج الاضطراب الإجتماعي الحاصل

وفي السياق الحالي، لا يبدو هذا النهج فعالاً من نواحي عدّة، أهمها أنه يستبعد دور الدولة في قيادة عملية إعادة الإعمار وبلورة نظرة استراتيجية لإعادة بناء المناطق المنكوبة. ففي الضواحي مثلاً، حيث أصـاب الدمـار الوحدات السكنية القـائمة ضـمن المبـاني، يبدو أن المنظمات غيـر الحكومية ذات النكهة السـيـاسـيـة، سـتـقوم بإعادة إعـمـار المناطق المدمّرة باستخدام جزء من التعويضات التي منحتها الحكومة للمتضررين، الأمر الذي يجـعلهم أكـثـر اعـتـمـاداً على هذه المنظمـات، وخصوصاً في غياب أي آليات مساعدة رسمية، في حين يمكن تفـادي هذه الحـالة عـبـر وضع تخطيط مديني للمنطقة، بمبادرة حكومية، يستند إلى معـايير بيئية وبنائية وجمـالية معينة. وعلى سبيل المثال، ليس واضحاً في هذه المرحلة مسألة ما إذا كان سَيُعَد بناء وترميم المصانع التي كانت موجودة في هذه المنطقة، إذ صنّف العديد منها بوصفه مضراً بالصحة ويُفترض أن يكون خارج نطاق المناطق السكنية. ولم يتم البحث في وسائل ربط الضواحي بباقي أجزاء المدينة أيضاً. وينطبق الأمر نفسه على جنوب لبنان، فمع إقرار الحكومة اللبنانية خطة تبني إعمـار قـرية أو بلدة من قبل الدول والجـهـات المانحـة، تركت الحكومة أمر مراقبة عملية التخطيط وإعادة الإعمار في هذا المجـال بيـد الجـهـات المعنيــة في العــديد من البلدان حول العالم، والتي ستلجأ إلى خبراتها وتعيد البناء بالطريقة التي تراها مناسبة، وتُجري المشاورات مع الجهات النافذة والأطراف المؤثرة محلياً من خلال المجالس البلدية، التي لا تملك في أغلبيتها الموارد البشرية اللازمة لبلوغ المستوى المطلوب في إعادة الإعمـار. وفي حين يجـري العـمل على إعـادة إعـمـار البلدات والقرى، هناك إهمال للخطط الوقائية من تفشي الأمراض التي قد تنتج عن تضرر البنية التحتية العامة. وبالمثل، لا تشمل إعادة إعمار هذه المناطق استراتيـجيـة للتعـافي من الأزمة، من شأنها أن تسـاعـد على النهـوض بالأحـوال الاقـتـصـادية للمناطق المدمرة والأسر المنكوبة. وكنتيجة لذلك، أدّى غـيـاب اسـتـراتيـجـيـات كـاملة لتنظيم رفع الأنقاض تمـهيداً لإعـادة الإعمـار والنهوض إلى ضـرر حـقـيقي لحِقَ بالإرث الثـقـافي والتـاريخي

[١٣] يرى العديد أن اللجوء إلى هذا الخيار هو بمنزلة ردة فعل على التوزيع المباشر للتعويضات المالية عن المنازل المتضررة أو المدمرة والذي قام به حزب الله بعد ثلاثة أيام على انتهاء الحرب.

لجنوب لبنان، والأخطر من ذلك، أن الغياب الواضح والجليّ والمادي للدولة عن ساحة إعادة الإعمار يجعل العملية برمتها هدفاً للاستقطاب، ويحوّلها إلى طعم سهل للاستهلاك السياسي الداخلي.

رابعاً: استراتيجية إعادة الإعمار

جرى اعتماد وسائل وأساليب مختلفة لإعادة إعمار المناطق التي دمرتها النزاعات أو الكوارث الطبيعية حول العالم، بدءاً من جنوب شرق آسيا بعد التسونامي وصولاً إلى الولايات المتحدة عقب إعصار كاترينا، وإيران بعد زلزال بام. وتفاوتت درجة نجاح هذه المشاريع بحسب قدرتها على اعادة وصل ما انقطع في حياة السكان المتضررين، وتفعيل اقتصاد المناطق المنكوبة. ومن هنا، فإن حجم الدمار الذي لحق بسكان جنوب لبنان وضواحي بيروت الجنوبية يتطلب وضع استراتيجية للإعمار تأخذ في الحسبان الزيادة المتوقعة في عدد السكان الفقراء، واتساع الهوة والتفاوت الاجتماعي في مختلف المناطق اللبنانية، والحاجات المباشرة لتأمين المأوى، وفي الوقت نفسه، تربط حاجات التخطيط الطويلة الأمد مثل حماية التراث الثقافي وتطوير البنى التحتية والنقل... إلخ، بخطة نهوض اقتصادي واجتماعي ملموس، وبجدول أعمال إنمائي خاص بهذه المناطق.

> **أن الغياب الواضح والجليّ والمادي للدولة عن ساحة إعادة الإعمار يجعل العملية برمتها هدفاً للاستقطاب، ويحوّلها إلى طعم سهل للاستهلاك السياسي الداخلي**

بعبارة أخرى، على خطة اعادة الإعمار أن تشمل إستراتيجيات نهوض للسكان المعنيين تتعدى الأزمة المالية والركود الاقتصادي الخانق، وتتخطى الإطار المنهجي والمفهومي للإعمار الذي طُبق عقب انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٩٠، وركز بشكل أساسي على ترميم وبناء المرافق العامة والبنى التحتية وأهمل البعد الإجتماعي والإنمائي إلى حد كبير. كما ينبغي أن يكون الدافع الأساسي لهذه الإستراتيجية تحديد سبل للربط بين إعادة الإعمار المادي وإعادة ترميم الشبكات الاجتماعية، واحياء الدورة الاقتصادية، وخصوصاً في المناطق الأكثر تضرراً. وينبغي على هذه الإستراتيجية أن:

– تأخذ في الحسبان أن النتائج الاجتماعية والاقتصادية للحرب لم تقتصر على المناطق التي استُهدفت بصورة مباشرة فقط، وإنما امتدت لتشمل جميع الأراضي اللبنانية. ومن هنا تعد عودة السكان المشردين إلى بيوتهم المعمرة جزءاً من إستراتيجية نهوض شاملة تهدف إلى اطلاق العجلة الإقتصادية وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية في المناطق المدمرة وتلك المتأثرة في الحرب.

– تتضمن استراتيجيات للحد من تأثير الحرب السلبي على التنمية البشرية وأخرى للقضاء على الفقر في جوانبه المتعددة.

– تشرك المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية والسكان المحليين في تحديد الأولويات الإجتماعية للإعمار وتأمين قنوات تواصل بينها ومؤسسات الدولة.

– تستحدث أداة تواصل واضحة بين آليات التمويل المتوافرة، والتعديلات التشريعية للتخطيط المدني، وقوانين الإيجارات، فضلاً عن خلق حوافز للمستثمرين من أجل بناء مساكن ذات أجور معتدلة في مناطق مختلفة من لبنان. فلا شك أن ذلك سيمثّل العمود الفقري

لسياسة إسكان ونهوض متكاملتين.

– تؤمّن التنسيق والتكامل بين الجهات الناشطة في التنمية المحلية من أجل استخدام الموارد بشكل أمثل، وتجنب الازدواجية، وتدعيم مبادرات التنمية وشبكات الأمان في المجتمعات المحلية ومتابعة تنفيذ المشاريع وتأثيرها على المجتمع المحلي (Monitoring and Evaluation) والسماح بتعديل الإستراتيجيات بحسب الحاجة.

– تميز بين إعادة إعمار القرى والبلدات التي دُمِّرت كلياً أو جزئياً في جنوب لبنان والبقاع، وبين إعادة إعمار الضواحي الجنوبية، حيث حقوق الملكية المتشابكة والإكتظاظ السكاني الحاد يزيدان من تعقيد جدول الإعمار الإنمائي.

على الصعيد الإقليمي، تبرز الحاجة إلى وضع استراتيجية للتنمية تأخذ في الحسبان الخطط السابقة والمميزات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لمنطقة الجنوب، إضافة إلى ضرورة بلورة رؤية إنمائية متماسكة على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة[١٤]. ومثل هذه الخطة ستتناول المسائل القطاعية وما بين القطاعية، كالحاجات التعليمية والصحة العامة والصرف الصحي، إضافة إلى الاستراتيجيات المناسبة لتشجيع المؤسسات الصغرى أو لتمكين المجتمعات المحلية. ويرتكز مثل هذا النهج على الخطة الرئيسة للأراضي الوطنية التي وضعها مجلس الإنماء والإعمار عام ٢٠٠٣ . إلا أنه لا بد من البحث والتحليل في أولويات هذه الخطة الوطنية في ضوء تأثير الحرب على لبنان بمجمله بوجه عام وجنوبه بوجه خاص. إضافة إلى ذلك، يجب إشراك المواطنين في بلورة الخطط المحلية من خلال إدارة مشاورات حول الأولويات، وبلورة رؤية متوسطة إلى طويلة الأمد للمدن الكبرى والبلدات في المنطقة. وتنسيق استراتيجيات تنموية لهذه المدن ضمن خطة إقليمية مماثلة بغية تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

ينبغي أن يكون الدافع الأساسي لهذه الإستراتيجية تحديد سبل للربط بين إعادة الإعمار المادي وإعادة ترميم الشبكات الاجتماعية، واحياء الدورة الاقتصادية

في المناطق المدينية في الجنوب، لا بد من وضع استراتيجيات شاملة لتصنيف طبيعة التدخل وفق مدى فداحة الضرر في هذه القرى والبلدات، إضافة إلى الحاجات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. وعلى مستوى الجهات والحكومات المانحة التي تنفّذ برامجها بصورة مباشرة (مثل حكومة قطر في بنت جبيل) فيجب أن تخضع خطط إعادة إعمار القرى والبلدات التي تعيد بناءها لموافقة الحكومة اللبنانية وجهاتها المختصة (التنظيم المدني ومديرية الآثار على سبيل المثال). وذاك أمر في غاية الأهمية، وخصوصاً بالنسبة إلى البلدات ذات الإرث الثقافي والتاريخي مثل المدينة القديمة في بنت

(١٤) هنالك أمثلة عديدة عن هذه الطريقة من مختلف أنحاء العالم. فمن منهجية "إستراتيجية الإنماء المدني" (CDS) التي يدعو إليها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى "سياسات المدينة" المعتمدة في فرنسا والتي تعد طريقة موسعة وشاملة، تعالج مشاكل الاستبعاد والفصل الحضري الذي تعاني منه أحياء معينة، والتي تأخذ في الحسبان الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمادية. وقد استخدمت طريقة (CDS) إلى حد متباين، في مشروع التراث الثقافي والإنماء الحضري (CHUD) لمدن بعلبك وطرابلس وصيدا وصور وجبيل التاريخية، وبتمويل من البنك الدولي ومجلس الإنماء والإعمار وغيرها من الهيئات. مهى يحيى وشريل نحاس، Cultural Heritage and Tourism Development for Saida, Tripoli, Tyre, Byblos, and Baalbeck، Stakeholder Analysis and Social Assessment ، تقرير مقدم إلى البنك الدولي/ CDR، ٢٠٠١، إضافة إلى اقتراح إجراءات إعادة تأهيل مادية وأنشطة اقتصادية واجتماعية، يقترح المشروع وجوب وضع قواعد تخطيط معينة لهذه المدن.

جبيل وبعض الأبنية الخاصة والعامة في تبنين وعيتا الشعب على سبيل المثال. ومن المهم أن تشمل العملية الأطراف الفاعلة المؤسساتية المحلية والوطنية أيضاً. لقد أظهرت التجارب العالمية أن انخراط السكان المحليين في عملية إعادة الإعمار أمر أكثر فعالية للتعافي. ومن هنا يقوم السكان أنفسهم بإعادة بناء بيوتهم في المناطق الأقل ضرراً.

وبالنسبة إلى ضواحي بيروت الجنوبية، فقد تتم عملية إعادة الإعمار وفق نهج من اثنين: يتمثّل النهج الأول في إنشاء شركة عقارية لإعادة إعمار هذه المناطق المدمرة، تضمن للسكان وحدات سكنية وتجارية مشابهة للتي كانت لديهم قبل الحرب، أو قد يسعى السكان للحصول على تعويض مالي مقابل مساكنهم المدمرة أو على حصص في الشركة. وأما أولئك الذين يطلبون وحدات سكنية، سيتطلب منهم الأمر عدم بيع هذه الوحدات قبل انقضاء فترة زمنية محددة. وهذا ليس بالأمر الجديد على لبنان كما تشير تجارب "سوليدير" و"إليسار". ولكن نظراً إلى البيئة السياسية في لبنان اليوم، من غير المنتظر أن يتم دعم مثل هذا النهج من قبل السكان المحليين في ظل سيطرة الأطراف السياسية على المنطقة. وفي غياب مثل هذا التوافق تبقى معظم الخطط حبراً على ورق.

ويتمثل النهج الثاني في وضع استراتيجية لتنمية المدينة مشابهة لتلك المقترحة للمدن الأكثر تضرراً في الجنوب. وهو نهج يعيد النظر بدور الضواحي الجنوبية حيال المدينة كلها، وبالتالي يُدخل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الخطط المدينية التي تتناول استراتيجية للتخفيف من حدة الفقر أيضاً. وفي هذه العملية سيُقام التوازن بين الحاجات الاقتصادية للنهوض والتنمية والحاجات البيئية والاجتماعية. وستصبح المسائل السكنية مظهراً من مظاهر تفاهم أوسع وأكثر شمولية حول كيفية تحسين الحياة المدينية التي تتناول أطرافاً فاعلة متعددة، وتشجع الشراكات العامة والخاصة لتحقيق الغايات المتوازية بيئياً ومؤسسياً واقتصادياً. وتتمثّل الخطوة الأولى من هذا الجهد بإنشاء إطار عمل مؤسساتي يعمل على تشجيع الشراكات عبر تعزيز التنسيق المحلي، وخصوصاً بين البلديات والأطراف الفاعلة المحلية والوطنية. ويجب أن يشمل مثل هذا الإطار خبراء في حقول اختصاص عدّة مثل السياحة والتنمية الاجتماعية والاقتصاد والنقل... الخ، وممثلين من القطاع الخاص. ووفق عدد من المشاورات، لا بد من تحديد رؤية طويلة الأمد لتطوير ونمو الاقتصاد المحلي والتنمية البشرية ووضع استراتيجية لبلوغها. وقد يتضمن ذلك خلق نشاطات جديدة اقتصادية وثقافية لتشجيع المجتمع المحلي.

يجب إشراك المواطنين في بلورة الخطط المحلية من خلال إدارة مشاورات حول الأولويات، وبلورة رؤية متوسطة إلى طويلة الأمد للمدن الكبرى والبلدات في المنطقة

إلا أن الكثافة السكانية التي تميّز الضواحي الجنوبية والتعقيد الحاصل في الملكيات، يتطلبان نهجاً معيناً لعملية إعادة البناء بغض النظر عن الشكليات المعتمدة. ومن الضروري أن يقوم هذا النهج بضمان حقوق المستأجر والمقيم بصرف النظر عن قانونية الملكية، وإعادة بناء المنطقة بطريقة تتوافق مع مبادئ التخطيط والمراقبة البيئية الحديثة. وبهذا الصدد، فإن الدمار الواسع النطاق يقدّم فرصة لبناء بيئة عيش أسلم للسكان وحماية هؤلاء الأكثر عرض للإنهيار اقتصادياً واجتماعياً. ولتأمين مثل هذه الحماية، يجب أخذ الحاجات

التالية في الحسبان:

– الحاجة إلى وضع قاعدة بيانات مسحية لمختلف حقوق الملكية (بما فيها المستأجر والمالك). وبالنظر إلى مستوى الدمار وإلى أن الأغلبية خسرت معظم ملكياتها، يمكن للمعنيين إثبات حقوقهم من خلال تقديم وثائق معينة تشير إلى سكنهم في هذه المنطقة (كفاتورة الهاتف الأرضي الثابت مثلاً). ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تضمن الحقوق شبه القانونية لبعض المالكين والمستأجرين أيضاً، مثلاً: بعض الذين استأجروا شقق في بناء شُيِّد بطريقة غير قانونية.

– تقديم التعويضات القصيرة المدى لسكان هذه المناطق حين وضع قاعدة البيانات.

– إمكانية إعادة توزيع الملكية من أجل التخطيط الفعّال.

– ضرورة أخذ القرارات في ما يتعلق بإعادة توزيع المصانع الملوّثة للبيئة والتي سبق وكانت موجودة في هذه المناطق.

– ضرورة وضع آليات لدعم المؤسسات الصغرى التي تمثّل العدد الأكبر من المؤسسات الاقتصادية في المنطقة والتي تضرّرت في الحرب، والتي لا بد من أن تشملها الاستراتيجية الإنمائية تمشياً مع الرؤية الطويلة الأمد للمنطقة.

إن هذه العملية التي جرى وصفها بالتزامن مع مجموعة من الأنشطة الأخرى التي تشمل وضع خطة تنمية اجتماعية طويلة الأمد، والتي تعدّ أن التفاوت والفوارق في مؤشرات المعيشة بين المناطق هي من الأولويات التي من شأنها أن تخط الطريق لتحقيق تنمية مستدامة في لبنان، وأن تمنح الدولة دوراً أكثر فاعلية على هذا الصعيد. إنّ لبنان لن يتمكن من بناء مستقبل زاهر ومستدام إلا عبر رؤية شاملة للنهوض مبنية على المساواة والعدل. ولكن كما أظهرت تجربة "إليسار" والمناقشات الجارية مؤخراً مع مختلف الأطراف الفاعلة، يبدو من الضروري أن يحدث تغيير في الإرادة السياسية لإنجاح مثل هذه المبادرات. فليس التخطيط إلا جزءاً من عملية مفاوضات سياسية أكبر وأهم من أي سياسة عامة. ويبقى السؤال هنا، ما هي الرؤية التي وضعناها للمدينة وما هو الدور الذي نرسمه للدولة ومواطنيها في عملية إعادة البناء والنهوض؟

إنّ لبنان لن يتمكن من بناء مستقبل زاهر ومستدام إلا عبر رؤية شاملة للنهوض مبنية على المساواة والعد



منير أبو غانم (*)

دراسة في المشهد البيئي في لبنان بعد حرب تموز ٢٠٠٦

مقدمة

من يهتم للبيئة خلال الحرب وبعدها؟ هل المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي مهم أثناء الحروب؟ كيف يمكن توجيه الاهتمام الرسمي والأكاديمي والأهلي إلى قضايا البيئة والتلوث في وقت يلاقي الناس فيه حتفهم؟ هل يطلب من الناس المحافظة على الغابات في ظل استحالة ولوج الأراضي بسبب انتشار القنابل العنقودية فيها؟ هل يمكن التحدث عن التخلص الآمن من النفايات المنزلية أو الصرف الصحي في البلديات وكل المؤسسات الموجودة مجندة لأعمال رفع الأنقاض والبيوت المهدمة وجرف وتنظيف القرى المدمرة؟ أخيراً وليس آخراً كيف نسأل الحكومة ووزارة البيئة عن تطبيق سياسات بيئية ملائمة ومحفزة لمفهوم التنمية المستدامة في ما الجميع منشغل بأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار؟ لا شك أن الأسئلة كثيرة وهي تشمل مختلف ميادين البيئية الأخرى، كما تشمل الميادين المتعلقة بأسس حياة الناس التي يمكن عدها كأمور ثانوية أثناء الحروب كالتوعية والتربية وحقوق الإنسان المختلفة وغيرها.

لا يمكن النظر في الآثار البيئية للحرب وما بعد الحرب من دون اعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية وممارسة الإدارة كأسس وأعمدة مفهوم التنمية المستدامة وهو مبتغى كل العاملين والمعنيين بقضية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل إنسان اليوم وإنسان الغد على السواء

لعل المحاولة في الإجابة تحتم إعادة النظر بمجمل الوضع البيئي وإدارته في لبنان غير المنسجم مع الحاجات والأولويات الوطنية. أما اليوم، ولبنان ما زال يحاول لملمة الجراح وإعادة الإعمار، فالوضع البيئي مقلق على الرغم من الهموم الكبرى الأخرى. ووضع إدارة البيئة مقلق في وزارة البيئة وفي المؤسسات الأخرى أيضاً، إذ هو موضوع مصنف في أسفل الأولويات إضافة إلى التدهور المتعدد الأسباب في فريق إدارة البيئة في لبنان. وبما أن مشاكل البيئة مرتبطة إلى حد كبير بسياسات التنمية وأن البيئة السليمة المطلوبة هي التي يسعى إليها العاملون في مفهوم التنمية المستدامة. عليه، لا يمكن النظر

(*) مدير عام جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC).

في الآثار البيئية للحرب وما بعد الحرب من دون اعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية وممارسة الإدارة كأسس وأعمدة مفهوم التنمية المستدامة وهو مبتغى كل العاملين والمعنيين بقضية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل إنسان اليوم وإنسان الغد على السواء. تتضمن هذه الورقة لمحة عامة عن آثار الحرب بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية مع تركيز على الآثار البيئية مع بعض التفاصيل عن واقع البيئة قبل وبعد الحرب.

أولاً: لمحة عامة عن الحرب وآثارها

أدى العدوان الإسرائيلي على لبنان، من ١٢ تموز/ يوليو إلى ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، إلى استشهاد أكثر من ١٢٠٠ شخص، ٣٠ في المئة منهم من الأطفال دون الثانية عشرة من العمر، كما أدى إلى جرح أكثر من ٤٤٠٠ شخص ١٥ في المئة منهم أصيب بإعاقة دائمة، وإلى تدمير البنى التحتية والمنازل والمصانع، ... إلخ. وأدى العدوان إلى نزوح نحو مليون شخص مسبباً آثاراً إجتماعية بحيث خسر نحو ٢٠٠ ألف شخص منازلهم بسبب الدمار.

إضافة إلى ذلك، أدى العدوان إلى هجرة واسعة ودائمة لطبقة مثقفة وأصحاب مهارات ويد عاملة منتجة فاقت ١٠٠ ألف شاب وشابة. كما تسبب في زيادة البطالة بحيث تجاوزت ٢٠ في المئة وفق أرقام صادرة عن الحكومة اللبنانية. وزادت المناطق التي تعرضت على نحو مباشر فقراً وهي مناطق فقيرة أصلاً. ونشير إلى أن استهداف الحرب لمناطق الجنوب وضواحي بيروت والبقاع وهي من المناطق الأكثر حرماناً في لبنان، ترك آثاراً كبيرة بين المزارعين وأصحاب الأراضي حيث تستحوذ الزراعة على نسبة تصل إلى نحو ٧٠ في المئة من دخل بعض هذه المناطق.

وقد تضررت أو دمرت بصورة كاملة أعداداً كبيرة من المدارس الخاصة والعامة والمهنيات والمستشفيات والمراكز الصحية. وأدى القصف إلى تدمير واسع في الجسور والطرقات في مختلف المناطق.

إضافة إلى هذه الخسائر البشرية والمادية سببت هذه الحرب أضراراً واسعة على المستوى البيئي، ستكون لها انعكاسات سلبية على المدى البعيد.

وإذا كان تلوث البحر بالنفط جرّاء القصف على محطة الجية هو الأبرز أمام العالم فإن القذائف والمتفجرات والحرائق وغيرها من نتائج الحرب قد أصابت بيئة لبنان من كل النواحي. هذه الأضرار لم تنتج بطريقة مباشرة عن القذائف الإسرائيلية فقط، بل بسبب النزوح الكثيف الذي شهده الجنوب وهجرة الأرض التي تمثل هاجساً أساسياً للبيئيين. كما أن تدهور الحالة الإقتصادية والسياسية في البلاد يصيب القطاع البيئي بقوة، إذ إن الأولويات تصبح في تأمين الأمور المعيشية وأبسط الحاجات الاجتماعية وتُهمل الأمور البيئية وخصوصاً ما يضبط منها حركة الإنماء العشوائية في إطار إعادة الإعمار.

ثانياً: تأثير الحرب على البيئة

١- تلوث الهواء

إن الدراسات التي تهدف إلى تحديد نوعية الهواء في لبنان نادرة ولا يوجد أرقام تبيّن درجة التلوّث فيه، وهو يخضع للرصد في منطقة بيروت فقط.

أسباب تلوّث الهواء من جراء الحرب على لبنان عديدة، إذ مُزج الهواء بالغبار والدخان والرذاذ السام. والعامل الأبرز هو قصف خزانات المازوت في محطة توليد الطاقة في منطقة الجية الذي سبب حريقاً هائلاً دام ٣ أسابيع. تصاعَدَ دخان هذا الحريق وامتد ليغطي أكثر من ٣٠ كلم شمال الجية ووصل أجواء العاصمة. وقد عانى سكان المنطقة من هبوط الغبار الأسود على الطعام

والأثاث، الأمر الذي دفع العديد من العائلات إلى ترك منازلهم ومغادرة المنطقة. وبحسب المعلومات الصادرة عن مركز المعلومات الخاص باتفاقية برشلونة، فان المواد التي نشبت عن الحريق مسمّة جداً إذ إنها "مكونة من مركبات تسبب أمراضاً سرطانية وتلحق تلفاً بجهاز الغدد الصم".

فضلاً عن ذلك، فإن التسربات والغازات والدخان المنبعثة من المصانع المدمرة واحتراق المواد الكيميائية ومحتويات الذخائر الحربية سيكون لبعض محتوياتها انعكاساً على المدى الطويل، يصيب قسماً كبيراً من الناس، بين سكان المنطقة وأعضاء فرق الإطفاء والإسعاف الذين تعرضوا للدخان والغازات المنبعثة. فالمصانع، مهما كان حجمها، والمحطات الصناعية التي تعرضت للقصف الإسرائيلي، كمعامل تكرير المياه ومنشآت تجميع النفايات وإتلافها، هي مصدراً فعالاً لتلوث كيميائي خطير. فإن اشتعال مواد بلاستيكية مثلاً يؤدي إلى تكوين أنواع عديدة من الهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات (PAH) والتي تسبب مرض السرطان.

إن الأسلحة التي استخدمتها اسرائيل خلال الحرب تحتوي أيضاً على مواد كيميائية تختلف باختلاف تكوينها.

٢- تلوث مياه البحر والمياه الجوفية الساحلية

شهد بحر لبنان جراء حرب تموز أسوأ كارثة نفطية في تاريخه، وفي تاريخ البحر الأبيض المتوسط، إذ تسرب فيه ما بين ١٠,٠٠٠ و ١٥,٠٠٠ طن من الفيول أصابت أكثر من ثلثي شواطئه بكل أنواعها: رملية وصخرية، عامة وخاصة، مرافىء عامة وخاصة ومرافئ الصيادين. وكان من الممكن أن تكون الكارثة أسوأ كثيراً لو انفجر خزان للفيول ممتلئ بنحو ٢٥ ألف طن مجاور للخزان الذي تسرب منه الفيول إلى البحر في محطة الجية الكهربائية. إلا أن تدخل رجال الدفاع المدني وخبراء وزارة البيئة تحت القصف حال دون ذلك.

وقد غطت بقع النفط عشرات الكيلومترات المربعة ووصلت سماكتها إلى ٤٠ سنتمتر أحياناً. وانتقلت هذه البقع مع التيارات البحرية والرياح التي تتجه شمالاً إلى كل الشواطئ شمال خزانات الجية، ووصل قليل منها إلى الشواطئ جنوباً. أظهرت الصور الفضائية أن امتداد البقعة النفطية وصل إلى ١٥٠ كلم وأصبح عرضها ٣٠ كلم خلال ٣ أسابيع. هدد خطر هذا التلوث بلدان شرق البحر المتوسط.

وما زاد في حدة مشكلة التلوّث النفطي في البحر هو الأثر الاقتصادي المباشر لهذا التلوث على الثروة السمكية والقطاع السياحي البحري وهو من أهم ركائز الاقتصاد اللبناني، أي خسارة إمكانية إستقطاب السائحين الذين يرغبون ارتياد الشاطئ من جهة، وخسارة القيمة الجمالية للشاطئ من جهة أخرى. يحمل هذا التلوث النفطي آثاراً سلبية كبيرة على الصحة العامة أيضاً إذ يسبب أمراض جلدية للسابحين. كما أن المواد السامة التي تتراكم في الأسماك تؤدي إلى أمراض في الجهاز الهضمي وغيره حين تؤكل.

أما من جهة المعالجة، فتستمر أعمال التنظيف التي يشارك فيها وزارة البيئة وعدد من الجمعيات البيئية ومنظمات عالمية لإزالة أكثر من ٤٠٠٠ متر مكعب من مواد الرمل والحصى الملوثة بمادة الفيول، كما تستمر أعمال تنظيف الشواطئ الصخرية. وقد جرى إزالة نحو ألف متر مكعب حتى نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ أي بعد مرور ٣ أشهر على القصف الإسرائيلي لخزانات الجية.

وشملت أعمال التنظيف المناطق المتأثرة من الجية ومحيطها جنوباً وصولاً إلى الشمال وحوية جزر النخيل مقابل طرابلس. وينفذ فريق إيطالي أعمال إزالة الفيول من قعر البحر في منطقة الجية

بمساعدة غطاسين من "جمعية بحر لبنان" حيث تقوم هذه الجمعية بإزالة المواد الملوثة من الشواطئ الرملية والصخرية في المنطقة المحيطة بمعمل الجية بعد أن استكملت تنظيف شاطئ الرملة البيضاء في بيروت.

وقامت الطائرات الإيطالية بمسح الشاطئ لتحديد المناطق الملوثة في إطار دعم جهود وزارة البيئة في هذا المجال.

أما في بيروت فقد استكملت أعمال تنظيف الفيول العائم على الشاطئ وخصوصاً في المناطق التي تعرضت للتلوث على شاطئ بيروت الجنوبي. وستشمل المرحلة الثانية من أعمال التنظيف إزالة البقع عن الصخور وبعض الرمول الملوثة وحيطان المرافئ.

وتقوم "منظمة الأونيسكو" ووزارة الثقافة بتنظيف قلعة جبيل الأثرية وتنظيف الساحل الممتد بين أنفة وجبيل حيث تستعمل تقنيات مضخات المياه عالية الضغط وخصوصاً في الشواطئ الصخرية.

أما على الشاطئ الشمالي فتستمر أعمال التنظيف لإزالة التلوث بمساعدة الوكالة السويسرية للتنمية الدولية والإتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) في إطار البروتوكول الموقع بين الحكومتين السويسرية واللبنانية لتنظيف الشاطئ الممتد من منطقة أنفة إلى طرابلس وجزر النخيل من البقعة النفطية.

ونشير إلى أن العديد من الدول والمؤسسات المانحة للبنان والمؤسسات الدولية البيئية قدمت مساعدات عينية ومالية وبشرية، وقد استحوذ تلوث الشاطئ على اهتمام وسائل الإعلام المحلية والدولية على نحو واسع إبان الحرب وبعدها ولا يزال يحظى باهتمام الرأي العام المحلي والعالمي.

أما بالنسبة إلى التقويم الأولي لهذه التجربة، لا شك أن هناك غياب تام لأي استعداد لمواجهة هكذا مشكلة إن لجهة الخبرات والخطط اللازمة أو لجهة التجهيز والتأهيل والاستعداد الميداني لذلك. إن مواجهة الكوارث البيئية يتطلب وضع خطط مسبقة ودراسة الآثار البيئية للمشاريع المختلفة ومنها مشاريع توليد الطاقة الكهربائية ومستودعات النفط التابعة لها.

لا شك أن هناك غياب تام لأي استعداد لمواجهة هكذا مشكلة إن لجهة الخبرات والخطط اللازمة أو لجهة التجهيز والتأهيل والاستعداد الميداني لذلك. إن مواجهة الكوارث البيئية يتطلب وضع خطط مسبقة ودراسة الآثار البيئية للمشاريع المختلفة ومنها مشاريع توليد الطاقة الكهربائية ومستودعات النفط التابعة لها

٣- النفايات

حتى الآن، ليس هناك حل شامل لمشكلة النفايات المنزلية الصلبة، حيث يجري معالجة نفايات معظم جبل لبنان وبيروت أولياً وطمرها في مطمر الناعمة وهي تقدر بنسبة ٥٠ في المئة من النفايات المنزلية التي ينتجها لبنان والمقدرة بنسبة ٤٠٠٠ طن يومياً. ويدير جمع ونقل وفرز وطمر النفايات في هذه المناطق شركة خاصة. أما في المناطق الأخرى فيتم طمر النفايات في مكبات عشوائية منتشرة على ضفاف الشاطيء (كمكبات صيدا وصور وطرابلس) أو على أحواض الأنهر في الأراضي الداخلية.

وعلى الرغم من عدة محاولات جرت لوضع حل جذري لهذه المشكلة إلا أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون ذلك. فقد وضع ملف النفايات مرات عديدة في رأس الأولويات على الصعيد الوطني وعلى صعد محلية مناطقية،

وأُلِّفت لجان وزارية وفنية وأُجريت دراسات تركزت على التقنيات التي يمكن اعتمادها وأماكن المعالجة وآلية التمويل. ولكن يتبين أن المشكلة في إدارة النفايات هي في إيجاد "مكان معالجة النفايات" وليس في كيفية المعالجة. إضافة إلى تعقيدات أخرى خاصة بلبنان وهي التنوع الطائفي والسياسي الموجود في المناطق الذي يحول دون انتقال النفايات من منطقة ذات لون طائفي أو سياسي معين إلى منطقة ذات لون آخر. فمثلاً، هناك صعوبة بالغة في إرسال نفايات مدينة صيدا "السنية" إلى جوارها "المسيحي" كما هناك صعوبة موازية لإرسال نفايات القرى المسيحية إلى مركز معالجة في مدينة سنية. ونشير إلى أن مدينة صيدا العقارية ليس لديها أراضي متبقية في نطاقها العقاري لإقامة أي مرفق لمعالجة النفايات. ينطبق مثال مدينة صيدا وجوارها على العديد من المناطق كعكار وبشري وغيرها. وهناك تعقيدات أخرى تتعلق بالمواقع لها علاقة بالفوارق الاجتماعية بين منطقة وأخرى كإرسال النفايات من المدن إلى الريف (من بيروت الكبرى إلى البقاع مثلاً).

أن المشكلة في إدارة النفايات هي في إيجاد "مكان معالجة النفايات" وليس في كيفية المعالجة. إضافة إلى تعقيدات أخرى خاصة بلبنان وهي التنوع الطائفي والسياسي الموجود في المناطق الذي يحول دون انتقال النفايات من منطقة ذات لون طائفي أو سياسي معين إلى منطقة ذات لون آخر

أما الآثار المباشرة للحرب على ملف النفايات فيمكن اختصارها بالتالي:

أ- مع ابتداء الحرب، توقفت حركة جمع النفايات التي زاد حجمها وتركيزها في بعض المناطق بصورة كبيرة بفعل انتقال المواطنين من منطقة إلى أخرى. وجعل استمرار الغارات على الطرق والشاحنات مهمة جمع النفايات صعبة جداً. كما أن منطقة الناعمة حيث يوجد المطمر الصحي لنفايات بيروت الكبرى قد تعرضت للقصف مرات عدة. نتيجة هذه العوامل تكدّست أكياس النفايات عدة أيام في أماكن التجميع فاتحة المجال لانتشار الأوبئة والحشرات، وبخاصة مع ارتفاع الحرارة. إضافة إلى أن اليد العاملة في قطاع جمع النفايات مكونة بأغلبيتها من الأجانب قد تركت لبنان مع بدء العدوان، فقد واجهت مهمة جمع النفايات مصاعب جمة.

ففي خلال فترة قصيرة من بداية الحرب، امتلأت شوارع العاصمة بيروت والمناطق المحيطة بأكوام النفايات وجرت محاولات عديدة لجمعها محلياً عبر البلديات والمتطوعين. وقد اضطرت شركة جمع وإدارة النفايات المتعهدة لمنطقة بيروت الكبرى اعتماد إدارات ميدانية في المناطق من أجل تأمين جمع النفايات وذلك في ظروف حرجة جداً، إذ تسبب النقص الحاد في المحروقات من تعطيل حركة شاحنات نقل النفايات في معظم المناطق. ويمكن اختصار النفايات الناتجة عن الوحدات السكنية والتجارية غير العضوية على النحو التالي:

- سوائل التنظيف.
- المعدات الإلكترونية المضرة.
- المعدات البلاستيكية لتخزين المواد الكيميائية.
- البطاريات.
- زجاج النوافذ.
- الأثاث.

إن العديد من المعدات الكهربائية تحتوي على مواد مثل الكلوروفليوروكاربون مضرة بالصحة

والبيئة. فضلاً عن ذلك، فقد نتج عن تدمير المراكز الصناعية والمباني السكنية والتجارية كميّات كبيرة من النفايات السامة التي تحتاج إلى معالجة خاصة، مثل الرماد الناتج عن تدمير معمل البلاستيك في صور.

وقد أظهرت مسودة دراسة لـ "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" أنواع أخرى من النفايات الصادرة عن الزراعة خلال فترة الحرب وهي:

- المواد العضوية الناتجة عن المنتجات الزراعية المتلفة.
- الحيوانات والأسماك الميتة.
- أشجار الغابات المتضررة أو الميتة.
- المعدات المتضررة.
- نايلون وحديد البيوت البلاستيكية.
- شبكات الري.
- قوارب الصيادين المحطمة.

كما أن تسرّب الفيول من محطة الجية زاد المشكلة سوءاً. فكميات الفيول التي استخرجت من الشواطئ وضعت في أماكن غير مسيطر عليها وفي مستوعبات بلاستيكية مؤقتة غير مناسبة لهذه المواد إذ يصبح من المستحيل إفراغها. وإن حرق الـ (PVC) يزيد نسبة الديوكسين ٣٢ في المئة.

ب- الآثار البعيدة المدى للحرب، لعل أخطر النتائج للحرب وللفترة السياسية الصعبة التي تلتها وما زالت مستمرة، هي في تعثر اعتماد سياسات عامة وتنفيذها للتخلص من النفايات المنزلية الصلبة وكل أنواع النفايات الأخرى. ويتطلب اعتماد هذه السياسات تعاون مستمر وإيجابي بين وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار ووزارة الداخلية والبلديات يواكبه تعاون نيابي وسياسي يساهم في تسهيل اختيار المواقع للمعالجة أية كانت التقنيات المستخدمة، وهذا أمر شبه مستحيل في ظل الظروف الأمنية خلال فترة الحرب وما تلاها من ظروف سياسية استثنائية في تاريخ لبنان المعاصر.

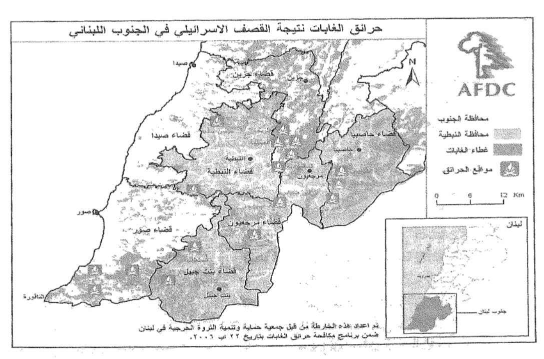
٤- حرائق الغابات

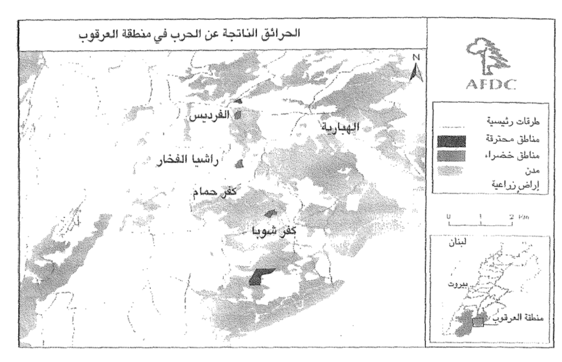
تعد حرائق الغابات من المشاكل البيئية الكبيرة التي عجز لبنان عن وضع حلول ناجحة لها. ولبنان بلد متوسطي تكثر فيه الأمطار في فصلي الشتاء والربيع مما يسبب نمو غطاء نباتي كثيف وخصوصاً في محافظتي جبل لبنان والشمال، إضافة إلى بعض مناطق الجنوب اللبناني. وبسبب طول فترة الجفاف التي تمتد إلى أكثر من سبعة أشهر في معظم السنين، يتحول هذا الغطاء النباتي الكثيف إلى وقود خطر لاندلاع النيران في حين أنه كان يستعمل في السابق لممارسات ريفية تم هجرها من قبل السكان المحليين. نتيجة لذلك، يبدأ موسم الحرائق السنوي خلال شهر أيار/ مايو، أي بداية موسم الجفاف، ويستمر إلى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. ويسجل شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر العدد الأكبر لاندلاع الحرائق في ما يسجل شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر اندلاع الحرائق الأكثر خطورة والتي تقضي عادة على أوسع المساحات الحرجية. يقوم الدفاع المدني بتأمين سيارات الإطفاء وبعض العناصر البشرية في ما يؤمن الجيش عبر وحداته المنتشرة في المناطق العناصر البشرية اللازمة للمشاركة بإخماد الحرائق. ويتولى في بعض الأحيان مراكز الأحراج التابعة لوزارة الزراعة متابعة ومراقبة الحرائق دون أن يكون لهذه المراكز القدرة على مواجهة المشكلة، في ما يتولى الأهالي والمزارعين والبلديات بعض التدخل المباشر في مكافحة الحرائق وهناك بعض التجارب المتفرقة لمشاركة جمعيات أهلية في المكافحة المباشرة. أما خلال الحرب، فقد استهدف القصف الإسرائيلي الغابات الجنوبية بوجه خاص بحجة أنها تعد ملجأ للمقاومة ولقواعد الصواريخ. وبالنظر إلى أن شهري تموز وآب يسجلا عادة أعلى عدد من الحرائق فمن الطبيعي أن يتسبب القصف على غابات الجنوب باندلاع واسع للحرائق. وأشارت التقارير اليومية من الجنوب

والتي صدرت أثناء الحرب إلى احتراق مساحات واسعة من الأشجار والغابات وخصوصاً في منطقة العرقوب. ونشير إلى عدم توافر المعدات والعناصر البشرية لإخماد حرائق الغابات التي اندلعت أثناء الحرب، حيث كانت الأولويّة لدى رجال الإطفاء هي الحد من الحرائق في المباني وأعمال الإغاثة. ونذكر هنا استهداف مراكز الدفاع المدني في الجنوب الأمر الذي أدى إلى استشهاد وجرح نحو ٦٠ عنصراً، إضافة إلى تدمير العديد من المراكز وسيارات الإطفاء تدميراً شاملاً في ما دمر عدد آخر من المراكز جزئياً. أدى ذلك إلى ضعف في فعالية رجال الإطفاء وغيابهم على نحو كامل عن حرائق الغابات. ومما لا شك فيه أن القدرة على مواجهة الحرائق في لبنان اهتزت بصورة ملفتة نتيجة للحرب وما تبعها. فقد سبب انتشار الجيش اللبناني في الجنوب بضعف في مواجهة الحرائق الحرجية في باقي المناطق وخصوصا في جبل لبنان والشمال حيث تنتشر الغابات بوجه كثيف وقد سبق للجيش أن ساهم مع الدفاع المدني في إخماد معظم الحرائق المندلعة في تلك المناطق. إن انتقال نحو ١٥٠٠٠ جندي من الجيش اللبناني إلى الجنوب أضعف قدرة الجيش على المساهمة في أعمال الإطفاء في المناطق الأخرى. وقد اندلع عدد من الحرائق خلال موسم هذا العام الذي تلا وقف إطلاق النار دون أن تتمكن السلطات من إخمادها.

فعلى سبيل المثال اندلع حريق هائل في وادي جسر القاضي في قضاء عاليه أدى إلى احتراق كامل لنحو ٩٠٠ هكتار من غابات الصنوبر المثمر وأشجار الزيتون والسنديان والأراضي الزراعية والحرجية التابعة لثماني قرى في المنطقة. وقد قدرت جمعية الثروة الحرجية والتنمية الخسائر المباشرة لهذا الحريق بأكثر من ١٣ مليون دولار أميركي. وقد قضى هذا الحريق على مساحة تعادل أكثر من ضعفي المساحات التي قامت بتحريجها وزارتي البيئة والزراعة والجمعيات البيئية خلال السنوات الخمس الماضية.

أما بالنسبة إلى الخسائر المادية المباشرة القريبة والبعيدة المدى في مجال الثروة الحرجية، فقد أشارت الدراسات الأولية إلى هذه الخسائر





المصدر: جمعية الثروة الحرجية والتنمية/الحرائق في منطقة العرقوب بسبب الحرب

بوجه خاص حيث قدرتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بنحو ١٦ مليون دولار أميركي.

كما تقوم حالياً جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) بدراسة آثار الحرب المباشرة على الغابات والأراضي الهامشية وتقدير هذه الآثار من النواحي الاقتصادية والاجتماعية على المدين المتوسط والبعيد.

من جهة أخرى، تشير تقارير الخبراء أن هناك نسبة عالية تتجاوز ١٠ في المئة من القذائف لا تنفجر عادة، الأمر الذي سبب انتشاراً واسعاً في المناطق الحرجية لأعداد كبيرة من الأجسام القابلة للانفجار، إضافة إلى الأعداد الكبيرة من القنابل العنقودية (نشير إليها في فقرة خاصة من هذه الدراسة). ولا بد من الإشارة إلى الآثار السلبية التي يصعب قياسها حالياً للقنابل المنفجرة الحارقة وغير الحارقة التي استعملتها إسرائيل. إن إحدى مقومات الإدارة المستدامة للغابات هي مدى مساهمتها في تطوير حياة المجتمعات التي تقيم بجوارها. من هذا المنطلق، لعل أهم أثر للحرب على الغابات الجنوبية هو استهدافها المواطن الجنوبي مباشرة في حياته ومقومات عيشه. سيكشف المستقبل عن مثل هذه الآثار وعن قدرة الغابات الجنوبية على ترميم ما تعرضت له من تخريب.

٥- التنوع البيولوجي

أثر العدوان على لبنان في التنوع البيولوجي وأدى إلى تدهور حالة الأنظمة الإيكولوجية وإيذاء النباتات والحيوانات. وقد استهدف القصف العديد من الجسور الممتدة فوق الأنهر وأنابيب المياه مسبباً خللاً في أنظمة المياه. إضافة إلى أن نزوح السكان وصعوبة وصولهم إلى أراضيهم دفعهم إلى استعمال أساليب ريّ ومبيدات على نحو عشوائي، مسببين أضراراً بالموارد الطبيعية وبخاصة المياه والطيور.

فالدبابات والشاحنات العسكرية الضخمة شقت طريقها عبر الأحراج، الأمر الذي أدى إلى تقسيمها وتدميرها وإلى خسارة الغطاء الأخضر وتقليص إمكانية إعادة إنماء النباتات.

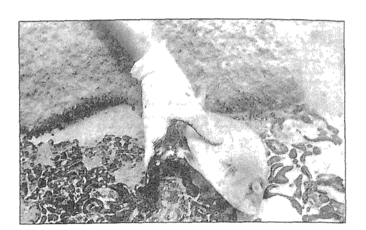
تأثير الحرب على التنوع البيولوجي

التأثير	حجم التأثير	المدة	الخطورة
تدهور النباتات والأنظمة الإيكولوجية بسبب الردم	Considerable	متوسط المدى (من سنة إلى ١٠ سنوات)	Critical Significant
تأثير الكسارات على الموارد الطبيعية	Considerable	طويل المدى (من ١٠ إلى ٥٠ سنة)	Severe Significant
تأثير تسرّب الفيول من محطة الجية على التنوع البيولوجي البحري	Serious	طويل المدى (من ١٠ إلى ٥٠ سنة)	Severe Significant
تلوّث النباتات والنظام الإيكولوجي جراء احتراق الفيول في الجية والمطار	Limited	قصير المدى	Marginal Non-Significant
خسائر في الثروة الحرجية والحيوانية وتدهور والأنظمة الإيكولوجية جراء الحرائق	Considerable	طويل المدى (من ١٠ إلى ٥٠ سنة)	Severe Significant
تأثير التحركات العسكرية على الأنظمة الإيكولوجية والثروة الحرجية والحيوانية	Serious	طويل المدى (من ١٠ إلى ٥٠ سنة)	Severe Significant
تأثير غير مباشر على المحميات	Considerable	متوسط المدى (من سنة إلى ١٠ سنوات)	CriticalSignificant
تأثير الاستلشاء بالقوانين	Considerable	متوسط المدى (من سنة إلى ١٠ سنوات)	Critical Significant
تأثير مباشر وغير مباشر على حماية موقع المنصوري	Limited	طويل المدى (من ١٠ إلى ٥٠ سنة)	Critical Significant

المصدر: مسودة دراسة لـ"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لآثار حرب تموز (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).



كما أن انتشار القنابل العنقودية في الغابات والأراضي الحرجية يُلحق الضرر بالعديد من الحيوانات بجرحها أو قتلها. فضلاً عن الضجيج الصادر عن الآليات العسكرية يدفع هذه الكائنات إلى ترك مساكنها والهروب إلى أماكن أكثر أماناً خطورة تلوث البحر بالفيول يسبب دمار البيئة البحرية الساحلية إذا امتدت المواد داخل البحر وصولاً إلى الشواطئ. إن العديد من الحيوانات



والنباتات الموجودة في البحر مهدد بسبب التعرض للفيول، أولها نوعا السلاحف البحرية التي تعيش في المياه اللبنانية والتي تضع بيوضها تحت رمال شواطئنا التي تعد أهم الشواطئ المتوسطية لنوعين من السلاحف، السلحفاة الضخمة الرأس والسلحفاة الخضراء وهما مصنفتان على لائحة الحيوانات المهددة بالانقراض. ويصيب الضرر أيضاً الطيور البحرية عند التصاق الفيول على أجنحتها.

٦- القنابل العنقودية

وفق تقارير صادرة عن مكتب نزع الألغام التابع للأمم المتحدة، جرى تحديد ستة أنواع مختلفة من القنابل العنقودية التي تم استعمالها خلال الحرب، وتم تقدير نحو ٢,٨ مليون قنبلة لم ينفجر منها نحو ٤٠ في المئة أي ما يقارب ١,١٢ مليون قنبلة. ومتوسط عمر هذه القنابل يتفاوت بين ٢٥ و٤٠ سنة الأمر الذي يمثل خطراً جدياً على الأجيال القادمة من السكان المحليين. ويعد تمييز معظم هذه القنابل العنقودية الصغيرة أمر صعباً إذ إنها تكون مغطاة بالتراب أو بالأعشاب وهي حساسة جداً ويمكن أن تنفجر بمجرد لمسها. هذا وقد وصل عدد الضحايا جراء القنابل العنقودية والأجسام غير المنفجرة من ١٤ آب/ أغسطس (تاريخ وقف إطلاق النار) ولغاية

أسباب سقوط الجرحى بين المدنيين	
حوادث إزالة القنابل	٥
حمل القنابل	٦
تدمير القنابل	٢
أعمال حفريات	١
إخماد نيران	١
✔ المشي في الدروب القديمة	٨
✔ اللعب في الخارج	٥
ترميم المنازل	٨١
أعمال إنقاذ	١
أعمال إغاثة	٢
نقل وتجارة الخردة	٨
قطع أشجار حرجية	١
✔ أعمال زراعية	١٩
✔ رعي	٨
المجموع	١٤٨

المصدر: المكتب الوطني لنزع الألغام

أسباب سقوط القتلى بين المدنيين	
حوادث إزالة القنابل	٣
أعمال حفريات	١
ترميم المنازل	٥
ترميم أماكن العمل	١
✔ أعمال زراعية	٥
✔ رعي	٣
المجموع	١٨

المصدر: المكتب الوطني لنزع الألغام



كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ١٨٢ ضحية بينها ٣٤ قتيلاً و ١٤٨ جريحاً معظمهم من المدنيين والأطفال.

إضافة إلى المخاطر المباشرة لهذه القنابل، هناك آثار اقتصادية واجتماعية تؤثر على حياة الناس بسبب منعهم من ولوج الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية حيث تعذر في العديد من المناطق جني المحاصيل الزراعية وخصوصاً الزيتون وبعض غابات الصنوبر المثمر في منطقتي جزين والعرقوب. وباعتماد الأرقام آنفة الذكر والصادرة عن المكتب الوطني لنزع الألغام فإن ٨ قتلى من بين ١٨ قتيلاً كانوا يزرعون أو يرعون مواشيهم (أي بنسبة ٤٤,٤ في المئة من القتلى) في حين أن ٤١ جريحاً من بين ١٤٨ جريحاً سقطوا وهم يقومون بأعمال لها علاقة بولوج الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية (أي بنسبة ٢٨ في المئة من الجرحى). وتظهر هذه النسب العالية مدى تأثر العلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي في المناطق المستهدفة بوجود هذه الأجسام الخطيرة، وأن حجم هذه المعضلة سيستمر على ما هو عليه خلال ٢٥ إلى ٤٠ سنة.

وتعد هذه المشكلة كارثية في مناطق الجنوب حيث تقدر وزارة الزراعة اللبنانية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) اعتماد ٧٠ في المئة من السكان على الزراعة وولوج الأراضي الزراعية والوصول إلى مياه الري. من ناحية أخرى، إن هذه الأجسام قابلة للانتقال من موقع إلى آخر نتيجة لأسباب طبيعية كانجراف التربة وتدفق مياه الأمطار، الأمر الذي يسبب في تعريض مناطق أخرى عُدّت خالية في السابق من وجود القنابل العنقودية.

٧- مصادر التلوث الإشعاعي

صدرت بعض المعلومات عن إمكان استخدام إسرائيل للأسلحة التي تحتوي على اليورانيوم المنضّب. إن آثار هذه الأسلحة، كما حصل في العراق، تمتد لفترة زمنية طويلة وهي تؤثر على التركيبة الجينية للإنسان وتنتقل آثارها من جيل إلى آخر. لم تشر الدراسات حتى الآن إلى وجود آثار يورانيوم منضب على الرغم من صدور بعض التقارير الصحفية. وقد أُخِذت عينات من التربة من مناطق عديدة وخصوصاً تلك التي ذكرتها الصحف كمنطقة الخيام مثلاً، وأُرسِلَت هذه العينات إلى مختبرات خارج لبنان ولم يبلغ عن وجود أي أثر لأي مواد مشعة. وقد نفى المجلس الوطني للبحوث العلمية وجود مثل هذه المواد أو على الأقل العثور عليها حتى الآن. ورصد في العديد من المناطق جمعيات تعمل على أخذ عينات من التربة وإرسالها للفحص في ما تحفّظ المجلس الوطني للبحوث العلمية على ذلك لما قد ينقص هذه العمليات من دقة علمية. وبحسب مسودة التقويم الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، تأكد استعمال اسرائيل القنابل الفوسفورية ولكن لا إثباتات حتى الآن عن وجود اليورانيوم. وخلال الدراسة التي أجريت من ٣٠ أيلول/ سبتمبر حتى ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ أُخِذَت عينات من شمال وجنوب نهر الليطاني لفَحصها في سويسرا.

أما الخبير الأميركي بمادة اليورانيوم الدكتور دوغ روكي فيتهم إسرائيل باستعمال أسلحة اليورانيوم ضد اللبنانيين. ويقول أنه من المستحيل إزالة هذه المادة السامة من الجو بعد انتشارها.

أما آثار انتشار الأخبار عن هذا التلوث، فقد تأثرت المواسم الزراعية وخصوصا إنتاج الزيت والزيتون بسبب خوف المستهلك من وجود مواد مشعة قد تؤثر على صحته، الأمر الذي أدى إلى كساد في هذه المواسم وانتقال المستهلك إلى منتوجات مماثلة من مناطق لبنانية أخرى. كما أدى هذا الخوف إلى تردد في دخول الأراضي الزراعية والحرجية في العديد من المناطق الجنوبية وإلى تنامي الهواجس عند المؤسسات المانحة والمؤسسات التي تعمل لتأمين المساعدات إلى الجنوب وخصوصا في مجال التنمية الزراعية والريفية.

٨- تأثير إعادة الإعمار على البيئة

بحسب الدراسات الصادرة عن الحكومة اللبنانية إثر حرب تموز، تبين أن أكثر من ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية متضررة أو مهدمة على نحو جزئي أم كلّي وإن أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص وجدوا أنفسهم من دون منزل. إضافة إلى المنازل، فقد أصاب الخراب والدمار ٦١٢ مدرسة رسمية و٨٠ مدرسة خاصة و٢٣ مركز عام للتدريب و١٦ مستشفى و٩٧ جسر و١٥١ طريق. فضلاً عن الدمار الذي لحق بمطار رفيق الحريري الدولي. وتظهر مسودة دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن مساحة الطرق المدمرة تصل إلى ٤٤٥,٠٠٠م٢ كلفتها ٩١,٨٤٥,٠٠٠ دولار أميركي. أما بالنسبة إلى الجسور يشير التقرير إلى: ٩٤ جسر مدمر بالكامل و٩ جسور نصف مدمرة و٣ جسور مدمرة بنسبة ٢٠ في المئة وجسر واحد مدمر بنسبة ١٠ في المئة. إن تكلفة إعادة إعمار الوحدات السكنية تصل إلى ١,٧٠٠ مليون دولار أميركي بحسب دراسات الحكومة اللبنانية.

إن مستلزمات إعمار وحدة سكنية مساحتها ١٥٠م٢ هي كالتالي:

بحص = ٣٣ م٣

رمل = ١٦,٥ م٣

ولمعرفة الكميات الجديدة المطلوب استخراجها لإعادة الإعمار بعد الحرب الأخيرة يمكن عد الردميات والنفايات الناتجة من تدمير المباني والطرقات كمؤشر أساسي حيث وصل حجمها إلى ٣ مليون م٣ في بيروت والجنوب والبقاع. هذه الكميات ألقيت بصورة عشوائية على الشاطئ وعلى جوانب الطرق وأدت إلى أضرار على البيئة. وفصلّت مسودة

دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآثار حرب تموز (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦) الدمار الذي لحق بالأبنية السكنية والتجارية وبالبنى التحتية العامة:

لائحة الأضرار التي أصابت قطاع البناء

وصف	كمية
الأبنية السكنية	
منازل/ شقق خاصة مدمرة	٣٠,٠٠٠
منازل/ شقق خاصة متضررة كثيراً	٣٠,٠٠٠
منازل/ شقق خاصة متضررة قليلاً	٧٠,٠٠٠
البنى التحتية الخاصة بالنقل	
مطارات	٣
مرافئ	٤
طرقات (٤٤٥,٠٠٠ م٢)	١٥١
جسور	٩٤
البنى التحتية التجارية	
القطاع التجاري (معامل، محلات، مزارع، شركات متوسطة الحجم)	٩٠٠
شركات صغيرة الحجم	٢٨٠٠
البنى التحتية العامة	
المؤسسات الحكومية	٦٦
مدارس (مدمرة أم متضررة)	٣٥٠
مستشفيات (أضرار كبيرة)	٢
مباني عناية بالصحة	٥٠
محطات توليد	١٥
شبكات توزيع المياه (رئيسية وفرعية)	٣٣٠
سد	١
محطة تكرير	١
أنظمة معالجة المياه المبتذلة	١٥٨

المصدر: مسودة دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآثار حرب تموز (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦).

ولترميم وإعادة ما تهدم يتحتم استخراج هذه المكوّنات من الطبيعة، الأمر الذي يسبب بزيادة حركة الكسارات والمقالع والمرامل. إن استخراج الرمل من الأرض دون أي تنظيم يؤدي إلى تعطيل نظام المياه الناتجة عن المطر وانجراف التربة. ويؤدي عمل المقالع والكسارات غير المنظم في لبنان إلى مخاطر عديدة على المياه الجوفية لاستخدام ما يسمى بطريقة التفجير الأفقية وهي ممنوعة بموجب القانون. والتفجير الأفقي يعتمد على حفر أسفل الجبل ووضع متفجرات فيه بغية الحصول على أكبر كمية من الصخور لتحويلها إلى بحص. أما التفجير العامودي المعتمد في كسارات ومقالع الدول المنظمة لهذا الملف فيعتمد على حفر من الأعلى باتجاه الأسفل، الأمر الذي يمكن من إزالة الصخور باعتماد كميات من المتفجرات أقل بكثير من تلك المستعملة في التفجير الأفقي. ولكن هذا غير معتمد في لبنان نتيجة الفوضى الكبيرة في ملف المقالع والكسارات حين بدأت وما زال ملف المقالع والكسارات من دون أي تنظيم بحيث يعمل في لبنان نحو ١٢٠٠ مقلع ومرملة وكسارة معظمها غير شرعي. و"الشرعي" منها هو ما يعمل برخصة غالباً ما خالف شروطها إن لجهة المساحة أو أساليب الاستخراج أو إعادة التأهيل بعد القلع.

كما في الملفات البيئية الأخرى، يتطلب اعتماد سياسة وطنية لتنظيم ملف المقالع والكسارات (أو ما يسمى بلغة المعنيين بهذا الملف بالمخطط التوجيهي للمقالع والكسارات) تعاوناً بين وزارات وإدارات مختلفة وإرادة سياسية حازمة غير متوافرة حالياً في ظل الأوضاع السياسية الراهنة.

ثالثاً: سياسات ما بعد الحرب

لعل أخطر نتائج الحرب وما تلاها من ظروف سياسية ضاغطة واستثنائية بامتياز هي تعطيل قدرة الدولة بوجه كامل على وضع الحلول للمشاكل البيئية الكبيرة التي كانت تعد من الأولويات الأساسية قبل تدهور الأوضاع في لبنان مع نهاية عام ٢٠٠٤ . فملفات مثل معالجة تلوث الهواء أو وضع حلول جذرية لإدارة النفايات المنزلية أو تنظيم المقالع والكسارات شغلت الحكومة ومجلس النواب ووسائل الإعلام والجمعيات والمؤسسات الخاصة خلال العقد الماضي. أما خلال المرحلة الأخيرة التي بدأت مع نهاية عام ٢٠٠٤ وتوجت بالحرب الأخيرة وما أعقبها من تطورات سياسية في لبنان فتعطلت مجمل مبادرات صنع السياسات العامة البيئية لما تتطلبه هذه السياسات من نظام وأسلوب حكم تعاوني بين السلطات والإدارات العامة والخاصة وتواصل مع الرأي العام والمجتمع المدني.

إن أخطر ما نتج عن الحرب الأخيرة هو فصل الإنسان الجنوبي عن أرضه وأخطر ما نتج عن مرحلة ما بعد الحرب هو تعطيل قدرة صناعة السياسات البيئية ووضع هذا الملف في أسفل الأولويات

وفي الظروف العادية، تؤدي وزارة البيئة دور المنشط والمبادر والمحفز لاعتماد هذه السياسات وتتعاون مع الوزارات الأخرى ومجلس النواب والعاملين بهذا القطاع من مؤسسات المجتمع المدني. أما اليوم، فوزير البيئة مستقيل والوزير البديل مستقيل أيضاً والمدير العام منشغل بإدارة المديرية العامة للتنظيم المدني، إضافة إلى مهماته في وزارة البيئة والعاملون في الوزارة غادر عدد منهم إلى العمل في القطاع الخاص أو إلى خارج لبنان.

والوزارات والإدارات الأخرى المؤثرة في قضية إدارة الشؤون البيئية منشغلة بأولويات أخرى وأوضاعها ليست بأفضل من تلك المحيطة بوزارة البيئة. أما مجلس النواب فهو معطل حالياً بحيث لا يمكن اعتماد أية سياسة عامة دون مواكبة المجلس لها.

إن إدارة الشأن البيئي لا يمكن أن تكون بالحد الأدنى المقبول دون وجود نظام حكم يعمل وهذا ما سمي بالبعد الرابع للتنمية المستدامة. وإذا كانت معظم إدارات الدولة يمكنها لمراحل وفترات محددة كتلك التي نعيشها اليوم أن تستمر في ظروف صعبة، فإن إدارة الشؤون البيئية لا يمكنها ذلك. والأضرار الناتجة عنها سيكون لها آثاراً بعيدة المدى من دون شك. إن أخطر ما نتج عن الحرب الأخيرة هو فصل الإنسان الجنوبي عن أرضه وأخطر ما نتج عن مرحلة ما بعد الحرب هو تعطيل قدرة صناعة السياسات البيئية ووضع هذا الملف في أسفل الأولويات.

المراجع

العربية

١- أرشيف جريدة **النهار**.

٢- تقارير صادرة عن المكتب الوطني لنزع الألغام.

٣- تقارير مختلفة صادرة عن "جمعية الثروة الحرجية والتنمية" AFDC.

٤- **مجلة البيئة والتنمية**، مج ١١، العدد ١٠٢، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ .

الأجنبية

1- BBC News. Environmental "crisis" in Lebanon by Richard Black.

2- FAO. "Special Emergency Programmes Services: Damage and Early Recovery Needs: Assessment of Agriculture, Fisheries and Forestry," November 2006.

3- Heinrich Böll Stiftung. "Environmental Impact of 2006 Lebanon War," October 2006.

4- Lebanese Government Report. "Rebuilding Lebanon together, 100 days after 21 November 2006".

5- Ministry of Environment website (Frequently Accessed in November and December 2006).

6- UNDP. "Draft Lebanon Rapid Environmental Assessment for Greening Recovery, Reconstruction and Reform," November 2006.



مارك المكاري(*)

الكوتا النسائية الانتخابيّة المقترحة في لبنان : أزمة قانونية أم تحوّلٌ ديمقراطي ؟

مقدمة

بعد مضي نحو خمسين عاماً على تكريس المساواة بين الرجل والمرأة في حق التصويت والترشح بموجب قانون الانتخابات عام ١٩٥٣، بقي واقع تمثيل المرأة في المجلس النيابي اللبناني دون مستوى مقاييس الديمقراطية وطموحات المجتمع المدني. فاقتصرت معادلة التمثيل النسائي بحسب قول لور مغيزل: "لكي تدخل المرأة البرلمان في لبنان يجب أن تكون متشحة بالسواد". ومن الملاحظ بعد مضي عقود على قولها فما انفك يصح اليوم أكثر من أي وقت مضى، إذ إنه لم يدخل الندوة البرلمانية في لبنان إلا تسع نساء فقط[1] منذ عام ١٩٦٣ لغاية اليوم، وذلك لإملاء فراغ تركه في معظم الأحيان الزوج أو الأب أو بفضل الروابط العائلية. وما ينذر بخطورة الوضع، إحراز لبنان المرتبة ١٢٢ عالمياً لناحية مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية[2] عام ٢٠٠٥، بعد العراق (٢٨) وتونس (٣٦) والسودان (٧٠) وسوريا (٨٥) والمغرب (٩١) والجزائر (١١٥) والأردن (١١٨) وبالتساوي مع ليبيا كما إنه يسبق إيران بمرتبتين.

لعل من أسباب هذا التأخر، عدم رغبة المشترع اللبناني لغاية الآن في معالجة هذا الخلل باعتماد سياسة التمييز الإيجابي (Discrimination Positive) من خلال فرض إجراءات معينة بهدف تعزيز وتحفيز مشاركة المرأة في المجالس التمثيلية و تحديداً مع خلو جميع القوانين الانتخابية المتعاقبة من أحكام بهذا الاتجاه. ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى التباين الحاصل بين المشهد القانوني الخجول على صعيد التشريعات اللبنانية من جهة، والتوصيات والمعاهدات الدولية من جهة أخرى. فقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع ضروب التمييز ضد المرأة التي انضم إليها لبنان[3] بموجب القانون رقم ٥٧٢ تاريخ

(*) محام.

(١) ميرنا البستاني خلفاً لوالدها عام ١٩٦٣، نائلة معوّض خلفاً لزوجها عام ١٩٩١، بهية الحريري بدعم من شقيقها، مهى الخوري أسعد عام ١٩٩٢، نهاد سعيد وراثةً لزوجها عام ١٩٩٦، غنوة جلول عام ٢٠٠٠، صولانج الجميل أرملة الرئيس بشير الجميّل، ستريدا جعجع عقيلة سمير جعجع، جيلبرت زوين وراثة لوالدها عام ٢٠٠٥.

(٢) انظر الجدول العالمي: Inter Parliamentary Union www.ipu.org

(٣) تحفظ لبنان على بعض أحكام الاتفاقية هي التالية: الفقرة الثانية من المادة التاسعة المتعلقة بمنح المرأة حقاً متساوياً لحق الرجل في ما يتعلق بجنسية أطفالها؛ الفقرات (ج) و(د) و(و) و(ز) من المادة ١٦ المتعلقة جميعها بأمور ترتبط بالأحوال الشخصية؛ والفقرة الأولى من المادة ٢٩ المتعلقة بحل الخلافات بين الدول الناشئة عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية أمام محكمة العدل الدولية.

١٩٩٦/٧/٢٤ على إمكانية اتخاذ تدابير مؤقتة من قبل الدول الأعضاء من أجل التعجيل في المساواة بين الرجل والمرأة. كما تعارض أيضاً موقف المشترع مع التوصيات العامة الصادرة عن مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ التي وضعت تحقيق المشاركة النسائية في المجالس التمثيلية بنسبة ٣٠ في المئة هدفاً لقضية حقوق المرأة.

بعد طول انتظار، أتى مشروع القانون الذي أعدته "الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية" المنشأة بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٨، ليلحظ نظام "الكوتا النسائية". فقد نصت المادة ٦٤ منه على أنه "يترتب على كل لائحة في الدوائر الخاضعة للنظام النسبي أن تضم بين أعضائها نسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة من النساء على أن تدور الكسور التي تعادل أو تتجاوز النصف". كما أضيف جدول زمني لتبنيها بحيث "يطبق هذا النص في صورة مؤقتة وخلال ثلاث دورات انتخابية فقط" كما جاء في المادة عينها.

إن إدخال نظام الـ"كوتا" إلى أحكام قانون الانتخابات ولو على صعيد الطرح يمثّل، للوهلة الأولى، انتصاراً لقضية حقوق المرأة في لبنان وتطوراً أساسياً في سبيل تعزيز مشاركتها في المجالس التمثيلية، إلا أن هذه المؤسسة القانونية (الكوتا) تحيطها إشكاليات عدة على الصعيدين النظري والتطبيقي.

فمن جهة أولى، يطرح مبدأ الكوتا النسائية جدلاً قانونياً على صعيد مدى تطابقه واحترامه لمبدأ المساواة المكرس بموجب الدستور اللبناني[٤]، وهذا ما سيمثّل مادة أساسية للمناقشة في حال طرحت مسألة الكوتا أمام المجلس الدستوري. ومن أجل ضبط هذه الإشكالية من مختلف جوانبها، لا بد من التطرق إلى ماهية الكوتا، فهي أحد ضروب التمييز الإيجابي الذي تزامنت ولادته مع تحول وتغيير محسوس في مفهوم المساواة بحيث تم الانتقال من "المساواة – المبدأ" إلى "المساواة – الهدف". أما من جهة ثانية، فإن تطبيق الكوتا وضمان نتائجها يبقيان إلى حد بعيد رهناً بطبيعة النظام الانتخابي وخصائصه الذي تنخرط به. إضافة إلى أن تحقيق النتيجة التي وضعت الكوتا من أجلها، وهي تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في التمثيل، هو محكوم بنوع النظام الانتخابي الذي يعتمد وبالإجراءات التي تحيط به أيضاً.

الكوتا، هي أحد ضروب التمييز الإيجابي الذي تزامنت ولادته مع تحول وتغيير محسوس في مفهوم المساواة بحيث تم الانتقال من "المساواة – المبدأ" إلى "المساواة – الهدف"

أولاً : الإطار النظري: ماهية الكوتا وانعكاساتها على مبدأ المساواة

من النافل القول، بأن العديد من النظريات والمبادئ وعلى الرغم من أهميتها ليس

(٤) مبدأ المساواة مكرس في المادتين السابعة والثانية عشرة من الدستور اللبناني وفي الفقرة (ج) من مقدمة الدستور وفي المواثيق الدولية الملحوظة في المقدمة.

من الضروري أن تحمل مبدأ العموم (Universelle) إذ إنها تبقى على ارتباط وثيق ومباشر بالمجتمعات المختلفة وأنظمتها القانونية. من هنا ما يصح في إحدى المجتمعات في ما يتعلق بمبدأ المساواة وتلاؤمه مع الكوتا، لا يصح ربما في مجتمع آخر ذو خصائص قانونية أخرى.

١- الكوتا كأحد ضروب التمييز الإيجابي

أ- تعريف التمييز الإيجابي وتحديد خصائصه

التمييز الإيجابي[٥] هو "برنامج إلزامي يقتضي على التوزيع التفضيلي للموارد أو الخدمات إلى أعضاء أقلية أو فئة اجتماعية محرومة بهدف تعويض الخلل في المساواة الاجتماعية التي تعاني منها"[٦] بعبارات أخرى، إن التمييز الإيجابي يعتمد على منهجية خرق مبدأ المساواة بهدف تعزيز المساواة. ظهرت نظرية التمييز الإيجابي للمرة الأولى في الولايات المتحدة الأميركية تحت اسم Affirmative Action التي يمكن تعريفها بأنها "مجموعة الإجراءات، ذات الطبيعة العامة أو الخاصة، اعتمدت بأغلبيتها في أواخر الستينات بمبادرة أجهزة مختلفة في الجسم الإداري الفدرالي، بهدف منح أعضاء مجموعات مختلفة – خضعت في الماضي إلى نظام تمييزي على درجات مختلفة – تعامل تفضيلي في توزيع بعض الموارد النادرة"[٧]. هذه المجموعات ليست سوى أقليات إثنية (بما فيها السود والإسبانيين Hispaniques) ونساء. وتهدف إجراءات التمييز الإيجابي المعتمدة إلى معالجة مستوى التمثيل المتدني لهذه الفئات في المجتمع الأميركي.

مما لا شك فيه أن تطور مفهوم التمييز الإيجابي تزامن مع – إن لم نقل ارتكز على – تحول مفهوم المساواة إذ انتقل هذا المفهوم من "المساواة في الفرص" Egalité des opportunités إلى "المساواة في النتيجة" Egalité des résultats. وبالفعل، فإن هذا التحول ترافق مع دخول مفهوم التمييز الإيجابي أول مرة في الخطاب العام في الولايات المتحدة الأميركية في مطلع الستينات[٨]. ففي شهر آذار/مارس ١٩٦٥، نشرت وزارة العمل في أميركا تقريراً أعده نائب الوزير حينها دانييل باتريك موينيهان بعنوان: "عائلة الزنوج: قضية من أجل خطة وطنية"

---

(٥) ترجمت عبارة "التمييز الإيجابي" إلى Discrimination positive في الفرنسية. إلا أن بعض الكتاب رأوا أن الترجمة يجب أن تعتمد على النظرية الأصلية التي اعتمدت في الولايات المتحدة الأميركية تحت اسم Affirmative Action وبالتالي تكون الترجمة الصحيحة Action Positive. وقد أشار هؤلاء الكتاب إلى أنه يستحسن استبدال عبارة Discrimination بعبارة Action لما تحمل العبارة الأولى في طياتها من إيحاءات سلبية. في هذا المعنى، انظر:
Francois Stasse, "Pour les discriminations positives," *Pouvoirs*, Paris, Seuil, nº 111 (2004), p. 119; Bruno Perreau, "L'Invention républicaine: Eléments d'une herméneutique minoritaire," ibid., p. 41.

(٦) Anne Levade, "Discrimination positive et principe d'égalité en droit français," *Pouvoirs*, Paris, Seuil, no. 111 (2004), p. 59.

(٧) Daniel Sabbagh, *L'Equité par le droit: Les paradoxes de la discrimination positive aux Etats-Unis* (Paris: Economica, 2003), p.2.

(٨) إن أول ظهور رسمي – خجول – لمبدأ التمييز الإيجابي في مفهومه الحالي في الولايات المتحدة الأميركية أتى من خلال مرسومين: الأول للرئيس كينيدي برقم ١٠٩٢٥ تاريخ ٦ آذار/ مارس ١٩٦١ والثاني للرئيس جونسون برقم ١١٢٤٦ تاريخ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥، اتخذا لتعزيز تمثيل الأقليات في مجال العمل؛ إلا أن هذين النصين النظاميين لم يأتيا في إطار سياسة عامة "إيجابية" لمكافحة التمييز العنصري والجنسي في الولايات المتحدة الأميركية الذي ظهرت فعلاً عام ١٩٦٥ .

The Negro Family: the Case for National Action عرف تحت اسم تقرير "موينيهان" The Moynihan Report. فقد أشار هذا التقرير صراحةً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات إيجابية من قبل الحكومة تهدف إلى تقليص الفرق الشاسع بين مبدأ المساواة النظرية التي يتمتع بها كل المواطنون الأميركيون (شكلياً حينها) من جهة، وحالة النقص والحرمان التي تعيشها بعض فئات الشعب ولا سيما الأقليات العنصرية والإثنية والجندرية منها بفعل التمييز الذي يستهدفها من جهة أخرى.

تأكيداً ودعماً لهذا الاتجاه أتى خطاب الرئيس الأميركي جونسون في العام نفسه في جامعة هاورد الأميركية، والتي تضم أغلبية من الطلاب السود، ليؤكد على ضرورة استهداف كل سياسة عامة "ليس فقط لضمان المساواة في القانون - المساواة النظرية - بل أيضاً لتحقيق المساواة في الواقع على صعيد النتائج التي يحصل عليها كل من الفريقين العنصريين"(٩). هكذا أتت أول خطوة فعلية قانونية، من خلال الإجراءات الإيجابية، لتجسد هذا الاتجاه عام ١٩٦٩، بعد أن شهدت الولايات المتحدة الأميركية أحداث عنصرية أليمة في معظم ولاياتها، هدفت هذه الإجراءات لمعالجة نقص تمثيل السود في الشركات المتعاقدة مع الدولة في مجال الأشغال العامة في إطار ما عرف بـ"خطة فيلادلفيا" le Plan de Philadelphie الذي أطلقته الحكومة الأميركية بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩. وهكذا ترسخ مبدأ التمييز الإيجابي في الولايات المتحدة الأميركية كوسيلة من وسائل دمج الفئات المختلفة ضمن لواء الدولة تحت شعار صحة التمثيل.

التمييز الإيجابي أتى لمعالجة الغبن في التمثيل، كان لا بد لهذه الاستراتيجية أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالعملية الانتخابية وبخاصة بما يتعلق بتمثيل المرأة، التي لم تكن تتمكن من موازاة الرجل في السياسة لأسباب متعددة اقتصادية وثقافية أو اجتماعية

على الرغم من ولادتها في إطار اجتماعي خاص ومعين المتمثل بالاختلاف العنصري العميق الذي طبع المجتمع الأميركي، تبنى العديد من دول العالم سياسات التمييز الإيجابي بأنماط مختلفة وفي ميادين ومجالات عدة حيث طبقت بوجه خاص في حقل العمالة والوظيفة العامة والتربية والتعليم العالي.

بما أن التمييز الإيجابي أتى لمعالجة الغبن في التمثيل، كان لا بد لهذه الاستراتيجية أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالعملية الانتخابية وبخاصة بما يتعلق بتمثيل المرأة، التي لم تكن تتمكن من موازاة الرجل في السياسة لأسباب متعددة اقتصادية وثقافية أو اجتماعية. وقد تجسدت سياسة التمييز الإيجابي في المجال الانتخابي في نظام الكوتا الذي يقضي بتحديد نسبة الحد الأدنى المفروض على المقاعد النيابية أو على لوائح المرشحين. إلا أن هذه المؤسسة القانونية

(٩) Daniel Sabbagh, op. cit., p. 35.

تطرح إشكاليات عدة تستدعي التوقف عندها ودراسة أهمها.

ب- إشكاليات الكوتا بين الرفض والتبني

من المسلم به أن مبدأ الكوتا أعتُمد في العديد من البلدان المتقدمة أو المتأخرة منها[١٠]. ومن البديهي أن تترافق هذه الخطوات مع العديد من المناقشات التي تمحورت على رفضها تحت حجة تناقضها مع مبدأ الكفاءة والجدارة ومبدأ المساواة أو تبنيها كحل مؤقت لمشاكل التمثيل. في هذا السياق، كان لا بد أن تمثّل الكوتا النسائية محور جدل مستمر ما زال يطبع حتى الآن مناقشات وبرامج الفئات السياسية أو المدنية المختلفة حتى الجمعيات النسائية منها[١١]. لا بد من القول أن هذه الاشكاليات تحمل كل منها حجج تجعل من دراسة الآراء المؤيدة أو المعارضة[١٢] ممراً أساسياً من أجل تأطير الموضوع على الصعيد السياسي الاجتماعي أو القانوني منه.

الحجة الأولى من أجل دعم تبني الكوتا النسائية تكمن في أنها تعزز مشاركة المرأة في السياسة وفي المجالس التمثيلية. وإذا قارنا هذه الحجة مع الواقع اللبناني، نرى بأن الكوتا قد تمثّل حافزاً أساسياً من أجل دعم مشاركة المرأة في السياسة. وبالفعل، فقد أظهرت الانتخابات النيابية المتعاقبة بأن هذه المشاركة شبه معدومة في لبنان. ففي انتخابات عام ١٩٩٢ مثلاً، ترشحت أربع نساء فقط فازت منهن ثلاث هن: نائلة معوض وبهية الحريري ومهى الخوري أسعد؛ وفي انتخابات عام ١٩٩٦، ترشحت إحدى عشر امرأة في كل لبنان فازت منهن ثلاث فقط هن: نائلة معوض وبهية الحريري ونهاد سعيد؛ وفي انتخابات عام ٢٠٠٠، ترشحت ١٨ امرأة فازت منهن ثلاث هن: نائلة معوض وبهية الحريري وغنوة جلول؛ أما في عام ٢٠٠٥، فقد تراجع عدد النساء المرشحات إلى ١٤ امرأة فازت منهن ست هن: نائلة معوض وبهية الحريري وصولانج الجميل وستريدا جعجع وغنوة جلول وجيلبرت زوين. وفي تحليل لهذه المعطيات، يلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة على صعيد الترشح ارتفعت بنسبة ضئيلة جداً أي من أربع مرشحات في انتخابات عام ١٩٩٢ إلى ١٨ في انتخابات عام ٢٠٠٠. واللافت للنظر بأن هذا الارتفاع لم يؤثر على الصعيد التمثيلي إذ لم يتواجد في برلمان ٢٠٠٠ إلا ثلاث نساء فقط.

على الرغم من أن المرأة هي مواطن يتمتع بكامل حقوقه ويؤدي الواجبات نفسها التي يؤديها الذكور أمام القانون، إلا أن الطابع البطريركي والذكوري للمجتمع اللبناني يجعل من المساواة محط تساؤل

ففي انتخابات عام ٢٠٠٥، التي أعادت تموضع القوى السياسية المهمشة بعد الحرب بعد خروج الجيش السوري من

---

(١٠) تعتمد مبدأ الكوتا الانتخابية على صعيد المجلس النيابي أكثر من خمسين دولة حول العالم. انظر: www.quotaproject.org

(١١) للإطلاع على بعض آراء المجتمع المدني حول مسألة الكوتا، انظر: حسن كريم، "تعزيز تمثيل المرأة في المجالس المحلية واقتراح تطبيق الكوتا في لبنان،" تقرير صادر عن لجنة حقوق المرأة اللبنانية، الجدول رقم ١٨ (٢٠٠٢)، ص ١٢٨.

(١٢) لتعداد شامل للحجج المؤيدة للكوتا والحجج المعارضة لها، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٠ – ٨٥.

لبنان في آذار/ مارس ٢٠٠٥، ارتفعت نسبة التمثيل النسائي بصورة ملحوظة إذ وصل إلى الندوة النيابية ست برلمانيات من أصل ١٤ مرشحة أي بنسبة ٤٠ في المئة. هذه النسبة المئوية المرتفعة لا تعكس إطلاقاً تقدماً على صعيد مشاركة المرأة. إذ من خلال نظرة سوسيولوجية إلى البرلمان، نرى بأن معظمهن طغى على ترشيحه ونجاحه طابع التمثيل السياسي من ناحية القوى السياسية (القوات اللبنانية أو الكتائب اللبنانية... الخ) وليس من ناحية ارتقاء السياسة إلى دعم المرأة ككيان مساوٍ للرجل.

ما لا شك فيه أن هذه الأرقام تنذر بهشاشة واقع مشاركة المرأة في السياسة وتسلط الضوء على ضرورة ليس تحفيز العنصر النسائي على المشاركة فقط، إنما الشروع في تبني إجراءات إيجابية من شأنها أن تشجع المرأة على الترشح والانخراط في العمل السياسي والانتخابي أيضاً. هكذا إجراءات ربما تحد من أحادية عامل الروابط العائلية التي تحكمت في أغلب الأحيان بتمثيل المرأة النيابي لغاية اليوم.

وما يدعم هذه الحجة الواقع الديمغرافي حيث تمثّل المرأة نصف المجتمع وبالتالي دعم مشاركتها السياسية يعزز من تحقيق صحة التمثيل بوجه خاص وتحقيق مبادئ الديمقراطية بوجه عام. وعلى الرغم من أن المرأة هي مواطن يتمتع بكامل حقوقه ويؤدي الواجبات نفسها التي يؤديها الذكور أمام القانون، إلا أن الطابع البطريركي والذكوري للمجتمع اللبناني يجعل من المساواة محط تساؤل.

ولا سبيل لتحقيق هذه الأهداف بالنسبة إلى داعمي الكوتا والمدافعين عنها، إلا بتعديل النظام الانتخابي عبر اعتماد كوتا نسائية تقدّم على المدى المنظور حلاً أكثر واقعية وسهولة من الحلول التي ترمي إلى إحداث تغيير جذري في ثقافة المجتمع ونظرته إلى المرأة، وهذا ما يمثّل أحد العوامل الأساسية لدى من يناهض الكوتا من أجل طرح حججه المضادة.

انطلاقاً من هذا المبدأ، يرى المعارضون للكوتا بأن هذه الأخيرة تتعارض مع مبدأ تكوين النخب السياسية على أساس الكفاءة والجدارة (Meritocratie) لأنها تعتمد على مبدأ "الفرض" (إن على صعيد الترشح أو على صعيد المقاعد) وذلك على نحو حصري على أساس الجندر فقط. هذا الفرض يتنافى ويحد من مبدأ حرية الاختيار لدى الناخب وبالتالي فهي غير ديمقراطية. نظراً إلى أهمية هذه الحجة وربما أحقيتها، لا بد من الإشارة في هذا السياق إلى بعض النقاط التي من شأنها تسليط الضوء على ما يحيط بها من جدل قائم:

١- تصبح هذه الحجة دون أدنى شك منطقية وصائبة حين تكون الكوتا مفروضة على المقاعد أي حين تُحجَز مقاعد المرأة سلفاً في المجلس النيابي بغض النظر عن كفاءتها وجدارتها وقدرتها على استقطاب أصوات الناخبين على أساس مشروعها السياسي وميزاتها الشخصية وسماتها وصدقيتها. إلا أنه، وخارج هذا الإطار، أي في حال اعتماد الكوتا على صعيد المرشحين (كما هي الحال في اقتراح القانون الذي أعدته الهيئة الوطنية في المادة ٦٤ منه) علماً أن هذا النوع من الكوتا يفترض فرض نسبة معينة من النساء على اللوائح الانتخابية دون ضمان وصولهن إلى المجلس، فإن حجة "فرض التمثيل" تتقلص إذ إن الخيار النهائي في هذه الحالة يبقى للناخب الذي له أن "يحكم" في الدرجة الأخيرة على جدارة

وكفاءة إحدى المرشحات أو تلك.

٢- من المسلم به أن المرأة كالرجل كائن صاحب جدارة وكفاءة. إلا أن وطأة المجتمع الذكوري تؤدي إلى الانتقاص من جدارة المرأة وكفاءتها وإلى تصوير الرجل كأنه يتفوق عليها بقدرته وكفاءته[١٣]. بيد أن التجربة الناجحة للمرأة في البرلمان اللبناني أظهرت أنها ذات قدرة عالية على تأدية دورها بفاعلية[١٤].

٣- أظهرت الإحصاءات التي أجريت حول التصرف السياسي للمرأة في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٠، وفق دراسة أعدتها مرغريت حلو، أن التصويت لمصلحة المرأة لا يتم على أساس جنسها بل على أساس العوامل نفسها التي تحكم خيار الناخب حيال المرشحين الذكور بحيث أشارت إلى "أن العوامل الفاعلة في تحديد خيار الاقتراع (للمرأة) هي نفسها التي تتحكم بالخيار بين مجمل المرشحين "[١٥]. بناءً على ذلك، يصح القول بأنه في كلتا الحالتين (اعتماد مبدأ الكوتا أو عدمه) يبقى عامل الجدارة ذو أهمية أدنى من عوامل أخرى تتحكم بخيارات الناخب ولاسيما الزبائنية والطائفية أو المال وخصوصاً أن هذه العوامل في معظم الأحيان أضحت نقطة الفصل في تكوين النخب السياسية.

وإذا اتسمت هذه الحجج بطابعها العام، إلا أن خصائص النظام اللبناني تتطلب عرضاً لحجة أخيرة تتمتع بمميزات لها علاقة بطبيعة التكوين السياسي والاجتماعي لهذا النظام. إن اعتماد مبدأ الكوتا النسائية في لبنان، من شأنه إثقال خيار الناخب بإضافة قيد جديد على القيود التي تحكم خياراته الانتخابية إلى جانب القيدين الطائفي والمناطقي. إن هذه الحجة تصح تماماً في حال أدخلت الكوتا في إطار نظام انتخابي أكثري مع دوائر صغيرة أو وسطى. ففي هذه الحالة، يؤدي الانتماء الطائفي والمناطقي دوراً أساسياً في تحديد خيار الناخب وبالتالي، فالكوتا النسائية تزيد من مساحة خياره تعقيداً وتحد من حريته. أما في حال اعتماد الكوتا على صعيد الدوائر الكبرى مع النسبية (اقتراح الهيئة الوطنية) فيضعف تلقائياً عنصري الانتماء الطائفي والمذهبي ليفسح المجال أمام عناصر أخرى ترتبط أكثر بالبرنامج السياسي للائحة والمرشحين التي تضمهم.

في حال اعتماد الكوتا على صعيد الدوائر الكبرى مع النسبية (اقتراح الهيئة الوطنية) فيضعف تلقائياً عنصري الانتماء الطائفي والمذهبي ليفسح المجال أمام عناصر أخرى ترتبط أكثر بالبرنامج السياسي للائحة والمرشحين التي تضمهم

يبقى أن الإشكالية الكبرى التي تطرحها

---

(١٣) تتجلى هذه النظرة الدونية إلى المرأة في الثقافة الشعبية عبر العديد من الأمثال كالقول بأن "الفرس من خيالها والمرأة من رجالها" أو "آمن للشيطان ولا تامن للنسوان"، أو "شاور المرأة وخالفها".

(١٤) تراست النائب نائلة معوض لجنة حقوق المرأة والطفل النيابية عدة سنوات؛ وتراست النائب بهية الحريري لجنة التربية النيابية مدة ولاية نيابية كاملة.

(١٥) مرغريت حلو، "المرأة وانتخابات ٢٠٠٠: تكريس تقليد أو مؤشر تغيير؟" في: **الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٠: بين الإعادة والتغيير** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٨.

مسألة الكوتا تكمن في تناقض هذه المؤسسة القانونية مع مبدأ المساواة وخرقها له وبالتالي في تناقضها الأكيد مع الدستور اللبناني الذي يكرس هذا المبدأ إضافة إلى العديد من النصوص والمعاهدات الدولية التي تؤكد على مبدأ المساواة.

٢- الكوتا ومبدأ المساواة

ارتكز معظم آثار مبدأ التمييز الإيجابي من مناقشات واختلافات فكرية كبيرة على مدى تطابق هذه المؤسسة القانونية مع مبدأ المساواة[١٦]. فقد انقسمت الآراء بناءً على النظرتين المختلفتين للمساواة: المساواة – المبدأ (Egalité-Principe) أي المساواة في الفرص، والمساواة – الهدف (Egalité- Objectif) أي المساواة في النتيجة. إن هذه التباينات بطبيعة الحال لا تغيب عن الحالة اللبنانية على الرغم من أنها ما زالت في مرحلة التكوين.

أ- دستورية الكوتا النسائية؟

عرف الفقه الفرنسي التمييز الإيجابي بأنه "منهجية تقتضي إنشاء خروقات لمبدأ المساواة من أجل تعزيز المساواة، عبر منح البعض معاملة تفضيلية"[١٧]. لذلك، ومن حيث المبدأ، فإن التمييز الإيجابي يعتمد على خرق مبدأ المساواة وبالتالي لا بد من التساؤل عما إذا كان اقتراح الكوتا النسائية، كما ورد في مشروع قانون الانتخابات المعدّ من قبل الهيئة الوطنية، يتناقض ومبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور اللبناني. من هنا، لا بد من معاينة الاحتمالات الممكنة لموقف المجلس الدستوري اللبناني حيال هكذا خطوة في حال طرحت عليه.

من البديهي بأن موضوع دستورية التمييز الإيجابي بعامة والكوتا النسائية بخاصة لم يطرح أمام المجلس الدستوري اللبناني قط، نظراً إلى غياب الكوتا في أي من القوانين الانتخابية المعتمدة في لبنان. لذلك، تقتضي الاستعانة في هذا السياق باجتهاد المجلس الدستوري الفرنسي الذي نظر ثلاث مرات[١٨] في دستورية قوانين ترمي إلى تعديل بعض القوانين الانتخابية في فرنسا بهدف تعزيز مشاركة المرأة.

القرار الأول والأهم في هذا السياق هو القرار رقم ١٤٦ تاريخ ١٩٨٢/١١/١٨ المتعلق بالقانون الرامي إلى تعديل قانون الانتخابات النيابية وقانون انتخاب أعضاء المجالس البلدية والمتعلق بشروط تسجيل الفرنسيين المقيمين خارج فرنسا على اللوائح الانتخابية والقاضي بفرض كوتا بنسبة ٢٥ في المئة لأي من الجنسين على

(١٦) c.f. "Les Discriminations positives," *Pouvoirs*, Paris, Seuil, n° 111 (2004); Sabbagh, *L'Equité par le droit. Les paradoxes de la discrimination positive aux Etats-Unis*; L. Favoreu, "Principe d'égalité et représentation politique des femme: la France et les exemples étrangers," Rapport public au Conseil d'Etat, *EDCE*, n° 48, 1996.

(١٧) Anne Levade, "Discrimination positive et principe d'égalité en droit français," op. cit., p. 59.

(١٨) Décision n° 82-146 DC du 18 novembre 1982 concernant la loi modifiant le Code électoral et le Code des communes et relatives à l'élection des conseillers municipaux et aux conditions d'inscription des Français établis hors de France sur les listes électorales, ou décision *Quotas par sexe I*; Décision n° 407 DC du 14 janvier 1999 concernant la loi relative au mode d'élection des conseillers régionaux et des conseillers à l'Assemblée de Corse et au fonctionnement des conseils régionaux, ou décision *Quotas par sexe II;* Décision n° 429 DC du 30 mai 2000 concernant la loi tendant à favoriser l'égal accès des femmes et des hommes aux mandats électoraux et aux fonctions électives, ou décision *Quotas par sexe III*.

اللوائح الانتخابية[١٩]. إلا أن المجلس الدستوري الفرنسي قرر تلقائياً النظر بدستورية هذا القانون وعدّه مخالفاً لأحكام الدستور إذ إن "صفة المواطن تمنح حق الاقتراع والترشح، في شروط مماثلة، لكل من لا يتمتع بهذين الحقين، بسبب العمر أو عدم الأهلية أو الجنسية، أو لسبب يرمي إلى المحافظة على حرية الناخب أو استقلالية المنتخب" وبالتالي، "فإن هذه المبادئ الدستورية تتناقض مع أي تفريق على أساس فئة الناخبين أو من يحق له الترشح". وخلص المجلس الدستوري الفرنسي إلى إبطال القانون المطعون فيه لعدم دستوريته. وفي القرار رقم ٤٠٧ تاريخ ١٤/١/١٩٩٩، ارتكز المجلس الدستوري على المعيار القانوني نفسه ليبطل قانوناً فرض كوتا نسائية على اللوائح الانتخابية مناصفةً بين أفراد الجنسين. جاء هذا القرار مدخلاً لتعديل الدستور الفرنسي بإدخال بنداً إضافياً عليه ينص على أن "يرمي القانون إلى تعزيز الحظوظ المتساوية في الوظائف التمثيلية للمرأة والرجل على حد سواء"[٢٠]. وفي إثر هذا التعديل، وضع القانون تاريخ ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ المتعلق بإدخال مبدأ المناصفة (Parité) بين الرجال والنساء على اللوائح الانتخابية[٢١].

اليوم وبما أن مبدأ الكوتا على وشك أن يصبح جزءاً من قانون الانتخاب اللبناني، لا بد من التساؤل عما إذا كان هذا المبدأ يتطابق مع أحكام الدستور واحتمالات إبطاله من قبل المجلس الدستوري اللبناني.

إن مبدأ المساواة مكرس دستورياً في لبنان وملحوظ في عدة نصوص دستورية وقانونية، وهو يعد أحد ركائز الاجتهاد الدستوري. فقد نصت المادة السابعة من الدستور على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم". كما نص البند (ج) من مقدمته على أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم (...) على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل". إضافة إلى ذلك، فإن هذا المبدأ مكرس بموجب مواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي باتت أحكامها "شأنها شأن أحكام الدستور" منذ قراري المجلس الدستوري رقم ٩٧/١ و٩٧/٢ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٧ المتعلقين بقانون تمديد ولاية المجالس البلدية وقانون تمديد ولاية المخاتير. أما اجتهاد المجلس الدستوري، فقد كرس مبدأ المساواة في العديد من قراراته كالقرار رقم ٩٩/٢ تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٩ والقرار رقم ٢٠٠٠/١ تاريخ ١/٢/٢٠٠٠.

إن لم يطرح بعد مبدأ الكوتا أمام المجلس الدستوري وبخاصة التفرقة بين أعضاء الجسم الانتخابي إلا أن مبدأ التمييز طرح مرة واحدة في القرار رقم ٢٠٠١/٢ تاريخ

---

(١٩) قبل التصويت على هذا القانون، قدم رئيس الحكومة الفرنسية ريمون بار عام ١٩٨٠، اقتراحاً يرمي إلى فرض نسبة ٢٠ في المئة على الأقل لكلا الجنسين على اللوائح الانتخابية. وقد أشار الأستاذ في القانون الدستوري جورج فيديل تعليقاً على هذا الاقتراح إلى أن فرض نسبة "لكلا الجنسين" – دون التمييز بين الرجل والمرأة – قد تجعل الاقتراح مطابقاً لأحكام الدستور. إلا أن اجتهاد المجلس لم يتبنَّ هذا الرأي كما هو ثابت في قرار عام ١٩٨٢ آنف الذكر.

(٢٠) Article 3, al. 5 de la Constitution de 1958: "La Loi favorise l'égal accès des femmes et des hommes aux fonctions électives".

(٢١) طعن في دستورية هذا القانون بعد التصويت عليه في البرلمان الفرنسي بأكثرية ساحقة فاقر المجلس الدستوري الفرنسي في قراره رقم ٤٢٩ تاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٠، وبعكس القرارين آنفي الذكر، بدستورية هذا القانون وذلك تبعاً لتعديل المادة ٣ من الدستور الفرنسي.

١٠/٥/٢٠٠١ المتعلق بقانون اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان[٢٢]. فقد جاء في هذا القرار ما يلي: "بما أنه من المعتمد أيضاً في اجتهاد هذا المجلس، كما في الاجتهادات الدستورية المقارنة، أن مبدأ المساواة الذي يتمتع بالقيمة الدستورية – وهو في لبنان مبدأ دستوري نصي وارد في مقدمة الدستور وفي المادة ٧ منه – ولا يمكن للمشترع الخروج عنه إلا عند وجود أوضاع قانونية مختلفة ومميزة بين الأفراد وعند اختلاف الحالات أو عندما تقضي بذلك مصلحة عليا، وإذا كان هذا التمييز مرتبطاً بأهداف التشريع الذي يلحظه". بعبارات أخرى، لحظ اجتهاد المجلس الدستوري إمكانية الخروج عن مبدأ المساواة في حالتين فقط: عند وجود أوضاع قانونية مختلفة ومميزة بين الأفراد وعند اختلاف الحالات من جهة أو عندما تقضي بذلك المصلحة العليا من جهة أخرى. وفي هاتين الحالتين وبحسب اجتهاد المجلس، يشترط أن يكون التمييز مرتبطاً بأهداف التشريع الذي يلحظه. لدى قراءة هذا الاجتهاد، قد يتبادر إلى ذهن البعض عدداً من الأسئلة المتعلقة بدستورية الكوتا: هل أن الاختلاف في الجنس هو بمنزلة "أوضاع قانونية مختلفة ومميزة بين الأفراد" وبالتالي يبرر الخروج عن مبدأ المساواة؟ وهل أن تشجيع المشاركة النسائية في الانتخابات هي من قبيل المصلحة العليا؟ وهل أن الكوتا النسائية تنسجم مع أهداف التشريع الذي أدخلت إليه، أي التشريع الانتخابي؟

من أجل الجواب عن هذه التساؤلات ومعرفة مدى إمكانية تطبيق هذا الحل على الأحكام القانونية المتعلقة بالكوتا النسائية، لا بد لنا من العودة إلى القرار الفرنسي الذي أُخذ منه القرار اللبناني[٢٣]. المقصود في قرار المجلس الدستوري الفرنسي هو أن خرق مبدأ المساواة لا يمكن أن يبرر إلا عند وجود "أوضاع قانونية مختلفة" بمعنى أنه يقتضي تطبيق قواعد مماثلة على أوضاع مماثلة وقواعد مختلفة على أوضاع مختلفة على أن ينسجم ذلك مع المصلحة العامة ومع أهداف القانون[٢٤].

وقد أمعن الفقه الفرنسي في تفسير هذه العبارات معتمداً تفسيراً ضيقاً ودقيقاً لها بحيث وضع الحدود اللازمة لهذا الاستثناء: التمييز في القواعد وخرق مبدأ المساواة ممكن ما دام هذا التمييز لم يأخذ في الحسبان إحدى المعايير الممنوعة بموجب الدستور كالعرق والأصل والدين والاعتقاد والجنس[٢٥]. وبالمقابلة مع الحال في لبنان، فقد تضمن الدستور اللبناني صراحة حظراً لكل هذه المعايير ولاسيما عبر المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الملحوظة في مقدمته. وبالتالي، فإن أي نص قانوني يتضمن خرقاً لمبدأ المساواة على أساس إحدى هذه المعايير، وهي حال القانون الذي ينشئ كوتا

---

(٢٢) تناول الطعن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٩٦ تاريخ ٣/٤/٢٠٠١ (تعديل قانون اكتساب غير اللبنانية حقوق عينية وعقارية في لبنان) التي تنص على أنه "لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة التوطين"، وخلص المجلس إلى عدّ القانون غير مخالف للدستور.

(٢٣) تبنى المجلس الدستوري اللبناني صراحة ما جاء في قرار المجلس الدستوري الفرنسي في هذا الخصوص في القرار رقم ٥١ تاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٣ المتعلق بقانون الضرائب الحكمية (Taxation d'office) بحيث استعاد المجلس الدستوري اللبناني حرفياً ما جاء في القرار الفرنسي حول موضوع المساواة.

(٢٤) Favoreu et Philip, *Les Grands arrêts de la jurisprudence constitutionnelle*, no 20, p. 285.

(٢٥) Ibid., no 31, p. 528.

نسائية لأنه يميز بين أعضاء الجسم الانتخابي على أساس الجنس، يكون مخالفاً للدستور. أما في ما يتعلق بالمصلحة العليا التي تقع حتماً تحت السقف الدستوري آنف الذكر، فقد أعطى اجتهاد المجلس الدستوري الفرنسي أمثالاً عنها[٢٦]: حسن سير العدالة (القرار رقم ١٢٧)، استمرارية المرفق العام (القرار رقم ٢٢٩)، النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل (القرار رقم ٤٠٥). فإن تشجيع المرأة للمشاركة في السياسة ليس من قبيل المصلحة العليا بمفهوم اجتهاد المجلس الدستوري حول استثناءات مبدأ المساواة.

انسجاماً مع ما أشرنا إليه آنفاً، يصبح تعديل الدستور شرطاً أساسياً من أجل تبني الكوتا النسائية في قانون الانتخابات النيابية[٢٧]. قد يأتي هذا التعديل عبر إضافة بنداً جديداً في الدستور، وتحديداً في المادة السابعة منه، على غرار ما حصل في فرنسا عام ١٩٩٩، يجيز للمشترع العمل على تعزيز مشاركة المرأة في المجالس التمثيلية.

على الرغم من ثبوت التناقض القانوني بين الكوتا النسائية من جهة ومبدأ المساواة المكرس في الدستور من جهة أخرى، فإن المشهد القانوني اللبناني العام يتضمن عوامل من شأنها أن تخفف من حدة هذا التعارض وحتميته.

ب - الكوتا بين النصوص والنفوس: "المساواة - الهدف"؟

بغض النظر عن أن الدستور يقع في أعلى هرم القواعد القانونية (Pyramide des normes)، إلا أنه يجوز التطرق إلى جوانب قانونية أخرى لإحاطة موضوع الكوتا النسائية. إن الثقافة القانونية اللبنانية على انسجام مع مفهوم الكوتا بوجه عام (الكوتا الطائفية والمناطقية)، كما أنها على تقارب مع مبدأ الكوتا النسائية التي دخلت، وإن بصورة غير مباشرة مع غياب الآليات الملزمة، بالنظام القانوني اللبناني من ناحية الاتفاقات الدولية الموقع عليها لبنان.

إذا صح القول بأن القوانين تأتي لكي تعكس وتحمي متطلبات وحاجات المجتمع، فان الواقع المجتمعي اللبناني يتطلب لفتة خاصة لفهم إمكانية أو استحالة تطبيق العديد من الإصلاحات وبخاصة مبدأ الكوتا النسائية.

إن مبدأ الكوتا ليس بعيداً عن الثقافة القانونية في لبنان وهو في صلب الثقافة السياسية. فالنظام اللبناني هو نظام توافقي مبني على التشارك في السلطة بالتساوي بين الطوائف (Power-Sharing) وإن النظام الانتخابي اللبناني يتميز، منذ أول قانون انتخابي وضع في لبنان عام ١٩٢٢، بتوزيع المقاعد على أساس كوتا طائفية وكوتا مناطقية. وقد تكرس هذا التوجه في جميع القوانين الانتخابية المتعاقبة منذ عام ١٩٢٢ لغاية تاريخه إضافة إلى التعديلات الدستورية التي جرت عام ١٩٩٠. فقد نصت المادة ٢٤ المعدلة من الدستور على أنه بانتظار أن يوضع قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، "توزع المقاعد النيابية (...) بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، نسبياً بين طوائف كل من الفئتين ونسبياً بين المناطق". إن تكريس مبدأ الكوتا الطائفية بموجب الدستور قد يكون له انعكاسات إيجابية على تقبل الكوتا النسائية

---

(٢٦) Ibid., no 20, p. 286.

(٢٧) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الهيئة الوطنية لوضع قانون انتخابي اقترحت مشروع تعديل للدستور في حال اعتماد الكوتا النسائية في القانون الانتخابي.

من قــبل اللبنانيين بوجــه عــام ومن قــبل القانونيين بوجه خاص كونهم "معتادون" على مبدأ الكوتا.

وفي هذا الإطار من المفيد الاستعانة بما حصل في بلجيكا، حيث المجتمع مركب والنظام قائم على تمثيل جميع الفئات الاجتماعية على حد سواء ولا سيما على أساس اللغة. أدخل المشترع البلجيكي الكوتا على أساس الجندر عبر فرض حد أدنى بمقدار الثلث لكل جندر (من الجنسين) على اللوائح الانتخابية بموجب القانون تاريخ ١٩٩٤/٥/٢٤. إلا أن أحداً لم يطعن بهذا القانون أمام محكمة التحكيم العليا المختصة بمراقبة دستورية القوانين على الرغم من خرقه لمبدأ المساواة المكرس في الدستور. وبالفعل، فقد فسر الفقه القانوني ذلك بأن "بلجيكا، بلد فيدرالي متعدد الطوائف، وقد أدخل هذه المؤسسة (أي الكوتا) إلى نظامه القانوني: ليس في الوظيفة العامة فقط، إنما على صعيد تنظيم السلطات الدستورية أيضاً"(٢٨).

هذا في ما يتعلق بالمنظور المحلي، أما في المنظور الدولي، ففي النصف الثاني من القرن العشرين، أُدرج موضوع تعزيز المساواة، ولا سيما المساواة بين الجنسين، على جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة، فعرفت المنظمة دينامية فاعلة ترمي إلى تحقيقها وتفعيلها عبر الانتقال من المساواة الشكلية إلى المساواة الفعلية. ومن أهم ما نتج عن هذه الخطوات، إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ اتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز ضد المرأة (CEDAW) التي انضم إليها لبنان عام ١٩٩٦ بموجب القانون رقم ٥٧٢ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤.

إن تكريس مبدأ الكوتا الطائفية بموجب الدستور قد يكون له انعكاسات إيجابية على تقبل الكوتا النسائية من قبل اللبنانيين بوجه عام ومن قبل القانونيين بوجه خاص كونهم "معتادون" على مبدأ الكوتا

مثّل مبدأ التمييز الإيجابي، كأحد السبل الرامية إلى تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، محوراً أساسياً في الاتفاقية؛ فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الاتفاقية على: "لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً كما تحدده هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع بأي حال، كنتيجة له، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة؛ كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت". إضافةً إلى ذلك، حثت المادة السابعة من الاتفاقية جميع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية والعامة في البلاد. وقد شددت التقارير الثلاثة(٢٩) التي قدمها لبنان تطبيقاً لأحكام المادة ١٨ من الاتفاقية على المستوى المتدني لمشاركة المرأة في المجالس التمثيلية ولاسيما في المجلس

(٢٨) *Journal des tribunaux*, 1995, p. 252, in: Favoreu et Philip, op. cit., GA, no 31, p. 526.

(٢٩) التقرير الأول بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢؛ التقرير الثاني بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١١؛ التقرير الثالث بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٧. انظر: www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/

النيابي. فقد أشار التقرير الثالث المقدم بتاريخ ٧/٧/٢٠٠٦، وهو الأخير، إلى احتمال اعتماد كوتا نسائية من قبل الهيئة الوطنية لوضع قانون انتخابي. وأشار التقرير إلى أن ٨٥ في المئة من مجموع الاقتراحات التي وصلت إلى الهيئة وعددها ١٢١ اقتراح لن تتطرق إلى مسألة تمثيل المرأة. وكذلك أشار التقرير إلى أن ٣٥,٩ في المئة من الأشخاص الذين تقدموا باقتراحات يعارضون إنشاء الكوتا بصورة مطلقة وأن ٤٦ في المئة منهم يؤيدون إنشائها بوجه عام، وانقسمت الآراء في ما بينهم حول نوع الكوتا الذي ينبغي اعتماده[٣٠].

وما أعاد التأكيد على هذا الالتزام من قبل الأمم المتحدة هو المؤتمر الرابع للنساء في العالم، "مؤتمر بيجين" الذي عقد عام ١٩٩٥ وشارك فيه لبنان على نحو فاعل والتزم العمل على تحقيق معظم توصياته. فقد جاء في البند "ب" من الفقرة (١٩٠) من منهجية عمل بيجين أنه على الحكومات إدخال إجراءات، ولاسيما عند الاقتضاء في الأنظمة الانتخابية، من شأنها أن تشجع الأحزاب السياسية أن تسعى لتمثيل المرأة في الوظائف التمثيلية وغير التمثيلية بالنسب نفسها والمستوى نفسه الذي يمثّل الرجل. عبرت الدولة اللبنانية عن التزامها تحقيق هذا الهدف في التقرير الموحد في مناهج عمل بيجين الصادر عن الدولة اللبنانية عام ١٩٩٩، والذي حدد زيادة مشاركة النساء في مراكز صنع القرار والحياة السياسية في لبنان بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة عام ٢٠٠٥ كهدف أساسي يجب العمل على تحقيقه[٣١]. وبعد أن أكد التقرير على أن الدولة اللبنانية تعي تماماً مشكلة تمثيل المرأة في السياسة وفي مراكز صنع القرار، فسرت هذا "القصور" كما جاء في التقرير بأنه نتيجة الذهنية التقليدية، وأكدت أنه يجب العمل على: تعديل قانون الانتخابات ورفع المستوى الثقافي والسياسي للمرأة؛ توعية النساء على أهمية دورهن في مراكز صنع القرار للمطالبة بحقوقهن؛ إلغاء الطائفية وتغيير الذهنية السياسية التقليدية[٣٢].

ثانياً: الإطار العملي: أنواع الكوتا وآليات تطبيقها

إن الانطباع العام يشير إلى أن اعتماد الكوتا النسائية في بعض الدول بقي انجازاً رمزياً، لم يؤدِّ إلى تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وفي المجالس التمثيلية، ولم يحقق الهدف الذي أنشأت الكوتا من أجله. ففي بوليفيا والباراغواي مثلاً بقيت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان عينها بعد إدخال الكوتا إلى النظام التشريعي، وفي بلدان أخرى كالبرازيل والمكسيك مثلاً، تراجعت هذه النسبة بعد إدخال الكوتا إلى النظام التشريعي. وفي بلدان أخرى لم تحدث الكوتا إلا تغييراً بسيطاً في هذه النسبة. وبالتالي، أضحى ثابتاً أن فعالية الكوتا وجدواها تبقى محكومة بعوامل عدة تتعلق بخصائص النظام الانتخابي الذي تطبق في إطاره وبالعناصر القانونية والمؤسساتية العديدة التي ترافقها. من هذه العناصر والعوامل: النظام الانتخابي المعتمد

---

(٣٠) ٦٣ في المئة مع الكوتا بنسبة ٣٠ في المئة على المقاعد و ٥,٤ في المئة مع الكوتا بنسبة ١٠ او ٢٠ في المئة على المقاعد، و٢٣,٩ في المئة مع الكوتا على صعيد الترشيح. هذا مع العلم أن ١٨,٥ في المئة من الأشخاص الـ١٢١ لم يبدوا أي رأي حول الموضوع.

(٣١) رد الجمهورية اللبنانية على الاستبيان إلى الحكومات في شأن تنفيذ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠)، انظر: "المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة نحو السلام" بيروت، ٢٠٠٤ www.escwa.org.lb

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١١ .

(نسبي أو أكثري أو مختلط)، لوائح مقفلة أو غير مقفلة، حجم الدوائر الانتخابية، اعتماد نظام التصويت التفضيلي أم لا، ترتيب المرشحين على اللائحة، العقوبة المفروضة في حال عدم التقيد بالكوتا... الخ. إن هذه العوامل والعناصر ستمثّل محور البحث التالي وذلك من خلال دراسة الاقتراح المقدم من الهيئة الوطنية لوضع قانون انتخابي جديد وكيفية تطبيقه في لبنان.

ولكن قبل الدخول في هذا البحث، سنعرض بإيجاز مختلف أنواع الكوتا المتعارف عليها دولياً. إن التفريق بين مختلف أنواع الكوتا يجري بوجه عام على أساس عنصرين: هما السند القانوني الذي تفرض الكوتا بموجبه والصعيد الذي تفرض عليه هذه الكوتا. في ما يتعلق بالعنصر الأول، قد تكون الكوتا إما إلزامية، أي تفرض بموجب الدستور[٣٣] أو القانون[٣٤]، وإما إرادية، أي تفرض بموجب الأنظمة الداخلية للأحزاب[٣٥]. أما في ما يتعلق بالعنصر الثاني، فمن المحتمل أن تفرض الكوتا على ثلاثة صعد: المقاعد والمرشحين أو الراغبين في الترشيح. تفرض الكوتا على صعيد المقاعد بموجب القانون أو الدستور فقط، وتفرض الكوتا على صعيد الراغبين في الترشيح في إطار الكوتا الإرادية التي تضعها الأحزاب السياسية بموجب أنظمتها الداخلية. أما الكوتا على صعيد الترشيح فقد تفرض في إطار الكوتا الإلزامية والكوتا الإرادية.

أضحى ثابتاً أن فعالية الكوتا وجدواها تبقى محكومة بعوامل عدة تتعلق بخصائص النظام الانتخابي الذي تطبق في إطاره وبالعناصر القانونية والمؤسساتية العديدة التي ترافقها

١- الكوتا النسائية في النظام المقترح

إن نظام الكوتا المقترح في المادة ٦٤ من اقتراح القانون الذي أعدته الهيئة الوطنية لوضع قانون الانتخابات في لبنان يتسم بالعديد من النقاط الإيجابية التي تجعله أكثر انسجاماً مع المبادئ الديمقراطية والأسس الانتخابية. إلا أن أحكام المادة ٦٤ المذكورة معرضة لأن تبقى رمزية وعرضة للتلاعب، إذ إن النظام المقترح أتى مجرداً من بعض الضوابط والآليات القانونية التي تضمن فعالية الكوتا.

أ - الكوتا في النظام المقترح: سابقة يبنى عليها؟

إن نظام الكوتا المطروح في مشروع قانون انتخاب أعضاء المجلس النيابي المعدّ من قبل الهيئة الوطنية يتسم بعدد من النقاط الإيجابية التي تجعل منه أكثر انسجاماً مع المبادئ الانتخابية الديمقراطية. ومن هذه النقاط، اعتماد الكوتا على صعيد المرشحين وفرضها

(٣٣) كرست ١٨ دولة الكوتا في الدستور من ضمنها العراق وأفغانستان التي فرضت بموجب المادة ٨٣ من الدستور تأمين مقعدين للنساء على الأقل في كل دائرة انتخابية وقد بلغ معدل نسبة التمثيل النسائي في جميع هذه البلدان ٢٢,١ في المئة، المصدر: www.quotaproject.org

(٣٤) ٣٣ دولة الكوتا في القانون بما فيها الأردن والسودان والسلطة الفلسطينية، وقد بلغ معدل نسبة التمثيل النسائي في جميع هذه البلدان ١٨,٩ في المئة، المصدر نفسه.

(٣٥) كرس مبدأ الكوتا ١٦١ حزباً في ٧٣ دولة حول العالم، المصدر نفسه.

في إطار النظام النسبي مع دوائر كبرى والمحافظة على طبيعتها المؤقتة وفرض عقوبة قاسية في حال عدم التقيد بها. نورد في ما يلي ملاحظات على كل من هذه النقاط الأربع:

١- أهمية اعتماد مشروع القانون نظام الكوتا على صعيد المرشحين وليس على صعيد المقاعد، تكمن في المحافظة على حرية خيار الناخب وتدفع بالنساء المرشحات إلى بذل أقصى الجهود لتحظى بمقاعد نيابية في البرلمان. في المقابل، إن نظام الكوتا المفروض على المقاعد يقيد خيار الناخب ويمثل خرقاً خطيراً لمبدأ المساواة، كما يجعل النساء أقل حماساً واندفاعاً في معاركهن الانتخابية لأن مقاعدهن النيابية ستكون "محجوزة" لهن مهما حصل. إلا أن اعتماد اللوائح المقفلة في إطار النسبية كما هي الحال في مشروع القانون الجديد من شأنه أن يعيق حرية الخيار لدى الناخب؛ بيد أنه يبقى ذلك رهناً بالعقوبة التي ستفرض في حال عدم التقيد بالكوتا.

٢- يتميز مشروع القانون بالانسجام التام بين اعتماد الكوتا النسائية على اللوائح في النظام النسبي من جهة وفي الدوائر الكبرى (المحافظة) من جهة ثانية. فالنسبية تجعل التصويت مرتبطاً بصورة أساسية بعوامل سياسية وفكرية وعقلانية بحيث يحجب البرنامج الانتخابي والانتماء السياسي شخص المرشح أي، وعلى سبيل المثال، انتمائه إلى عائلة سياسية أو إلى طائفة معينة. أما في ما يتعلق بالدوائر، فبقدر ما كانت كبيرة بقدر ما يبتعد الناخب عن شخص المرشح وبقدر ما يتحرر من قيود المنطقة والزعامة المحلية والمرجعية الطائفية فيصبح خياره مرتبطاً بالعوامل السياسية والفكرية كون العلاقة بين الناخب والمرشح تفقد أكثر فأكثر العنصر والطابع الشخصاني. هذا وقد أثبتت التجارب العالمية أن نسبة النساء اللواتي دخلن البرلمان عبر النظام الانتخابي الذي يعتمد على النسبية تفوق بمقدارين نسبة المشاركة النسائية في ظل النظام الانتخابي المرتكز على الأكثرية[٣٦]، بحيث بلغت هذه النسبة في النظام الأكثري ١٠,٥ في المئة مقابل ١٩,٦ في المئة في النظام النسبي[٣٧].

٣- جاء نظام الكوتا المقترح مطابقاً لأحد الشروط الأساسية للكوتا النسائية ولسياسات التمييز الإيجابي بوجه عام حيث جعلها مرحلية أي أن تفرض خلال فترة محددة من الزمن، هي ثلاث دورات انتخابية وفق المادة ٦٤ آنفة الذكر إلى حين تحقيق الهدف الذي وضعت من أجله. يمثل هذا العنصر ضمانة لعدم تحول الكوتا إلى قاعدة تمييز ثابتة وأبدية.

٤- فرض صائغو مشروع القانون عقوبة قاسية على اللوائح التي لا تحترم الكوتا تكمن في عدم الاعتراف باللائحة على نحو مطلق من قبل المراجع الرسمية المعنية وفق أحكام المادة ٦٦ من المشروع. الأمر الذي لا شك فيه بأن هذه العقوبة هي من الأكثر قساوة، إلا أنها قد تؤدي في المقابل إلى وضع أسماء نساء على اللائحة لإملاء الفراغ فقط ولكونهن إناث ليس إلا، أي على حساب الكفاءة والجدارة بهدف قبول اللائحة من قبل المراجع الرسمية. لذلك، فإنه من المستحسن اعتماد عقوبة مختلفة، لم يتطرق إليها مشروع القانون وتكون أخف وطأة وأكثر عدالة.

(٣٦) Pippa Norris, "The Impact of Electoral Reform on Women's Representation," *Acta Politica*, 2006, p.5.

(٣٧) Inter Parliamentary Union, www.ipu.org.

ب- الثغرات وسبل إصلاحها

على الرغم من السمات الإيجابية التي تميز النظام المقترح من قبل الهيئة، فإن هذا الطرح خلا من بعض العناصر الأساسية التي تكمن في الضوابط التي تؤمن فعالية الكوتا وجدواها، وتضمن عدم انزلاقها إلى مؤسسة قانونية رمزية فارغة من أي فعالية. من الملاحظ في هذا السياق، أن مشروع القانون يتضمن عدداً من النقاط السلبية يجب من معالجتها لكي تحقق هذه المؤسسة الأهداف التي وضعت من أجلها. تكمن هذه الثغرات في ترتيب المرشحين على اللوائح وفي ترافق الكوتا مع نظام التصويت التفضيلي.

نظام التصويت التفضيلي يضع إمكانية دخول المرأة إلى البرلمان رهناً بإرادة الناخب الحصرية، أي أنه يشل نظام التمييز الإيجابي المفروض من خلال النصوص

١- في ما يتعلق بتراتبية المرشحين على اللائحة، فكان بإمكان الهيئة أن تعتمد ما يسمى بـ"الكوتا المزدوجة" Double Quota، التي تطبق بصورة خاصة ضمن النظام النسبي. يقضي هذا النظام بوضع النساء المرشحات في مراكز متقدمة على اللائحة وفق وتيرة معينة (كأن يوضع اسم إمرأة بعد كل اسمين للذكور مثلاً). ففي حال تركت الحرية كاملة لأصحاب القرار في اللائحة كما هي الحال في مشروع القانون الجديد، قد يعمد هؤلاء إلى وضع أسماء النساء المرشحات في أسفل اللائحة على نحو يعدم حظوظهن في الفوز كون الأفضلية تعطى من الإسم الأعلى إلى الإسم الأدنى، ذلك على الرغم من احترام النسبة المفروضة قانوناً. إلا أن هذا النظام يتعارض مع نظام التصويت التفضيلي الذي كرسه مشروع القانون.

٢- اعتمد مشروع القانون نظام التصويت التفضيلي(Vote Préférentiel) بإعطاء الناخب الحق في استخدام صوتين تفضيليين بصورة غير إلزامية الأمر الذي يؤدي إلى إعادة ترتيب أسماء المرشحين على اللائحة وفق إرادة الناخب، أي خلافاً لمشيئة أصحاب النفوذ في اللائحة. إن هذا النظام يتعارض تماماً مع نظام الكوتا المزدوجة المذكور آنفاً، وهو يخفف بطريقة مباشرة من فعالية الكوتا وجدواها. مردُّ ذلك إلى أن نظام التصويت التفضيلي يضع إمكانية دخول المرأة إلى البرلمان رهناً بإرادة الناخب الحصرية، أي أنه يشل نظام التمييز الإيجابي المفروض من خلال النصوص. بالتالي، ومن أجل ضمان فعالية الكوتا، فمن الأفضل إلغاء نظام التصويت التفضيلي علماً أن هذا النظام يتعلق بحسابات سياسية واجتماعية تتجاوز نطاق الكوتا النسائية وهو يرتبط بمناقشة فكرية وقانونية لا يمكن الدخول فيها في إطار البحث الحاضر.

٢- الوسائل والإجراءات المرافقة للكوتا

إلى جانب العوامل القانونية والمؤسساتية الصرفة التي تحكم فعالية الكوتا النسائية وجدواها والتي تطرقنا إليها، فإن تطبيق الكوتا محكوم بعوامل أخرى أيضاً، تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ضمان النتيجة التي وضعت الكوتا من أجلها. أهم هذه العوامل هي العقوبة التي تفرض في حال عدم التقيد بالكوتا، الكوتا الإرادية التي قد تفرضها الأحزاب السياسية على نفسها ودور المجتمع المدني في مرافقة تطبيقها.

أ- العقوبات في حال عدم التقيد

لا شك أن جدوى الكوتا وقدرتها على إحداث تحسين جدي في مشاركة المرأة تكمن بوجه أساسي في العقوبة وإلا بقيت أحكام الكوتا شكلية ورمزية؛ فبقدر ما تكون العقوبة هشة وضعيفة بقدر ما تكون الكوتا بلا جدوى. إلا أن تطبيق العقوبة في لبنان يختلف عن الدول المتقدمة سياسياً التي أدخلت الكوتا إلى تشريعاتها الانتخابية وذلك بسبب التكوين العضوي للنظام السياسي فيها. ففي الدول المتقدمة تتألف القوى السياسية من أحزاب منظمة وثابتة تتنافس على الحكم بديمقراطية. ففي فرنسا مثلاً، أتت عقوبة عدم التقيد بمبدأ المناصفة (Parité Homme/Femme) بين الجنسين – الذي أدخل إلى النظام الانتخابي بموجب القانون تاريخ ٢٠٠٠/٦/٦ – في حرمان الأحزاب من المساعدات المادية التي تمنحها لها الدولة. وربما يصعب تطبيق هذا الطرح في لبنان، إذ إن الأحزاب السياسية تفتقد للطابع المؤسساتي وهي تتمحور حول طائفة أو منطقة أو شخص كما هي ضعيفة التنظيم. لذلك، وبانتظار تطور الحياة الحزبية في لبنان، يقتضي فرض عقوبة خارج الإطار الحزبي يمكن أن تأخذ عدة أنماط متنوعة.

فاعتماد الهيئة عقوبة عدم الاعتراف باللائحة بصورة مطلقة، يحمل في طياته مساوئ عديدة ويستحسن استبدالها بعقوبات أخرى. منها مثلاً، عدم السماح لأعضاء اللائحة التي لم تتمكن من إدخال نساء إلى اللائحة بالنسبة المفروضة قانوناً، بإملاء المقاعد المخصصة أصلاً للنساء بالمرشحين الذكور بحيث تبقى تلك المقاعد شاغرة. وبالتالي، يتم حجز المقعد الشاغر من أحد المرشحين على اللوائح المتنافسة الأخرى فتخسر اللائحة التي حازت على النسبة الأعلى من الأصوات مقعداً أو أكثر. إن هذه العقوبة تبدو الأكثر انسجاماً مع المبادئ الديمقراطية كونها تتفادى إدخال النساء إلى اللوائح "لإملاء الفراغ" كما قد يحصل في ظل العقوبة عدم الاعتراف باللائحة. وقد تأتي العقوبة أيضاً على نحو حرمان اللائحة التي لا تتقيد بالكوتا من المساعدات المادية، التي قد تمنح من قبل الدولة للوائح التي تتقيد بالكوتا المطلوبة، مثل إعفاء أعضاء اللائحة من رسم الترشيح أو تقديم مساعدات مادية معينة لهم، مع العلم أن هكذا إجراء يفقد فعاليته في ظل حياة سياسية طغى عليها عامل المال وبلغت تكاليف العملية الانتخابية فيها أرقام مرتفعة جداً.

في لبنان، لم يعتمد أي من الأحزاب السياسية الحالية مبدأ الكوتا النسائية إن كان على صعيد المراكز القيادية داخل الحزب أو على صعيد المرشحين. هذه الثغرة تعود إلى طبيعة الحياة الحزبية في لبنان التي ما زالت تتمحور حول الأنظمة والأطر التقليدية كالطائفة والعائلة والشخص

ب- الكوتا الإرادية في الأحزاب السياسية

إلى جانب الكوتا الإلزامية، تأتي الكوتا الإرادية كنوع ثاني للكوتا النسائية التي تفرضها الأحزاب السياسية على نفسها تلقائياً بموجب قوانينها الداخلية (ميثاق

الحزب، دستوره، نظامه الداخلي). على هذا الصعيد قد تتناول الكوتا مجموعة الراغبين في الترشيح من ضمن أعضاء الحزب نفسهم، الذين ينتج عنهم عدد معين من المرشحين. كما قد تتناول الكوتا المرشحين مباشرة بحيث يخصص الحزب نسبة معينة من النساء من ضمن المرشحين الذين يقوم بترشيحهم. وقد اعتمد هذا النوع من الكوتا ١٦١ حزباً في ٧٣ دولة. ففي فرنسا مثلاً اعتمد الحزب الاشتراكي عام ١٩٩٠ كوتا بنسبة ٥٠ في المئة لكل من الجنسين على اللوائح الانتخابية. وفي الدانمرك، كان حزب الشعب الاشتراكي أول حزب سياسي في العالم يعتمد الكوتا بحيث أدخل عام ١٩٧٧ كوتا بنسبة ٤٠ في المئة جرى إلغاؤها عام ١٩٩٦، كما اعتمد الحزب نفسه كوتا بنسبة ٤٠ في المئة على المرشحين لانتخابات البرلمان الأوروبي أُلغيت عام ١٩٩٩. أما في العالم العربي، فقد اعتمدت الكوتا الإرادية في الجزائر حيث فرضت جبهة التحرير الوطني نسبة امرأتين من ضمن المرشحات الخمس الأُوَل في كل من المناطق الثماني والأربعون؛ في ما اعتمدت حركة المجتمع من أجل السلام نسبة ٢٠ في المئة على صعيد مرشحي المناطق و٣٣ في المئة بين مرشحي الدوائر الصغرى. وكذلك اعتمد الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في المغرب كوتا بنسبة ٢٠ في المئة على اللوائح واعتمد الحزب الدستوري الديمقراطي في تونس كوتا بنسبة ٢٥ في المئة على الترشيح[٣٨].

أما في لبنان، فلم يعتمد أي من الأحزاب السياسية الحالية مبدأ الكوتا النسائية إن كان على صعيد المراكز القيادية داخل الحزب أو على صعيد المرشحين. هذه الثغرة تعود إلى طبيعة الحياة الحزبية في لبنان التي ما زالت تتمحور حول الأنظمة والأطر التقليدية كالطائفة والعائلة والشخص. إلا أن الأنظمة الداخلية ودساتير الأحزاب السياسية في لبنان لم تخل من الأحكام المتعلقة بالمرأة وبمشاركتها في السياسة.

للمجتمع المدني دور كبير في نشر ثقافة الكوتا وتشجيع مشاركة المرأة في السياسة وفي المجالس التمثيلية من خلال وضع المعلومات المتعلقة بالكوتا، وبالمشاركة النسائية بتصرف الرأي العام من خلال الإحصاءات والندوات وورش العمل، ومن خلال مساعدة الأحزاب وتحفيزها على إدخال الكوتا في أنظمتها الداخلية

فقد جاء في ميثاق "التيار الوطني الحر"، وفي المبادىء مثلاً: "٧- إقتناعه بأن المرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات، إذ إن المرأة شريك أساس في بناء المجتمع وصنع القرار السياسي"، وفي الأهداف يتطلّع التيار إلى "٦- إزالة الفوارق القانونية والاجتماعية بين الرجل والمرأة، وتعزيز المساواة بالممارسة، على قاعدة الكفاءة والجدارة". إن هذا البند يشير بوضوح إلى أن واضعي نظام هذا التيار عمدوا عن قصد أو بدون قصد إلى تحييد مبدأ الكوتا النسائية،

(٣٨) www.quotaproject.org

بحيث اعتمد مبدأ الكفاءة والجدارة كمعيار وحيد لمشاركة المرأة، أي دون ذكر لإمكانية تعزيز هذه المشاركة بإجراءات معينة قد تساهم في تحقيق المساواة في الفرص.

من جهة أخرى، لم يتطرق النظام الأساسي لحزب الوطنيين الأحرار المعدل عام ١٩٩٨ (المعدّل في ١٩٦٧/٢/١٩ و١٩٨٧/٧/١٧ و١٩٩٨/٩/١٢) إلى موضوع تمثيل المرأة مكتفياً بالتذكير بمبدأ المساواة على نحو مطلق.

ج- المجتمع المدني: مادة أساسية لا ينص عليها القانون

إن نظام الكوتا المقترح من قبل الهيئة وعلى الرغم من الثغرات التي تشوبه يمثل تقدماً أساسياً على صعيد تعزيز مشاركة المرأة في السياسة. إلا أنه، وإضافةً إلى ضرورة إدخال الضوابط التي أشرنا إليها على اقتراح القانون، لا بد أن يترافق هذا النظام مع دعم المجتمع المدني الذي يقع على عاتقه تسهيل تطبيق نظام الكوتا الموضوع من قبل الهيئة الوطنية وجعله أكثر فعالية، وبالتالي ضمان النتيجة المطلوبة من خلاله. للمجتمع المدني، أولاً، واجباً أساسياً على صعيد دعم المرشحات على جميع الصعد وبشتى الوسائل، ولاسيما تقديم المساعدة لهن خلال حملاتهن الانتخابية وتقديم الدعم اللوجستي والمعنوي عند الاقتضاء. ثانياً، إن دور المجتمع المدني مهم في مرحلة ممارسة المرأة لمهماتها كعضو في مجلس النواب. إذ إن وصول المرأة إلى المجلس النيابي لا يكفي بحد ذاته لتكريس مشاركتها بطريقة ثابتة ومثابرة، ولكن على تلك النساء أن ينجحن في ولايتهن النيابية وأن يمثّلن نموذجاً لباقي النساء لتحفيزهن على المشاركة من جهة، ولتعزيز ثقة المجتمع والرأي العام بأن المرأة قادرة على تأدية دور مهم كمشترع وممثل للشعب من جهة أخرى. وإن الطبيعة المؤقتة والمرحلية للكوتا تجعل من ممارسة المجتمع المدني لهذه المهمة أمراً طارئاً وضرورياً، وخصوصاً في الدورات الانتخابية الثلاث الأولى التي تلي اعتماد القانون المقترح عند الاقتضاء.

أما على صعيد آخر، فللمجتمع المدني دور كبير في نشر ثقافة الكوتا وتشجيع مشاركة المرأة في السياسة وفي المجالس التمثيلية من خلال وضع المعلومات المتعلقة بالكوتا، وبالمشاركة النسائية بتصرف الرأي العام من خلال الإحصاءات والندوات وورش العمل، ومن خلال مساعدة الأحزاب وتحفيزها على إدخال الكوتا في أنظمتها الداخلية.

خاتمة

وسط التجاذبات السياسية والخلافات السياسية العميقة في لبنان، يبقى أن نشير إلى أنه من المؤسف أن تغفل المناقشات السياسية عن ذكر مشروع القانون المعد من قبل الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية. فإن هذا الاقتراح يتضمن سمات عديدة من شأنها أن تساهم في تعزيز الديمقراطية والشفافية، وأن تضمن صحة التمثيل بغض النظر عن بعض التحفظات على بعض النقاط. لذلك، فإنه يقع على عاتق المجتمع المدني بوجه أساسي ورجال الفكر والسياسة، إعادة تذكير الرأي العام والمعنيين بمشروع القانون المعد من قبل الهيئة الوطنية، وإعادة طرحه قيد المناقشة في لبنان والعمل على دعم النواحي الإيجابية منه – وهي عديدة – في السبل التي يرونها مناسبة.



إقبال الشايب غانم (*)

نعوم تشومسكي

الدول المارقة: استغلال السلطة والانقضاض على الديمقراطية

مقدمة

الدول المارقة والذي صدر عام ٢٠٠٦، هو كتاب جريء وموثق بعناية، يتسم بالنظر الثاقب، يحلل بعناية القوى الكبرى العالمية والتي أخذت على عاتقها مهمة إعادة تكوين العالم والدول والحكومات ومهاجمة بعضها ومعاقبة بعضها الآخر على أنها تمثّل تهديداً للأمن القومي العالمي. بينما نرى هذه القوى العظمى نفسها تعاني من أزمة حقيقية في نمط ديمقراطيتها بعداً وتطبيقاً. كما أن سياستها الخرقاء تضع العالم بأكمله على حافة الانهيار النووي والبيئي، وهذا يعرّي الولايات المتحدة الأميركية من الادعاء بأنها الحكَم الديمقراطي في العالم.

أولاً: قاسٍ ومخيف ولا مهرب منه

في فصله الأول تحت عنوان "قاس ومخيف ولا مهرب منه" يبدأ نعوم تشومسكي من قول لـ "أنشتاين وراسل" في أن العالم يجب أن يضع خلافاته جانباً ويتحاشى الحروب، لأن الإنسان هو المخلوق البيولوجي الوحيد الذي يملك تاريخاً وثقافة وحضارة والحرب تهدف إلى القضاء على الجنس البشري فهل نتعظ ؟

لكن على العكس، فإن الولايات المتحدة الأميركية وهي القوة العظمى في العالم اتجهت إلى الحروب والاستباقية منها، والتي فرضتها على العالم منذ عهد ريغان حتى بوش الإبن وصار الكيل بمكيالين سمة أميركية بامتياز، وأصبحت المعايير المزدوجة والبلاغة اللفظية الفارغة من المضمون صفة مميزة للإدارات الأميركية المتعاقبة التي تدعي المثالية والأخلاق. وقد قال فيها ألكس دوتوكفيل أنها أبادت العرق الهندي عن بكرة أبيه من دون أن تغتصب مبدأ واحداً من الفضائل الأخلاقية السامية التي تدعي وتتبجح بها!!

في سياق حروبها الاستباقية يذكر الكاتب حربها الإرهابية على المدنيين في نيكاراغوا عام ١٩٨٠ حيث بررها أحد القادة بـ"ظهور الديمقراطية في آخر النفق". وفي حين تطالب العالم ضرورة الالتزام بتسليم الإرهابيين رفضت في تسليم فنزويلا الإرهابي لويس بوسادا كاريللا المتهم بتفجير طائرة كوبانا لأن أميركا استخدمته لتسليح ثوار الكونترا.

بحجة حماية أمنها وأمن الحلفاء تُصرّ أميركا على التسلح النووي الذي يصفه روبرت ماكنمارا سكرتير الدفاع في إدارة كندي بـ"أنه غير أخلاقي

(*) أديبة وصحافية.

(**) Naom Chomsky, *Failed States: Abuse of Power and Assault on Democracy* (New York: Henry Holt and Company, 2006), p. 311.

وغير شرعي ويعرض أمنها وأمن العالم للخطر بسبب التهور والاندفاع الأحادي في شن الحروب وأزمة صواريخ كوبا عام ١٩٦٢ خير شاهد على ذلك".

وسباق التسلح الفضائي الذي قال عنه كارترايت: "يمكن أن نشن هجوماً سريعاً جداً ببرهة من الزمن في أي منطقة على سطح الأرض من دون مراقبة أحد"!!

وحربها على العراق على خلفية الإرهاب وامتلاكه أسلحة دمار شامل والتي دحضتها نتائج الحرب وجعلت منه بحسب خبير الإرهاب بيتر برغسون، بؤرة انطلاق الإرهاب وكل الحركات الجهادية والسلفية وكان هذا أكبر خدمة لـ بن لادن وصراعه الكوني بين الخير والشر، رؤيا يشاركه فيها جورج بوش... أهداف الحرب الحقيقية حددها بريزنسكي متبنياً آراء جورج كانان مخطط السياسة الأميركية بعد الحرب الكونية الثانية "السيطرة على نفط الشرق الأوسط يعطي أميركا سيطرة سياسية واقتصادية على أوروبا ودول شمال شرق آسيا ومن ثم العالم".

ثم رفض أميركا واستخفافها بكل المواثيق الدولية ابتداء من اتفاقية جنيف عام ١٨٦٤ مروراً بشرعة محكمة نورمبرغ إلى اتفاقية القانون الدولي عام ١٩٥٠ وصولاً إلى رفض التوقيع على محكمة العدل الدولية والقبول بها ورفض التوقيع على بروتوكول كيوتو حول التلوث البيئي والانحباس الحراري...

على الرغم من اعتراضات منظمات دولية عديدة ومنها "منظمة العفو الدولية" و"منظمة حقوق الإنسان" على انتهاكات الإدارة الأميركية لكل المواثيق والأعراف، فقد قال كيسنجر: "يحق لأميركا حصرياً أن تخالف الشرعية الدولية وتستخدم القوة ضد من تشاء وساعة تشاء" وهذا ما نفذه ضد كمبوديا بأمر من نلسون: "أقصف أي شيء يطير وعلى أي شيء يتحرك"!!

ثانياً: الدول الخارجة على القانون وتبشيرها بالديمقراطية

التبشير بالديمقراطية انتاب أميركا منذ عهد نلسون مروراً بمونرو والجنرال جاكسون الذي غزا فلوريدا الأسبانية واحتلها بحجة الدفاع عن النفس عام ١٨١٨ ثم كوبا عام ١٨٩٨ وصولاً إلى غزو العراق الهمجي، وقد نقل روبرت فيسك وباتريك كوكبرن عن الأنتلجنسيا العراقية ترحمها على ويلات جينكيزخان مقابلة مع ما فعلته أميركا في بغداد والعراق بعد حصار طويل وسنوات من العقوبات وصفها بعض الدبلوماسيين أمثال هاليدي فون سبوك بأنها معركة إبادة جماعية حصّنت الطاغية صدام حسين، التي نصبته هي حاكماً بأمر العراق سياسياً ومادياً وعسكرياً، وجعلت العراقيين المحاصرين والأطفال والمرضى والجائعين يعتمدون أكثر فأكثر عليه لاستمرارهم على خط النزاع بين الحياة والموت، ناهيك عن الفساد والرشاوى التي لطّخت سمعة الأمم المتحدة وأميركا وكل الحلفاء في غض النظر عن فضائح تهريب النفط من العراق، والذين يتابعون تاريخ العقوبات على إيران يذكرون أيضاً قول الإصلاحي الإيراني سعيد حجاريان "أن هذه العقوبات تضر بالإصلاحيين وبالديمقراطية الإيرانية لمصلحة العسكريين والمتشددين" ولا غرابة في ذلك، فهي التي أطاحت عام ١٩٥٣ بالديمقراطية في إيران وفرضت طاغية مكانه وقد شجع كيسنجر الشاه على تطوير الأسلحة النووية، وتولت الجامعات الأميركية تدريب المهندسين الإيرانيين على ذلك.

الإدعاء من أجل الاعتداء هذا هو شعار الإدارات الأميركية، كما برّر الفيلسوف هايدغار مطامح هتلر النازية وجون ستيوارت ميل احتلالات وغزوات بريطانيا التوسعية، وعلى هذا المنوال قال آدم سميث أن "هندسة أميركا الديمقراطية الزائفة هي خلق الانطباع بالخطر.." بدءاً بالحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي ثم الحرب على المخدرات والحرب على الدول المارقة وجدار برلين والحرب على الإرهاب،

وهكذا أصبحت أميركا بحسب المؤرخ أرنو ماير هي "الدولة المارقة". بدأت سياستها المخادعة منذ الحرب العالمية الثانية حيث تحالفت بقيادة روزفلت مع ستالين - العم جو المحبوب - لدحر ألمانيا النازية وقد قال ترومان في هذا المضمار: "سنساند روسيا إذا شعرنا أنها تندحر مقابل ألمانيا وسنساند ألمانيا إذا شعرنا أنها تندحر أمام روسيا. المهم أن نبقى خارج منظومة الخسائر البشرية آخذين في الحسبان أن السوفيات هم الأعداء في المستقبل". وكان تشرشل وترومان يخططان للهجوم على الاتحاد السوفياتي بمساعدة بقايا الجيش الألماني بالأسلحة التقليدية والنووية بحسب آلان بروك رئيس الأركان البريطاني حينها... وفي خضم هذه الأحداث نتجه اليوم إلى الصراع مع شبح العولمة وما قد يخلقه من اضرابات سياسية وثقافية وأيديولوجية تهدد مصالح أميركا الاقتصادية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط ومن هنا انطلقت مهمة بوش الرسولية في العراق حتى لو كان الخس والخيار، لا النفط، هما صادرات العراق!!

قال الأكاديمي تشارلز بيركوست أن أميركا تعيش حالة انفصام شخصية، فهي ديمقراطية بالقول ودكتاتورية بالفعل، ويتجلى ذلك في دورها الخطير في محاربة ديمقراطيات كثيرة في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس والبرازيل وتشيلي وباناما واليونان وأندونيسيا وإيران وغيرها. وقد شرح الكاتب ذلك على نحو عميق وموثق ومؤرشف وتحت الرعاية الأميركية يقمع الإعلام الحر أينما كان، يقتل الصحافيون وتوقف صحف ووسائل إعلام مرئي مثل محطة الجزيرة على سبيل المثال لا الحصر...

ثالثاً: التطبيق في الشرق الأوسط

ثم يتناول تشومسكي ارتكابات الإدارات الأميركية في الشرق الأوسط مستهلاً بلبنان ملمحاً إلى تورط المخابرات الأميركية المركزية (CIA) في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري، من أجل إخراج السوريين وفتح الساحة اللبنانية أمنياً وسياسياً، ويقول أن الـ (CIA) قد قامت سابقاً عام ١٩٨٥ في عهد ريغان بتفجير كبير في بيروت قرب أحد الجوامع، الأمر الذي أدى إلى مقتل ثمانين شخصاً وجرح مئتين ويقول دوغلاس ليتل في كتابه الدبلوماسية الغربية أن هذا الانفجار كان يستهدف رجل دين سني كبير لكنه فشل...

أما في مصر فقد قامت حركة "كفاية" ضد الرئيس حسني مبارك المدعوم أميركياً وطالبته بالإصلاح والمشاركة والديمقراطية، لكن هذه الحركة الديمقراطية لم تلق تجاوباً من الرسالة الإلهية الأميركية لترويج الديمقراطية.

وفي إطار التعليق على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يفضح تشومسكي سياسة المكيالين السافرة التي تنتجها أميركا وانحيازها المزمن لإسرائيل، ويعدد أسماء صحافيين منهم جوديت ميلر وتوماس فريدمان وغيرهم ممن يحرّفون الحدث ويقدمونه بصيغة متحيزة بغية تضليل الرأي العام الأميركي ويصورون بأن ياسر عرفات هو من كان يقف عائقاً دون تحقيق مبدأ إنهاء الصراع وإقامة الحل على أساس دولتين، والحقيقة أن الإدارة الأميركية أكثر من إسرائيل حالت ولمدة ثلاثين عاماً دون تحقيق الحل العادل هناك، مشيدة بصديقتها وحليفتها إسرائيل المسالمة والصادقة والعادلة واصفة شارون بأنه رجل السلام متناسية تاريخه وعلى مدى نصف قرن من العنف والإرهاب والإجرام ضد المدنيين وتحدي قرارات الأمم المتحدة والعالم أجمع. ويقول الجنرال الإسرائيلي شلومو غازيت في مذكراته أن الفلسطينيين ومنذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ يعرضون التفاوض في شأن إعطائهم حكماً ذاتياً وإقامة سلام عادل، لكن إسرائيل وأميركا كانتا ترفضان أي حق للفلسطينيين وتطيحان بأي بارقة أمل لتحقيق السلام. ويقول دافيد كراتزمر أستاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية أن الاستيطان اللاشرعي شرعته الإدارة الأميركية من خلال ضغطها على الأمم المتحدة ومجلس الأمن واللجنة

الدولية للصليب الأحمر وشراء أقلام الأكاديميين والكتاب. وتقول أميرة هاس الصحافية الإسرائيلية أن أميركا غذّت روح الاستيطان في المجتمع الإسرائيلي: "هناك روح مستوطن في شخصية كل إسرائيلي..." ويقول موشي نجبي أن الدلال الأميركي المفرط لإسرائيل أدى إلى انحطاطها إلى مستوى جمهورية موز منتقداً سياستها وتعسف قضائها حيال العرب حتى غدت دولة نازية ديمقراطيتها زائفة فاسدة وقاعدة حكمها أصولي. وقد اعتمدت على دعم أميركا المطلق لها دبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً وفضّلت التوسع على الأمن والسلم وإلى السير قدماً في بناء جدار العزل والفصل العنصري المهين. وتنتقد ساراروي الباحثة في جامعة هارفارد هذه الخطة: "أنها ستدعم وتثبت غزة أكبر سجن في العالم داخل هذا الجدار. وسيجد أهالي الضفة الغربية أرضهم تمزق وتنتهك على يد المستوطنين الإسرائيليين وسيبعثرون جغرافياً وسيعزلون خلف وبين الجدران والحواجز". ويصف جدعون ليفي رحلة العبور الفلسطيني بأنه "طريق القهر والذل وكابوس العذاب النفسي والقلق الوجودي المهيمن..." وكل ذلك تنفيذاً لما قاله يوماً موشي دايان للفلسطينيين: "لا حل سيعيشون كالكلاب ومن شاء الرحيل فليرحل...".

رابعاً: الديمقراطية في الداخل الأميركي

ويصل الكاتب أخيراً إلى نقد الديمقراطية في الداخل الأميركي ويستند في ذلك إلى كتّاب ومفكرين وأكاديميين وباحثين أمثال توماس فرغسون وروبرت جال وروبرت ماكينزي وجايمس كارول ماندل وغيرهم، الذين كتبوا ونقدوا وركزوا على لاديمقراطية النظام السياسي الأميركي وطالبوا بالإصلاح والتغيير محملين الإعلام المنحاز مسؤولية ذلك، بعد أن أصبح المال ورأس المال المحتكر الوحيد لحرية الرأي وتجرد الكلمة. وقال في ذلك الفيلسوف جون دوي، "شركات الأعمال الكبرى ومافياتها تدير أمور الوطن والمجتمع على هواها بواسطة السياسة والسياسيين". ويقابل الباحث الألماني فريتز سترن أميركا اليوم بألمانيا الأمس التي انتقلت من الحكم الرصين إلى النازية العنصرية قائلاً: "أنا قلق بشأن الولايات المتحدة الدولة التي حضنت اللاجئين الألمان عام ١٩٣٠، وأنا واحد منهم". مستعرضاً تصريحات هتلر ورسالته الإلهية ومهمة ألمانيا الكبرى لخلاص العالم تحت راية المسيحية المحافظة والبروتستانتية الخالصة، ويقابلها مع ما بدأته الولايات المتحدة منذ عهد ريغان باستغلال الثقافة الدينية من أجل تغطية الفشل السياسي والتربوي والاقتصادي المريع، الذي حلّ وبالاً على الشعب الأميركي وعلى مستواه المعيشي وانحدار دخله، الأمر الذي أدّى إلى تفشي البطالة وازدياد الفقر وتفريغ مفاهيم الضمانات الاجتماعية والصحية من محتواها الطبيعي في عودة متوحشة إلى أفكار عام ١٨٥٠ الأميركية. "حصّل الثروة وانسى كل شيء إلا نفسك"! وفي تفسيره للانحدار السياسي والانتخابي الأميركي يقول المفكر فيرغسون: "تلك هي نتيجة لانحطاط نظام بنية الأحزاب السياسية وتجييش المال والله في سبيل إنجاح المرشح..." حتى لو أدى ذلك إلى الشذوذ الانتخابي كما حصل في انتخاب بوش عام ٢٠٠٠ .

ويركّز تشومسكي وبإسهاب واقعي وموثق على حال الانفصام والانفصال الحاد في الولايات المتحدة بين الرأي العام والسياسة العامة إن في الاستراتيجيات الداخلية أو في توجهات السياسة الخارجية.. ويشير إلى تقرير للصحافي كريس هيدج يقول فيه "أن الأصولية المسيحية تسيطر الآن على معظم أصوات الحزب الجمهوري الذي يوجهها اللوبي الصهيوني الداعم لعدوانية إسرائيل وتوسعها" وفي عدد خاص لـ"جيروزاليم بوست" تشيد فيه باليمين المسيحي الأميركي الذي يمثّل الكتلة الناخبة الأهم الداعمة لإسرائيل... ومن ضمن عوامل عديدة تؤدي إلى تضليل الرأي العام الأميركي يضع اللائحة الكبرى على معظم وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء...

وبعد تشخيص عثرات الديمقراطية الأميركية

يضع تشومسكي بعض الحلول، أهمها للشعب الأميركي بحسب مراكز استطلاعات الرأي المهمة والموثوق بها:

١- قبول محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية.

٢- توقيع بروتوكول كيوتو.

٣- احترام استقلالية الأمم المتحدة والتخلي عن حق الفيتو.

٤- اعتماد الدبلوماسية والوسائل الاقتصادية في محاربة الإرهاب.

٥- تخفيف الإنفاق العسكري وتحويله إلى التقديمات الصحية والتربوية والاجتماعية.

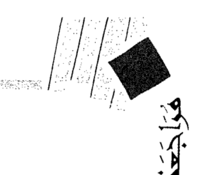
٦- المحافظة على مواثيق الأمم المتحدة تطبيقاً وتنفيذاً.

٧- وضع مهمة حل المشاكل والأزمات الدولية في كنف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بحسب شرائعها وقوانينها.

٨- احترام الإنسان أينما كان وحقوقه وخصوصيته...

خاتمة

لا نستطيع إلاّ أن نلاحظ وبوضوح أن الأصابع الأميركية تتدخل مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في مقادير الطبخة اللبنانية واضعة قدرها على نار المنطقة الحامية وجاعلة من اللبنانيين أنابيب اختبار وعينات. إذا ما جرى تحليل لبنان في المختبر وبحسب المزاج الأميركي فإن الوصفة ستعمم على كل الجينات في المنطقة. و هكذا فإن دور لبنان قد جاء استناداً إلى المخططات والوثائق والتقارير العلنية والمؤرشفة...نفض الغبار عن الأوراق التي أكلها الإهمال لعقود في أدراج الزمان... لذلك لن نستغرب إذ نسمع اسم لبنان يكرر على ألسنة المسؤولين الأميركيين مئات المرات في اليوم الواحد!!



جميل معوّض(*)

هشام شرابي

النّظام الأبوي وإشكاليّة تخلّف المجتمع العربي (**)

مقدمة

صدر كتاب **النظام الأبوي وإشكالية تخلّف المجتمع العربي**، للمرة الأولى عام ١٩٨٨ باللغة الإنكليزية تحت عنوان *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*.

بعد مرور عقدين على إصداره ما زال هذا الكتاب مادة يصلح تحليلها والتعليق عليها، إذ إنه أضحى مرجعاً أساسياً للباحثين في قضايا الإصلاح بالعالم العربي، مادة مناقشة أساسية مع بداية القرن الحادي والعشرين. إلاّ ان الأهمية القصوى تكمن في إحاطته بصورة غير مباشرة بالواقع التكويني للبنى السياسية في لبنان (كجزء من الوطن العربي الذي حلله الكاتب).

فما شهده لبنان في آذار/ مارس ٢٠٠٥ وحتى يومنا هذا من تظاهرات "جماهيرية" طغى عليها طابع "الاستقلالية" و"الحرية" لربما لم يكن يعد في نظر الكاتب سوى فورة شعبية لا ارتباط لها بالتغيير البنيوي سوى بالشعارات. فالحقيقة تظهر بأن المشهد السوسيولوجي التكويني لهذه الحالات "الجماهيرية" يتكون أولاً وأخيراً من عصبويات طائفية ومذهبية، أو حزبية...

من هنا ضرورة عدّ نظرية شرابي منطلقاً أساسياً من أجل دراسة "فشل" الانتفاضات اللبنانية وانحصار قرارها بقياديين أحاديين.

يتطلب قراءة الكتاب وتحليله من جميع نواحيه معرفة معمقة بالعالم العربي وقضاياه، لكن أيضاً بنظريات عدّة – كالماركسية على سبيل المثال. لذلك، سيقتصر هذا التحليل على جوانب خاصة ترتبط مباشرة بمناقشات حالية تدور حول مبادرات الإصلاح المنشود في المنطقة.

بناءً على ذلك، لا بد من تقديم ثلاث ملاحظات تمهيدية من شأنها تأطير الدراسة ضمن السياق آنف الذكر:

١- يحلل الكاتب الواقع العربي "المظلم" من خلال قراءة تطورية تاريخية للأحداث Diachronique ليس بالتركيز على البنى الكبرى (الدولة، الأنظمة) فقط، وإنما من خلال قراءة مجتمعية للبنى الصغرى (العائلة، الفرد... الخ) أيضاً.

٢- طرح الكاتب يبدو أكثر طموحاً من الطروحات التي تناولت قضايا العالم العربي. إذ إنه وبالعودة إلى عنوان الكتاب بالإنكليزية، نستنتج بأن شرابي يحاول تخطي تحليل أسباب فشل عمليات الإصلاح لكي يصل إلى بلورة "نظرية" تخص واقع

(*) باحث ومدير برامج في المركز اللبناني للدراسات.

(**) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط٤ (بيروت: دار نلسن، ٢٠٠٠).

هذا المجتمع. كما يلاحظ عدم اكتفائه بتقديم وتعريف العالم العربي للغرب، بل بتوجهه على نحو خاص إلى القارئ العربي نفسه، من خلال مشاركته المناقشة الدائرة حول الإصلاح في العالم العربي.

٣- إن الكتاب لا يكتفي بدراسة معمقة للواقع العربي ونقده فقط، لكنه يقدم طروحات ويقيم الوسائل الممكنة من أجل إصلاح "حقيقي" أيضاً.

تتناول هذه المراجعة كتاب النظام الأبوي من خلال الأسباب الثقافية والتاريخية التي أدت إلى تثبيت النظام البطريركي، ومدى انعكاسها على الواقع السياسي الذي تجلى بأنظمة قمعية. من ثم، تركز على الجهد المميز للمؤلف ودراسته المميزة لفشل "الحداثة" وتقدم أخيراً الحلول المطروحة من قبل هشام شرابي وقراءة الأسباب التي أدت إلى فشل وإخفاقات عمليات الإصلاح في العالم العربي.

أولاً: النظام الأبوي من العائلة إلى الدولة!

من خلال قراءة تسلسلية للأحداث التاريخية، يقدم هشام شرابي النظام الأبوي على أنه ثمرة التاريخ ابتداءً من الفترة الممتدة من مرحلة ما قبل الإسلام (الجاهلية) إلى الحقبة الحالية التي يصنفها بـ "الأبوية المستحدثة" Neopatriarcale.

من أجل تعريف أسس النظام الأبوي يطرح شرابي السؤال التالي:"ما هي خصائص التكوّن الاجتماعي الأبوي التي ترسخت ورفعت باستمرار نماذجها البنوية الأولية البنيوية؟"(١)

على هذا السؤال يشير الكاتب إلى سببين أساسيين أديا إلى تفعيل وترسيخ هذا النظام واستمراريته عبر التاريخ: المقاومة العنيدة والمستبسلة للنظام القبلي لكل تغيير بنيوي من جهة أولى، وامتداد النظام العقائدي - التشريعي التي تنافس على ترسيخ العلاقات الأبوية والعلاقات البطريركية من جهة ثانية.

فالقبلية تتميز بذهنية عصبوية تتمثل بالمفارقة بين "الأنا والنحن"، وبالتالي التفرقة بين عالمين متناقضين، كالأهل والغرباء على سبيل المثال.

وهذا ما يفسر معادلة "الولاء التام"، نتاج الروابط العائلية والدينية المدعمة، الأمر الذي يدفع بالفرد من دون إدراكه، إلى تذويب شخصيته الفردية و تعريف نفسه من خلال المجموعة أو الجماعة.

إلى هذا يضيف شرابي بعداً دينياً لقراءة النظام الأبوي فيقول بأن الإسلام أدّى دوراً أساسياً بهذه المنظورة إذ إن النبي الكريم صوّر الله على "أنه قوة نفسانية قريبة منّا". وهكذا يجد الخضوع وهو العلاقة الأساسية في الأبوية القديمة أقوى تعبير عقائدي له(٢).

كما ارتكز شرابي لتدعيم أفكاره إلى موقعين مختلفين. على صعيد البنى الكبرى يدرس شرابي العامل السياسي، أما على صعيد البنى الصغرى فإنه يعاين العامل المدني. بالنسبة إلى شرابي، هذان العاملان جعلا من الفرد العربي ضحية مع تحوله إلى "سجين الدولة وعرضة لحكمها الطاغي وقهرها الدائم"(٣) بعد أن فشل في إيجاد ملاذاً بعيداً عن السلطة القمعية يجد بأن البنى الصغرى تتمتع هي بأنماط مماثلة من التسلط والقمع أيضاً، فيصبح العربي "فرداً" خائفاً أبداً من الحياة والسلطة"(٤). بالنسبة إلى المؤلف، الدولة ذات النظام الأبوي المستحدث ليست سوى "النسخة المحدثة من السلطة الأبوية التقليدية"(٥).

(١) هشام شرابي، المصدر نفسه، ص ٦٧ .
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٠ .
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦ .
(٤) المصدر نفسه، ص ٩٤. نقلاً عن Wilhelm Reich, *The Sexual Revolution: Toward a Self-Regulating Character Structure*, Translated by Theodore P. Wolfe (New York: Simon and Schuster, 1974), p.72.
(٥) المصدر نفسه، ص ٨٦ .

انطلاقاً من هذا المنظور، يبرر شرابي استحالة تكوين وعي وطني في العالم العربي، ومرد ذلك هو التناقض بين "البنية الأولية" Structure Primaire و"البنية الحديثة" Structure Moderne.

في الواقع، لا ينظر إلى الطبقة (الاجتماعية...) ككيان أساسي ويحل مكانها "الجماهير" La Masse، كيان عام يشمل كيانات صغرى كالعائلات والقبيلة والطائفة...

يرى شرابي أن مسببات ذلك تكمن في العائلة، العنصر الأساسي في تركيبة الأبوية المستحدثة، فهي "حجر زاويتها ومحتواها الأساسي"، هذا يعود إلى العلاقات الداخلية ضمن العائلة، بحيث أنها "وفي المقام الأول علاقات سلطة، وهيمنة وتبعية، وهذه كلها تعكس بنية العلاقات الاجتماعية وتنعكس فيها"(٦).

وفي دراسة معمقة لهذه الحالة، يقدم شرابي للقارئ مفهومية أساسيين: "الإستقلالية والتبعية" Hétéronomie et Autonomie الأولى مبنية على العدالة والاحترام المتبادل أما الثانية فترتكز إلى التبعية والخضوع.

في أوروبا على سبيل المثال ومن خلال "التنشئة" Socialisation ضمن العائلة يتأثر الفرد ليس على صعيد التربية فقط، لكن على صعيد تنمية قدراته على رؤية المستقبل واستشرافه أيضاً بناءً على الخبرات والقدرات الشخصية. بمعنى آخر تؤدي التربية في أوروبا إلى تنشئة فرد مستقل.

وإذا صح القول بأنه تحت تأثير التنشئة، ينتقل الفرد من التبعية لرغبة الأهل إلى التمتع بالاستقلالية الفردية، إلا أن هذا الواقع لا ينطبق على المجتمع العربي البطريركي. فضمن هذا المجتمع، تتميز الأفراد بالتبعية، وتمتزج بالمجموعات على حساب الهوية الشخصية. إلى جانب العائلة، تمثّل الروابط الزبائنية وشبكاتها العامل الأساسي في تثبيت النظام الأبوي.

يحلل شرابي النظام الزبائني، حين يقول بأن الواسطة بأشكالها المتطورة داخل العائلة تنمّط الفرد وتجبره على التطبع والقبول بالطبقية والسلطة دون أية مقاومة من جهته. هذا "المرض الاجتماعي"، مردّه الأساسي إلى ضعف الدولة وقوانينها الضابطة، التي لا يمكن أن تؤمن حماية وعدالة للأفراد. الفرد العربي في هذه الحالة يصبح منمّط وغير مبتكر، وهذا ما يرسخ معادلة غير متوازية بين "الخضوع - السيطرة، الشعور بالتفوق- الشعور بالنقص، الولاء -الامتثال"(٧).

كل هذه العوامل مجتمعة وغيرها، تجعل من المجتمع العربي مجتمع قاتم يرسخ تحت القمع والرجعية.

ثانياً: النظام الأبوي المستحدث وتأثيره على المنظومة السياسية

بداية لا بد من الإشارة إلى أن هشام شرابي يتعاطى مع بلدان العالم العربي على أن "مجتمعاتها الأبوية وبغض النظر عن اختلافها في المظهر تتقاسم البنى العميقة نفسها"(٨).

بالنسبة إلى الكاتب تتجلى إحدى أمراض العالم العربي بالمطاوعة لدى الشعب Passivité وتقليد الغرب Imitation؛ وهذا ما عرقل بدون أي شك عملية الإصلاح التي من شأنها أن تقاد من قبل شعب واعي. إن العوامل السيكولوجية التي تطبع العالم العربي بالخنوع والتقليد وغياب الاستقلالية، تترسخ تحت تأثير عامل "التحديث" Modernisme. هذا العامل الذي تحول إلى ممارسة "تيميّة" Fétichisée و"تخلُقية" Mimétique هي في آن تابعة و مجردة من أي حس نقضي.

من خلال هذه القراءة، يقدم شرابي جانب

(٦) هشام شرابي، المصدر نفسه، ص ٣٦ .
(٧) المصدر نفسه، ص ٩٧ .
(٨) المصدر نفسه، ص ٨٦ .

أساسي لفهم النظام "الأبوي المستحدث". إذ في نظره، يتأثر هذا النظام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالتجربة الغربية وبخاصة من خلال النخب الغربية والإرساليات (التبشير...). بناءً على ذلك، وبغياب الاستقلالية تحت تأثير "التحديث"، لم تتحول جماهير المجتمع الغربي إلى "شعوب" Peuple مع طبقات مختلفة وواعية. في هذا الإطار الاجتماعي، ظهر دور الطبقة البرجوازية الصغيرة، وتتطور تدريجاً لكي يسيطر على المجتمع. وبعض النظر عن انتماءاتهم الأيديولوجية (تقدمية أم راديكالية)، وصلت النخب الجديدة إلى الحكم من خلال القمع والترهيب. انطلاقاً من هذا التوصيف، ينتقد شرابي الأنظمة العربية من جمهوريات راديكالية أو ملكيات محافظة، مؤكداً على طابعها الأبوي. مردّ ذلك، الطبيعة القمعية والمتسلطة لكل العلاقات السائدة في العالم العربي على الصعد المختلفة (الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية... الخ). الآباء يسيطرون على الأبناء، الرجال على النساء، الحكام على المحكومين. تحت تأثير الغرب لم تتغير طبيعة هذه العلاقات، إذ إنها لم تتحول إلى علاقات عادلة وحديثة وديمقراطية. من هنا، انطبعت هذه المجتمعات بالتخلف بالتحوط Inverties وبالتصنع بحسب عبارات المؤلف.

في هذا السياق، لا بد من العودة إلى حليم بركات، الذي أظهر بأن "العائلة تشكل مؤسسة نواتية يتمحور حولها المجتمع، إذ تتصل اتصالاً عضوياً بالمؤسسات الاجتماعية". وتبعاً لذلك يشير شرابي إلى أن"العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم، بين الأب والابن هي علاقات عمودية. ففي كلتا الحالتين تقف إرادة الأب على إنها الإرادة المطلقة، وتتجسد في المجتمع والعائلة إجماعاً مفروضاً يرتكز على العادة والإكراه"(٩).

بعبارات أخرى، نلاحظ بأن نظام الرعاية Pat-ronage على صعيد السياسة، ليس سوى انعكاس لنظام مصغر، الذي يتمثل بالعائلة المؤلفة من أب وأم وأولاد. ويقول بركات بأن "المجتمع صورة مكبرة للعائلة، والعائلة صورة مصغرة للمجتمع، فكلاهما مرآة الآخر، وليس من فروق كبرى بين الثقافة والعلاقات والأدوار التي تسود في كل منهما"(١٠).

هذا التحليل الذي يعتمد على دراسة عوامل داخلية في العالم العربي يكتمل مع شرابي مع عامل خارجي أساسي ألا وهو "الإمبريالية". فهو يرى بأنه تحت تأثير الاستعمار الأوروبي تحولت المجتمعات العربية "الأبوية" إلى مجتمعات "أبوية – مستحدثة".

لم تفلح الحداثة بفرض قواعدها، وهذا الفشل رسخ التركيبة القائمة على الترابط والرجعية والتراجع الإقتصادي.

بناءً على ما تقدم، يستخلص شرابي المفارقة بين "الأبوية" و"الأبوية المستحدثة" فيقول: "إن الأبوية التقليدية بشكلها المحض لا يمكن أن تحيا في العالم الحديث، ليس لأنها "تقليدية"، بل لأنها لم تعد كذلك. ولذا فإن الأبوية "المستحدثة" لهي البنية الاجتماعية وراء كل محاولة يقوم بها المجتمع الأبوي لإبقاء الحداثة بعيداً"(١١).

من هذا المنطلق نستنتج بأن الكاتب يشدد على تناقض تام وواضح بين الحداثة والنظام الأبوي. من هذه الرؤية، ينطلق شرابي إلى تحليل جديد ومميز للحداثة في العالم العربي.

ثالثاً: النظام الأبوي المستحدث على مسافة من الحداثة

يؤكد شرابي في عرضه للنظام الأبوي المستحدث بأنه مبني على تركيبات هجينة، تقليدية وشبه عقلانية، حيث تتلاقى الحداثة والأبوية في وحدة

(٩) المصدر نفسه، ص ٩ – ٣٥.

(١٠) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤١٧ .

(١١) هشام شرابي، المصدر نفسه، ص ٩٨ .

تناقضية. وفي العودة إلى الباحث مارشل برمان Berman، يستخلص شرابي بأن المجتمعات الحديثة، نتاج أوروبا أيام الإصلاح والنهضة، هي محصلة انتهاج العلمنة والعلم. ويؤكد بأن الحداثة هي منتوج التزاوج بين الفكر (La Raison de Weber) والثورة (La Revolution de Marx) بمعنى آخر هي "جدلية على المستوى الفكري وثورية على مستوى الممارسة"(١٢).

ونشير إلى أن شرابي لا ينكر أبداً بأن العالم العربي "حديث" لكن هذه الحداثة تقتصر على عوامل مادية خارجية للحياة اليومية فقط. هذه "الحداثة العربية" تترجم بوجود مؤسسات حديثة (المدارس) لكن في هذه الحالة، يمكننا التحدث عن "مجتمع حديث" فقط وليس عن أفراد حديثون. هذا ما يؤكده شرابي حين يصرح بأن المجتمع الأبوي المستحدث "يمتلك كافة مظاهر الحداثة الخارجية إلا أنه يفتقر إلى القوة والتنظيم والوعي الداخلي، وهذه هي العوامل التي تتّسم بها التشكّلات الحديثة حقاً"(١٣).

ما يميز شرابي في هذا السياق دراسته المقارنة مع أوروبا في ما ما يتعلق بالحداثة، دون إهمال خصوصيات العالم العربي. فالكاتب يجزم بأن أوروبا وحدها من خلال مسار التحديث تمكنت من تحقيق الحداثة التي يصنفها "الأصيلة" و"المستقلة". باستثناء اليابان، في البلدان النامية، تتطور "الحداثة" في مناخ ترابط الأمر الذي يجعل منها حداثة غير أصلية ومغلوطة. العالم الإسلامي رهينة الإمبريالية لم يكن لديه الرغبة بالإنتقال إلى "الحداثة" هذه الرغبة التي مثّلت الحجر الأساسي في أوروبا.

بالعودة إلى تاريخ المجتمع العربي، يؤكد شرابي بأن محاولات التحديث لم تصل إلى نتيجة من أجل إصلاح حقيقي. هكذا فرض النظام الأبوي – المستحدث كنتيجة لفشل هذه المحاولات في تحقيق أهدافها.

نستخلص من ما سبق ذكره بأن الأبوية المستحدثة ليست سوى النسخة "المستحدثة" من النظام الأبوي التقليدي الذي تجذر في العلاقات البطريركية وتأثير الاستعمار الأوروبي.

في هذا السياق يفرض السؤال نفسه: لماذا فشلت محاولات الإصلاح في العالم العربي؟

رابعاً: الأبوية المستحدثة وإخفاقات الإصلاح

في عقدي الستينات والسبعينات، ظهرت منهجيتان متناقضتان تطالبان بالإصلاح الاجتماعي والسياسي في العالم العربي: الأولى راديكالية والثانية محافظة. القادة الثوريون الراديكاليون تبرأوا من الرأسمالية وتبنوا نظام اشتراكي من أجل التنمية، بينما تبنّى في المقابل المحافظون الرأسمالية نمطها الأوروبي. فشل الثورات الراديكالية في الستينات ودعم تناقضات المجتمعات الأبوية، سارع من وتيرة الصراعات الداخلية. فجاء الرد بالعودة إلى الرأسمالية مترافقاً دائماً مع القمع السياسي.

أما مقاومة النظام الأبوي المستحدث فأتت من جهتين أساسيتين: الأصولية الإسلامية والقومية العلمانية.

على عكس القومية العلمانية، تتميز الأصولية الإسلامية بأنها تقليدية وتسلطية. لكنها ظهرت على أنها ردّ طبيعي على الخلل في التركيبة الداخلية من جهة، ومقاومة التدخل الغربي من جهة أخرى. لكن شرابي يؤكد بأن الأصولية الإسلامية عاجزة عن إيجاد الحلول الكافية لمعالجة الخلل في التركيبة المجتمعية للعالم العربي.

في المقابل، المعارضة العلمانية (راديكالية أو قومية) للنظام الأبوي، بالنسبة إلى شرابي هي فكرية

(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٦ .
(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٥ .

ومتعددة ومسؤولة. لكن هذا التوجه العلماني، نقيض التوجه الديني، هو على طلاق تام مع الجماهير وضحية اتهام وانتقاد تام من قبل الأصولية الإسلامية والأنظمة القمعية في آن. وعلى الرغم من أن هذا التوجه بالنسبة إلى شرابي هو الضامن الأساسي لتجاوز الأبوية المستحدثة، إلا أن الحل أمام الخلاف المستدام بين التوجه الديني والعلماني لا يمر من خلال العوامل الداخلية. في الواقع، ونظراً إلى أهمية العالم العربي على الصعيد العالمي، فإن العوامل الخارجية وبخاصة توجهات القوى الكبرى باتجاه العالم الثالث بوجه عام والعالم العربي بوجه خاص، هي التي تحدد بدون أي شك مصير هذا الخلاف.

يعتقد شرابي بأن العالم العربي يرزح تحت عبء ثلاث معضلات: "الهوية والتاريخ والغرب"[١٤]. في نظره، لا الأصولية الإسلامية ولا العلمانية استطاعت تقديم حلول مقنعة لهذه المشكلات. في الواقع، العلمانيون ينحدرون من الطبقة التي "حررت" الأمة العربية وهي قابعت في السلطة من خلال القمع والترعيب (الاستخبارات). في المقابل، مثّلت التيارات الأصولية التهديد الأساسي أمام من هم في السلطة ويصنفها شرابي "بأصولية البرجوازية الصغيرة"، فرضت نفسها على أنها الحل الوحيد أمام الأنظمة التي تزعم بأنها علمانية. وعلى الرغم من "مصداقيتها" لن تتمكن هذه الفئات الأصولية من تحرير الفرد العربي من جذور الأبوية.

أخيراً، ما العمل؟

في تحليل أخير، يستنتج شرابي، بأن المجموعات الديمقراطية وحدها، مع ميول عامة أو شاملة (Universelle) هي الكفيلة في المساهمة في فكفكة النظام الأبوي لمصلحة تغيير وإصلاح حقيقيين.

نهاية هيمنة وتسلط البطريركية، يعتمد بصورة أساسية على تفتيت روابط القبائل العشائرية، لمصلحة العائلة النووية الديمقراطية، والتي يرافقها استقلال المرأة. ويعدّ الكاتب بأن "الحركة النسائية هي الفتيل الذي سيعمل على إشعال المجتمع الأبوي المستحدث من الداخل"[١٥].

على الرغم من أن هشام شرابي، لا يقدم تفسيرات نظرية كافية بالنسبة إلى مستقبل وطرائق وأساليب تخطي النظام الأبوي المستحدث، لا يخفى بأن كتاب النظام الأبوي هو مرجع أساسي حيوي من أجل فهم مسار الانتقال إلى الديمقراطية في الواقع العربي.

بيد أنه من الممكن توجيه بعض الملاحظات الأساسية لطروحات المؤلف. في الواقع، إن نظرته لتكوين الطبقات ودرجة وعيهم لا تبدو كاملة الدقة إذ إنها تغفل النظر عن التحولات الأساسية التي يشهدها العالم العربي على عدة صعد (اقتصادياً، ديمغرافياً، سياسياً... الخ).

هذا مع العلم بأن الديناميـة البنوية التي تجعل من الإسلام عامل هوية في المجتمع العربي بوجه عام، تجعل من نظرية المؤلف بأن العلمانية هي الحل للواقع العربي، تبدو غير ناضجة وتتطلب بحث مكثف.

كما أن الكاتب لم يتطرق إلى مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي والتي يعده سمير قصير من المسببات الأساسية التي أدت إلى شقاء العالم العربي[١٦].

ختاماً، نستطيع أن نجزم بأن النظام الأبوي يمثّل مرجعاً أساسياً لفهم الواقع العربي، ومع ما يقدمه من تحليل، نؤكد بأن "خطط التكييف الهيكلي" (PAS) Plans d'Ajustements structurels المموّلة من البنك الدولي وصندوق نقد الدولي، إضافة إلى السياسات

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٩ .

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٨ .

(١٦) انظر: سمير قصير، **تأملات في شقاء العرب** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٥).

الخارجية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي...) لن تفلح وحدها في نشر الديمقراطية.

ومن أجل إيجاد الحل يجب التمعن بتحليل الداخل البنيوي للمجتمع العربي، كما حلّله بامتياز هشام شرابي. بعبارات أخرى، من المستحسن تحليل الواقع التي تطبق فيه السياسات بدلاً من تحليل هذه الأخيرة على حدى.

يصح عدُّ هذا دون أدنى شك نظرية "تنموية" Developpementaliste، من قبل مفكر عربي على ارتباط وثيق بالمجتمع هي قيد التحليل، وتكمن أهمية هذه النظرية بأنها غير مستوردة من الغرب، إشارة إلى النظريات التنموية الأميركية. كما تكمن أهميته بتقديم تحليل جريء للحداثة في العالم الثالث بعامة والعالم العربي بخاصة.

ومن أجل أن يبث نفحة أمل للقارئ بعد أن تمعن في سرد الواقع المظلم للحالة العربية، يستعين هشام شرابي بـ"غرامشي" خاتماً بالقول "إن تشاؤم العقل لا يقاومه، إلا تفاؤل الإرادة"[١٧].

(١٧) هشام شرابي، المصدر نفسه، ص ٢٦٠ .

أبعــاد مجلة فـصلية تعنى بالشــؤون اللبنانية والعــربية، وهي تصــدر عن المركز اللبناني للدارســات، وهو مؤســسة خاصــة لا تبغي الربــح، ويهتم بقضــايا الإنماء السياسي والاقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم أبعــاد بالشؤون السياسية والاقتـصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتـفرّع من العلوم الانســانية، المتعلـقة بلبنان والعالم العــربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديّها الإقليمي والعــالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستــويين اللبناني والعربي على أن تركــز المقالات والدراسات المعــدّة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والإشكاليات المطروحة.

وفي هذه المناسبــة تتشرف أبعــاد بالتوجه الــى مختلف الباحثين والـكتّاب العرب للمساهمة في نشر أبحاثهم ودراســاتهم في الأعداد المقبلة منها، على أن تتوافق تلك الأبحاث والدراسات والنصوص مع اهتمامات المجلة وشروطها المنهجية والعلمية.

أما الأبواب التي يمكن أن يساهم الباحثون والكتّاب فيها فهي التالية:

المحور: يضـم هذا الباب عدداً من الدراســات تتمحور حول موضــوع محدّد يجري تناوله بأبعاد مــختلفة ومن زوايا أو حــقول معرفــية متــعدّدة، بحيث تقدّم حـصيلة الدراسات التي تتــضمنهــا قراءة متكاملة عن المــوضوع المدروس. وعادة مــا يجري استكتاب الباحثين في المحور بناء على عناوين معــدّة سلفاً من قبل هيئة تحرير مجلة أبعــاد، على أن يكون حجم البحث المعدّ للمحور في حدود ٥٠٠٠ كلمة.

دراسات: تنشر أبعــاد في هذا البــاب دراسات تكون موضــوعاتهــا مستــقلة عن موضوع المحور، وهي ترحب باقتراحات الباحــثين والكتاب حول اختيارهم موضوع البــحث، كمــا يمكن ان تتلقى الدراســات والأبحــاث المعدّة سلفــاً من قــبل الباحــثين انفسـهم، على ألاّ تكون تلك الدراسات قد ســبق نشرها في مجلة أخرى أو في كتاب. ويجب ان تتوافر في الدراسة شروط البــحث العلمي، وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج، وأن يكون حجمها في حدود ٨٠٠٠ كلمة.

مراجعات الكتب: تهتم المجلة بتقديم مراجعات لكتب عربية وأجنبية صادرة حديثاً حول قــضايا عربية وعــالمية. ويفترض أن تــقوم مراجعــة الكتاب بعرض مضــمون الكتاب ومناقشته ونقده مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. يكون حجم المراجعة في حدود ٢٠٠٠ كلمة.

تعرض الدراســات والمواد المرسلة الى المجلة على اللجنة العلــمية فــيهــا لبّت مدى توافقها مع شروط النشر التي تضعها أبعــاد. وفي حال الموافقة على نشر المادة في المجلة يبلّغ الباحث قرار الموافقة، مع احتمال الطلب اليه ادخال بعض التعديلات عليها اذا كان هناك ضرورة الى ذلك.

وإذ ترحب أبعــاد بمساهمــات جميع الكتّــاب والباحثين والمفكرين العــرب، نرجو إرسال الدراسات والموضوعات باسم مديرة المشروع على العنوان التالي:

المركز اللبناني للدراسات

بناية فانليان

ص.ب.: ٥٥٢١٥ سن الفيل

بيروت – لبنان

تلفون: ٣١/٣٠/٤٨٦٤٢٩ – ١– ٩٦١

فاكس: ٤٩٠٣٧٥ – ١– ٩٦١

E-mail: abaad@lcps-lebanon.org



Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Vanlian Bldg.
P.O.Box: 55215 Sin-El-Fil, Beirut - Lebanon
Phone: 961-1-486429/30/31
Fax: 961 -1 490375
E-mail: abaad@lcps-lebanon.org

العنـــوان

المركز اللبناني للدراسات - بناية فانليان
ص.ب.: ٥٥٢١٥ سن الفيل، بيروت - لبنان
تلفون: ٤٨٦٤٢٩/٣٠/٣١ - ١ - ٩٦١
فاكس: ٤٩٠٣٧٥ - ١ - ٩٦١